

الدكتور أبو القاسم سعد الله

محاضرات

في

تاريخ الجزائر الحديث

الأخير

〈بداية الإحتلال〉



الدكتور أبو القاسم سعد الله¹

محاضرات في
تاريخ الجزائر الحديث
بداية الاحتلال

الطبعة الثالثة

المركز الوطني للنشر والتوزيع
الجزائر

مقدمة الطبعة الثانية

أخذ العرب عبارة « التاريخ الحديث » من الأوربيين الذين يعنون به الفترة الممتدة من القرن ١٦ إلى اليوم ، وللتاريخ الحديث عند الأوربيين ميزات تميزه عن غيره من الفترات التاريخية ، ومن هذه الميزات ظهور الكيانات السياسية الموجودة اليوم ، ونمو المدن ، ومن ثمة الطبقة الوسطى ووفرة رأس المال ، والتقدم العلمي والنظريات في مختلف مجالات الفكر . فهل هذه الميزات تنطبق على التاريخ العربي - الإسلامي بالمفهوم السابق . لقد اعتاد العرب ، تقليدا لا واقعا ، أن يبدأوا تاريخهم الحديث أيضاً بالقرن ١٦ أى باستيلاء العثمانيين على مقاليد السلطة في البلاد العربية ، ولكن العثمانيين في الحقيقة لم يأتوا بمجديد لا في الكيانات السياسية ، ولا في النظم الاجتماعية ولا في التقدم العلمي . فلماذا إذن نطلق على عهدهم عهد التاريخ الحديث ؟ ولماذا نظل على هذا التقليد للأوربيين في فرع من فروع المعرفة ذات التأثير القوي على حياتنا من جميع جوانبها ، كالتاريخ ؟

والأمر كذلك بالنسبة للجزائر ، فوُرخوها يطلقون بالتبعية على العهد العثماني فيها (العصر الحديث) بينما نعرف من كل الدراسات حول الموضوع أن « الوجع » في الجزائر لم يحاول أبدا أن يعيش « العصر الحديث » الذي كانت تحياه أوروبا . بالعكس لقد أغلق جميع النوافذ ، وقبع في حدوده القديمة ، مما جعل البلاد تعاني من حكم الإقطاع وظلم الحكام والجهل والتخلف العلمي ، فكانت النتيجة أن احتل جيش فرنسا الجزائر ، ولم يكد الوجع يدافع حتى عن حريمه ، وإذا نحن توسعنا في الاستعمال وتجاوزنا في الحكم نقول بأن ما وقع سنة ١٨٣٠ في الجزائر ليس احتلال فرنسا للجزائر هكذا

يل هو احتلال « العصر الحديث » « للعصر الوسيط » أو احتلال التقدم
للتخلف .

ورغم أن الجزائر قد عانت الكثير من هذا الاحتلال الذي كاد أن يفقدها
شخصيتها ، ويأتى على حضارتها فانها قد تعلمت منه الكثير أيضاً . فالصراع
الطويل بين الوطنية والاستعمار قد أدى في النهاية إلى ظهور نماذج « العصر
الحديث » بالمعنى الأوربي ، فالمقاومة كانت تدعو إلى قيام الكيان السياسي ،
والعلاقة بين المستعم والمستعم أدت إلى تحول اجتماعي واقتصادي عميق ،
كما أدت إلى ظهور الوعي الفكري والإيمان بالتقدم العلمي ومجارية العالم
في التقنيات ، ولذلك فانه يجوز في نظرنا ، مع التسامح والتجوز طبعاً ،
أن نطلق على سنة ١٨٣٠ بداية العصر الحديث بالنسبة للجزائر على الأقل ،
ويمكن أن يقاس على ذلك في جميع أنحاء الوطن العربي . فالتاريخ إذن
يجب أن يخضع لعملية التحول الداخلي في المجتمع الذي نؤرخ له إذ لا يمكن
تطبيق ظاهرة خارجية عنه عليه ، تقليداً وعرفاً ، لاحقيقة وواقعا .

والكتاب الذي بين يدي القارئ كان قد نشر سنة ١٩٧٠ بعنوان « تاريخ
الجزائر الحديث - بداية الاحتلال » وقد رأيت أن هذا العنوان أكبر من
حجمه ، كما أنه لا يدرس جميع مدلول العناء لذلك رأيت أن أعيد نشره
بعنوان « محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث - بداية الاحتلال » مستهدفاً ،
كما لاحظته في مقدمة الطبعة الأولى ، دراسة الفترة الانتقالية من العهد
العثماني إلى العهد الفرنسي . والحقيقة أن محتوى الكتاب لا يجيب على كل
الأسئلة المتعلقة بجوانب هذه الفترة . وقد فكرت في توسيعه وتمديد زمانه
إلى حوالي ١٨٤٨ ، ولكن خطتي في تناول الحركة الوطنية الجزائرية جعلتني
أتوقف عند ما كنت قد كتبه فيه . ذلك أن هذه الخطة تقتضي أن يكون الجزء
الأول من الحركة الوطنية الجزائرية من بداية الاحتلال إلى سنة ١٩٠٠ ،
وقد اقترح على بعضهم أن أجعل هذا الكتاب هو الجزء الأول من سلسلة

الحركة الوطنية فأبيت ، لأن الكتاب على ما هو عليه لا يلي رغبتي في هذا الموضوع كما أنه لا يشمل كل الفترة المخصصة للجزء المذكور .

لذلك فضلت إعادة نشره كما هو ليستفيد منه الظالمون إلى معرفة تاريخ الجزائر ، ولكني أعدت فيه النظر وأدخلت عليه تنقيحات كثيرة وأضفت إلى هوامشه مصادر جديدة ظهرت منذ الطبعة الأولى أو فائتي التنبه عليها عندئذ ، ولا يسعني إلا أن أتمنى أن يستفيد القراء من الطبعة الجديدة للكتاب كما استفاد منه قراء طبعته الأولى .

أبو القاسم سعد الله
معهد العلوم الاجتماعية - جامعة الجزائر

القاهرة ٣ من أبريل ١٩٧٦

مقدمة الطبعة الأولى

الفترة الانتقالية من العهد العثماني إلى العهد الفرنسي في الجزائر لم تعط حقها من العناية رغم أهميتها في تطور حياة المواطن الجزائري . وقد بذل الكتاب الفرنسيون جهداً خاصاً في دراسة عهد الاحتلال الفرنسي . ولكنهم اكتفوا بوصف العهد العثماني بالتأخر والاستبداد والغربة ، وبوصف المواطن الجزائري أثناءه بالخضوع والقدرية والضياع .

وقد تعرضت في كتابي « الحركة الوطنية الجزائرية » إلى بعض مظاهر هذه الفترة الانتقالية ولكنه تعرض مقتضب . ثم حملني تدريس نفس الفترة لطلاتي في جامعة الجزائر على زيادة البحث . ولكن المشكلة الرئيسية كانت هي المراجع بالعربية أو التي تمثل وجهة النظر الجزائرية . وقد حمل الفرنسيون معهم أهم الوثائق عندما تأكدوا من استقلال الجزائر وأصبح من العسير الاستفادة منها الآن . ومع ذلك حاولت الاتصال بمكتبات الجزائر وزرت بعض مدنها بحثاً عن الوثائق ، كما قمت برحلات إلى مصر وسورية وفرنسا لنفس الغرض . وقد حصلت من ذلك على فوائد جمة ولكنها غير كافية .

ولذلك يجب القول بأن هذه المحاضرات التي هي بعض نتائج تلك الجهود ، لاتدعي بأنها قد درست الفترة المذكورة دراسة وافية . فهي في الواقع ليست إلا بعض الخطوط العامة للدراسة شاملة نرجو أن يسعدنا الحظ بانجازها ، ولذلك أيضاً يجب الاعتراف بوجود عدة جوانب نقص في هذا البحث سواء في المادة أو في تطوير الفكرة . ولزيادة الاطلاع وضعت قائمة ببعض المراجع العربية والأجنبية في نهاية الكتاب .

وإني أغتم هذه الفرصة لأوجه شكري إلى إدارة معهد البحوث
والدراسات العربية على الدعوة التي وجهتها إلى لإلقاء هذه المحاضرات على
طلاب قسم الدراسات التاريخية والجغرافية بالمعهد . خاصة بالذكر مدير
المعهد الأستاذ محمد خلف الله وأمين المعهد الأستاذ محمد رفقي خاطر .
ولا شك أن في تشجيع البحث العلمي وتبادل الآراء بين الباحثين العرب تدعياً
لوحدة الأمة العربية وخدمة للإنسان أينما كان .

أبو القاسم سعد الله

القاهرة في ٢٤ من مارس ١٩٧٠

المحتوى

مقدمة

- الفصل الأول — الحملة افرنسية على الجزائر .
- الفصل الثاني — استعدادات الجزائر لمواجهة الحملة .
- الفصل الثالث — من الإدارة العثمانية إلى الإدارة افرنسية .
- الفصل الرابع — دور حضر مدينة الجزائر .
- الفصل الخامس — مرابطون وثوار .
- الفصل السادس — اللجنة الافريقية .
- الفصل السابع — الجزائريون أمام اللجنة الأفريقية .
- الفصل الثامن — الحاج أحمد ، باى قسنطينة .
- الفصل التاسع — الحالة الاقتصادية .
- الفصل العاشر — الحياة الثقافية .
- بعض المراجع .
- الفهرس .
- فهرس الأعلام والأماكن .

الفصل الأول

الحملة الفرنسية على الجزائر

عند مقارنة العلاقات بين الجزائر والدول الأجنبية نجد أن علاقات فرنسا بالجزائر كانت على العموم طيبة . فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع في الجزائر بامتيازات تجارية خاصة ، فكان لها مؤسسات تجارية في عنابة ، والقالة ، ورأس بونة ، والقل . وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفقاً عليها إلى الباشا من جهة وإلى باي قسنطينة (الذي تقع هذه المؤسسات في إقليمه) من جهة أخرى . وكانت فرنسا ، في مقابل ذلك ، تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الجيوب إلى أوروبا^(١) .

وقد تطورت هذه العلاقات فكانت أفضل ما تكون في عهد الثورة الفرنسية . فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوربي محكم . وتكونت بين الدولتين علاقات ودية باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠٢) حين طلب

(١) انظر الفسريه نيتمون A. Nettement (تاريخ احتلال الجزائر) Histoire de la conquete d'Alger (باريس ، ١٨٥٦) ، ص ٩٦ - ١٠٢ . والمصادر التي تعطي وجهة النظر الجزائرية عن موضوع الحملة لا تكاد توجد ، حتى حمدان نخوجة (المرأة ، باريس ، ١٨٢٣) لا يخصص لأسباب الحملة سوى فصل من حوالى عشر صفحات . لذلك يجب التنبيه إلى أن هذا البحث يعتمد في الغالب على وجهة النظر الفرنسية .

السلطان من الجزائر إعلان الحرب على فرنسا . وفي ١٧٩٦ أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مئليوناً من الفرنكات بدون فائدة ، على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر . وفي سنة ١٧٩٤ أذنت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تتمول في موانئ الجزائر عندما كانت الأسواق الأوربية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية . وفي أول الأمر كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة ، فتدفع الشركة الفرنسية المعنية (الشركة الملكية ثم خليفها الوكالة الوطنية الفرنسية) الثمن إلى الحكومة الجزائرية . ثم غيرت فرنسا طريقة الدفع ، أثناء حكومة المؤتمر ، فلجأت إلى التاجرين اليهوديين الجزائريين : بكري وبوشناق ليقوما بالدفع بدلها ، إلى الحكومة الجزائرية .

وقصة تدخل هذين اليهوديين في العلاقات بين الجزائر وفرنسا تشكل جزءاً أساسياً في تطور العلاقات بين البلدين التي بدأت بالحصار ثم الحملة وانتهت باحتلال الجزائر^(١) . ولذلك فليس هناك بد من ذكر بعض خيوط هذه القصة لفهم أسباب الحملة ونتائجها . إن الاسم الكامل لبكري هو : ميشيل كوهين بكري المعروف باسمه المستعرب ابن زاهوت . وكان صاحب تجارة في أوروبا قبل أن يفتح سنة ١٧٧٠ مركزاً له في مدينة الجزائر . وكان هذا المركز متواضعاً في البداية ، ولكنه ازدهر حين انضم إلى صاحبه أخوته الثلاثة ، وابنه داود ، وصهره نافثالي بوشناق ، المعروف باسمه المستعرب بوجناح . وبوجناح ، كابن زاهوت ، كان أيضاً من أسرة لها تجارة في الخارج ، وجاءت إلى مدينة الجزائر حوالي ١٧٢٣ ، وبدأت أيضاً بداية متواضعة . أما ثروة بوجناح الطائلة التي أصبح يتمتع بها بعدئذ فهو مدين فيها إلى التعفن والفساد الذي كان شائعاً أيام الحكم العثماني في

(١) أنظر أيضاً دراسي عن « الجزائر والحملة الفرنسية » في مجلة (الجيش) ، عددي أكتوبر ونوفمبر ، ١٩٧٠ ، وهي دراسة مترجمة عن الإنكليزية .

الجزائر . وهناك قصة على ذلك تروىها كتب المؤرخين لا تخلو من طرفة
ومن عبرة أيضاً .

فقد قبل إن مصطفى الوزناجي بن سليمان ، باي التيطرى بين ١٧٧٥ -
١٧٩٤ كان يخشى غضب الباشا عليه أثناء إحدى رحلاته العادية (كل ثلاث
سنوات) إلى مدينة الجزائر . لذلك اعتزل الناس ولم يكن يجرؤ على رؤية
أحد . ولم يسعفه حينئذ سوى بوجناح الذى أعطاه ما يحتاجه من مال وتشجيع .
وصادف أن عين الوزناجي بعد ذلك باياً على قسنطينة فاعترف بالجميل
لبوجناح ، ومنذئذ أصبح (بوجناح) رجل أعماله ومحل ثقته . وبالتالي
أصبح نفوذه لدى الباي قوياً .

أما كيف ازدهرت تجارة ابن زاهوت وبوجناح ، فلذلك قصة أيضاً .
فقد أراد الباي نفسه أن يتقدم بهدية ثمينة إلى امرأة الباشا فطلب من بوجناح
أن يأتيه بخلية كريمة تعرف محلياً بالصريمة ، فجاءه بها بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠
فرنك ، فاشتراها منه الباي . وما دام الباي لا يملك أن يدفع نقداً فقد دفع
إليه الثمن قمحاً على حساب أربع فرنكات للكيلة الواحدة . وهكذا حصل
بوجناح على ٧٥,٠٠٠ كيلة من القمح . وعندما باع القمح في فرنسا
(وقد كان محكراً لتجارة الحبوب) ربح منه ٣,٤٥٠,٠٠٠ فرنك ، بينما
لم تكلفه الصريمة ، المشتراة من باريس . سوى ٣٠,٠٠٠ فرنك (١) .

وتحت حماية بعض الباشوات ، مثل حسن ومصطفى ، أصبح اليهوديان
ابن زاهوت وبوجناح ، صاحبي نفوذ قوى وتأثير عميق في كل المجالات
الحيوية في الدولة الجزائرية ، كانوا على علم بأحوال البلاد الداخلية ، وكانا
يتجسسان على أحوال المواطنين الجزائريين لصالح الحكام ، وإذا كان

(١) يروى القصة حمدان خوجة في كتابه (المرأة) (باريس ، ١٨٣٣) ، ص ١٤٢
ويتبناها جبريل اسكندر (احتلال الجزائر la prise d'Alger) (باريس ، ١٩٢٩)
ط . جديدة . وقد نقل الوزناجي باياً على قسنطينة إلى سنة ١٧٩٧ ، ومات مقتولاً .

ابن زاهوت قد قصر نشاطه على الميدان التجاري ، فإن بوجناح قد تسرب إلى شئون الدولة ، فكان هذا يرفع أو يخفض الموظفين والبايات ، وحتى الباشوات ، مما جعل بعض الناس يطلقون عليه اسم «ملك الجزائر»^(١) وبلغ تأثير بوجناح أنه كان يستقبل هو وأهل طائفته باسم الباشا ، القناصل الأجانب كما فعل مع قنصل الدانمارك والسويد وهولاندا (١٨٠١) ، وقام هو وأهل طائفته أيضاً بالمفاوضات بين الجزائر والبرتغال . وفي سنة ١٨٠٤ استقبل مبعوث السلطان إلى الجزائر . ولم يكن تأثير هذين اليهوديين مقصوراً على الجزائر ، بل كان في كل البحر الأبيض المتوسط فكانت لها مراكز تجارية في مرسيليا ، وجنوا ، ونابولي ، وأزمير ، والإسكندرية ، وتونس . وليفورنيا ، وقرطاجنة (أسبانيا) ، ومنطقة الراين ، وبلجيكا ، وكانوا أصحاب نفوذ سواء لدى الدول الكبيرة أو الصغيرة نظراً للقروض التي يتقدمان بها أو الوساطات التي يقومان بها .

وبينما كانت فرنسا مدينة لليهوديين الجزائريين . كانا هما مدينتي للدولة الجزائرية . وفي سنة ١٧٩٥ قدر دين فرنسا بعمليونين من الفرنكات ، أما دين اليهوديين للجزائر فقد قدر بـ ٣٠٠,٠٠٠ فرنك وقد عين هؤلاء التجار اليهود يعقوب بكري ممثلاً لهم في مرسيليا ثم في باريس . وبذكر الفرنسيون أن الرأي العام الفرنسي قد ثار ضد تأثير اليهود الجزائريين في فرنسا ولكن تدخل الوزير الفرنسي تاليراند Talleyrand الذي كسبه اليهود . قد جعل الحكومة الفرنسية تراجع في الإجراءات التي كانت تعزم اتخاذها ضدهم^(٢)

ومن جهة أخرى جر اليهود الحكومة الجزائرية إلى قضية قرضهم لفرنسا

(١) اسكير ، ص ٢٠ ، بخصوص قضية بكري وبوشناق «راجع أيضاً فيتمون» ،

ملحق ٣ ، ص ٦٢٢ - ٦٢٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٣ .

فكتب الباشا مصطفى إلى تاليراند يطلب منه أن تدفع فرنسا الدين الذي عليها إلى رعاياه اليهود . وهكذا أصبح القرض قضية تطرح على مستوى الحكومتين . وبعد فترة من الوقت أصبح سيمون أبوقية هو ممثل تجارة يهود الجزائر في باريس . وعندما تقدم أبوقية بمذكرة إلى فرنسا عن القرض بلغ الدين الذي على فرنسا ٣,٣٧٧,٤٤٥ فرنك . وفي سنة ١٨٠٢ بلغ ٨,١٥١,٠٠٠ فرنك ، وكان الباشا خلال ذلك كله لا يفتأ يطالب الحكومة الفرنسية بالدين الذي عليها إلى رعاياه اليهود ، ولكن بدون جدوى . ومما يذكر أن الحكومة الفرنسية قد سجنت ممثلي يهود الجزائر في بلادها إثر إعلان الحرب بين الدولتين (١٧٩٨) على أساس أنهم رعايا جزائريون ، ثم أطلقت سراحهم بعد انتهاء الحرب (١٨٠١) .

وليس معنى ما ذكرناه أن اليهود عامة ، وعائلي ابن زاهوت وبوجناح خاصة ، لم يتعرضوا إلى أي اضطهاد^(١) فقد كان العثمانيون في الجزائر يتسامحون معهم إلى حد ويعطونهم بعض الوظائف الفنية كالعامل في دارسك النقود . وقد يوجد باشا أو باي يحميهم لهدف معين ، كما كان الباشا مصطفى ، ولكن ذلك كان عادة مؤقتاً ، وقد أدى تدخل اليهود الظاهر في شؤون الدولة السياسية إلى انخفاض أسهمهم في النهاية . ففي صيف ١٨٠٥ مات بوجناح ملك الجزائر بضربة من جندي أنكشاري . وتلا ذلك ردود فعل ضد اليهود . وفي نفس السنة اغتيل الباشا مصطفى الذي كان يتدخل لصالحهم . وعندما تولى الباشا أحمد . صادر أملاك بوجناح واضطهد أفراداً بارزين من أسرة بكري (ابن زاهوت) .

وقد لعب داود دوران ، منافس ابن زاهوت وبوجناح في التجارة وفي رئاسة الطائفة اليهودية في الجزائر ، دوراً هاماً في المصير الذي لحق

(١) انظر زيتون ، ص ١٢٨ راجع أيضاً اسكير ، الفصل الخامس بقضية بكري وبوشناق .

بصاحبه . غير أن أيام ازدهار دوران لم تكن طويلة ، فقد استعاد يوسف بكري سمعة العائلة كما حل ابنه داود محل دوران في رئاسة الطائفة اليهودية . مع ذلك فقد ظل دوران يكد لها إلى أن نجح في تجريدهم من جميع سلطاتهم . ففي ١٨١١ قطعت رأس داود بكري الذي اتهم بالوشاية بالباشا لدى السلطان وحل دوران محله . ولكن هذا لم يدم سوى ثمانية شهور في سلطته الجديدة لأن يوسف بكري ، الذي كان عجوزا ، قد ثار منه لابنه داود . غير أن سلطة يوسف لم تدم طويلا أيضاً لأن عمر آغا قد أمر بنفيه سنة ١٨١٦ فذهب يوسف إلى ليفورنيا . وقد حل محله بالجزائر يعقوب بكري الذي كان ممثلاً لتجارة هؤلاء اليهود الجزائريين في باريس والذي لم يكن محل ثقة من العائلة . ومما يذكر أنه كان قد حصل على الجنسية الفرنسية . وفي الجزائر أصبح يعقوب زعيماً للطائفة اليهودية ومسئولاً عن التجارة التي تديرها أسرة بكري .

في سنة ١٨١٩ عينت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية لدراسة الدين الذي على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود . وقد قدرته اللجنة ٤٢ مليون فرنك . ولكن هذا المبلغ انخفض شيئاً فشيئاً إلى أن صار ٧ ملايين فقط ، نتيجة مطالبة أطراف أخرى بديونها التي على أسرة بكري - بوشناق . ولكن المذكرة التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في ٢٨ أكتوبر ١٨١٩ قد أكدت أن ملك فرنسا عازم على إرضاء مطلب باشا الجزائر للمحافظة على العلاقات الودية بين الجزائر وفرنسا ، ويذكر مؤرخ فرنسي أن المذكرة قد نصت أيضاً على أن فرنسا لن تسدد الدين إلا بعد إعلان الباشا التخلي عن مطالبته بتسديد الدين له شخصياً بدل بكري^(١) . ويقال أن الباشا قد أعلن رسمياً ، في ١٢ أبريل ، ١٨٢٠ أنه راض إذا سددت الحكومة الفرنسية الدين الذي عليها إلى يعقوب بكري مباشرة . ومن المفهوم أنه مني استعاد يعقوب قرضه فانه

(١) نفس المصدر ص ٤٥ .

سيدفع ما عليه للباشا^(١) . وفي ٢٤ جويليه ، ١٨٢٠ صدر قانون عن البرلمان الفرنسي بتخصيص ٧ ملايين فرنك لتسديد الدين إلى يعقوب بكري . وعندئذ واجهت الحكومة الفرنسية ، على ما قيل ، مطالب كثيرة يدعى أصحابها بأن يعقوب بكري مدين لهم . وأمام ذلك أحالت الحكومة الفرنسية القضية إلى المحاكم ، ولكن معنى ذلك كله هو أن الباشا لن يحصل من يعقوب بكري على الديون المترتبة عليه .

تعود مشاريع الحملة الفرنسية على الجزائر إلى عهد نابوليون^(٢) . فبعد عودة السلام بين الجزائر وفرنسا (١٨٠١) رجعت فرنسا إلى امتيازاتها في الجزائر . غير أن قنصل نابوليون في الجزائر ، وهو دييوا - ثانفيل لم يحمل إلى الباشا مصطفى الهدية التي اعتاد القناصل تقديمها له . وحين طلبها الباشا رسمياً على أساس أنها شيء واجب ، رد عليه نابليون برسالة ساخطة هدد فيها بتحطيم الأسطول الجزائري ، وأندر بأن فرنسا على عهده ليست هي فرنسا على عهد البوربون . وما لبثت العلاقات أن توترت بين البلدين من جديد فقد احتجزت الجزائر سفينتين فرنسيتين وضربت أخرى في ميناء تونس من أحد الجزائريين . فكتب نابليون إلى الباشا مصطفى أيضاً يطالبه بدفع تعويض عن الخسائر ومعاقبة الوزراء المسئولين عن هذه الحوادث .

كان نابوليون يحلم بجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية . لذلك كان يخطط لحملة كبيرة ضد دول المغرب العربي الأربع وإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية هناك وإضافة المنطقة إلى أجزاء امبراطوريته في البحر

(١) نفس المصدر ص ٤٦؛ انظر أيضاً الشيخ محمد بيرم (صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار) ج ٤ ، ص ٨ - ٩ ، ط القاهرة ، ١٣٠٣ .

(٢) هناك مشاريع فرنسية أخرى لغزو الجزائر وهناك حملات وقعت فعلاً قبل عهد نابوليون ولكن ذلك لا يعنيننا هنا ، انظر نيتيمون ، ص ١٠٥ - ١١٥ .

المذكور . ولتحقيق ذلك طلب من الفرنسيين الذين كانوا أسرى في الجزائر أو الذين عاشوا فيها ، معلومات عنها وعن سكانها وتحصيناتها . فأوصى قنصل فرنسي سابق في الجزائر ، وهو السيد جون بون سان - اندرى ، بضرب الجزائر ضربة قوية وسريعة لإنهاء الحرب في ثمانية أيام . واقترح فرنسي آخر بنزول حملة فرنسية قرب تنس والهجوم على مدينة الجزائر براً . ولكن نابوليون تخلى عن مشروع الحملة لانشغاله بمناطق أخرى . غير أنه أرسل إلى الجزائر قطعة من أسطوله بقيادة الأميرال ليسيج leissegues حاملاً رسالة إلى الباشا (سنة ١٨٠٢) يطالبه فيها بدفع التعويضات المذكورة ، ويعلمه برفضه تسديد المبلغ الذي يطالب به وهو ٢٠٠,٠٠٠ فرنك . ومن بين الذين كانوا في هذه المهمة القبطان بيرج Berge الذي جمع عندئذ معلومات هامة عن الجزائر ، وهو الذي سيكون من أعضاء الحملة البارزين سنة ١٨٣٠ .

وخلال سنة ١٨٠٥ جاء جيروم نابوليون إلى الجزائر على رأس قطعة بحرية أيضاً للمطالبة بإطلاق سراح ٢٣١ من الأسرى الطليان . ولكن الباشا أحمد ، الذي خلف مصطفى ، لم يطلق سراحهم إلا بعد أن دفع جيروم مبلغ ٨٠,٠٠٠ فرنك . ومن جهة أخرى أدت هزيمة الأسطول الفرنسي في (ترافلغار) إلى أن سحبت الجزائر الامتيازات التي كانت لفرنسا وأعطتها إلى بريطانيا . وكان ذلك سنة ١٨٠٧ . ولكن نابوليون قد وقع السلام مع روسيا في نفس السنة (معاهدة تيلست) ، وعاد إلى مشروع الحملة ضد الجزائر ، فأمر قنصله في الجزائر بمغادرة المدينة وإعلام الباشا بأنه سيواجه الحرب إذا لم يطلق سراح الأسرى الجنوبيين والكورسيكيين والطيالان . ومن جهة أخرى أمر وزيره للبحرية بالتفكير جيدا في القيام بحملة ضد الجزائر سواء كانت برية أو بحرية ، كما أمره بجمع المعلومات الضرورية عن وسائل التموين وطبيعة الأرض ، ومكان وزمان الحملة ، واقترح التمويه على العدو لكي يظن أن الحملة موجهة إلى صقلية . وطلب أن لايزيد عدد الجيش

عن ٢٠,٠٠٠ رجل . وأمر أن تأتيه المعلومات في ظرف شهر . وطلب من الوزير لإرسال أحد جنوده الذين يمتازون بالروح العسكرية وبالمهارة الهندسية سرىا إلى الجزائر ليتجسس ويعود بتقرير مفصل وخطة واضحة ، فوق الاختيار على ضابط يسمى بوتان Y. Boutin .

وصل بوتان إلى مدينة الجزائر في ٢٤ ماي ١٨٠٨ على ظهر سفينة تسمى لوركان le Requin وقد ظل هناك متجسسا على الحصون دارسا خطة النزول بدقة متنقلا من برج البحري (كاب ماتيفو) شرقا إلى سيدي فرج غربا وبعد أن كتب ملاحظاته ورسم خطته قفل راجعا في ١٧ جويليه من نفس العام . غير أن الانكليز ألقوا عليه القبض في عرض البحر وقادوه إلى مالطة . وأثناء ذلك أعدم الخطة ولكنه أبقى على ملاحظاته التي منها سيكتب تقريره ويرسم الخطة من جديد(١) . ومن مالطة فر متكرراً وعاد إلى فرنسا في أكتوبر عن طريق أزمير واسطانبول . وقد ضمن تقريره معلومات دقيقة عن تحصينات الجزائر وطبيعة أرضها ، وعدد قواتها ، وزمن الحملة المقترحة والمدة التي تستغرقها ، وعدد الجيش الضروري . واقترح بوتان عدد الرجال من ٣٥ إلى ٤٠ ألف محارب معظمهم من المشاة ، مع بعض المدافع ، وقد أظهر الأخطار التي تتعرض لها الحملة من البحر ونصح بدلا من ذلك أن تكون الحملة برية ، وبالاستيلاء على قلعة مولاي حسن (الامبراطور) لأنها تشرف على المدينة . واقترح أن يكون مكان نزول الحملة هو سيدي فرج لخلوه من المدافع والجنود . ومن رأيه أن أفضل وقت للحملة هو من مايو إلى جوان وأن مدة الحملة لا تتجاوز شهراً .

ولكن انشغال نابوليون بالحرب في أسبانيا وحملة روسيا وضعف الأسطول الفرنسي ثم سقوطه - كل ذلك قد جعل مشروع غزو الجزائر يبقى على الرف مؤقتا .

(١) أنظر مشروع بوتان في نيشون ، ملحق ، ص ٦٤٠ - ٦٧ .

وبعد مؤتمر فيينا عينت فرنسا قنصلاً جديدا لها في الجزائر وهو بيير
دوفال Duval ، في ٢٨ أوت ١٨١٥ . وقد حمل إلى الباشا هدايا تقدر
بـ ١١٢,٩٢٤ فرنك تضم مجوهرات وساعات وأقمشة وأسلحة . وفي مقابل
ذلك أعاد الباشا إلى فرنسا الامتيازات التي فقدتها ، وكان ذلك في ١٧ مارس
١٨١٧ إثر حملة اللورد اكسموث الانكليزي على الجزائر (١٨١٦) . وتساهلت
الجزائر فخفضت مقدار الضريبة السنوية المقررة على فرنسا من ٣٠٠,٠٠٠
إلى ١١٨,٠٠٠ فرنك .

كان دوفال المذكور ابناً لترجم فرنسي كان يعمل في السفارة الفرنسية
في اسطانبول وقد تولى جميع مهامة القنصلية في القنصليات الفرنسية بآسيا
الصغرى . وكان يتكلم العربية والتركية^(١) . ورغم أنه كان قد واجه بعض
الصعوبات منذ البداية في مهمته فانه كان يمتاز باتباع سياسة التعفن الاجتماعي
والتوريط وخلف الوعد ، وهي ما يعبر عنها الغربيون بالروح الشرقية .
وكان دوفال يعتبر هذه الوسيلة هي طريق النفاذ إلى الباشا وبالتالي التأثير
عليه وكسبه . ومما يذكر أنه سلم ، دون بقية القناصل الأجانب ، الجزائريين
الذين كانوا في خدمته إلى السلطات المحلية أثناء ثورة ١٨٢٣ .

أما الباشا حسين فقد تولى الحكم سنة ١٨١٨ خلفاً للباشا علي خوجة .
وقد لشهر بالغيرة على الدين ، وباليقظة الدائمة ، والميل إلى الأهالي . وكان
دون الخمسين من عمره حين تولى الحكم . وقد ورث قضية الدين الذي على
فرنسا لرعاياه اليهود . كما واجه عدة ضغوط من فرنسا وبريطانيا بعد مؤتمر
فيينا ، لإلغاء الرق وإبطال دفع الضريبة السنوية على الدول الأوروبية .
والواقع أن هناك أقوالاً متضاربة حول شخصيته ومزاجه وقدرته . فبعضهم

(١) قال عنه خوجة في « المرأة » ص ١٦٦ أنه لم يكن يتكلم التركية جيداً ، وأن
قدرة دوفال على التركية تشبه قدرة خوجة على الفرنسية .

يتمه بالقسوة والهور والتهاون وبعضهم يصفه بالخيرية والأمانة والشهامة^(١).

طلب الباشا الجديد من فرنسا أن تدفع إليه شخصياً الدين الذي عليها ليعقوب بكري وواعد بأنه سيتولى هو وليس المحاكم الفرنسية ، تسديد الديون التي على بكري للدائنين . وقد ذكرنا أن المبلغ ، بعد أن انخفض عدة مرات ، قد استقر على سبعة ملايين فرنك . وكتب الباشا بذلك إلى الحكومة الفرنسية ولكن الرد لم يصله بدعوى أن وزير الخارجية عندئذ ، وهو البارون دي دماس Damas ، لم يفهم طلب الباشا ما دام سلفه قد وافق على أن تدفع فرنسا مباشرة إلى بكري .

وقد اتهم الباشا القنصل دوفال بإخفاء رد فرنسا عنه . وزاد في سوء التفاهم بينهما أن يعقوب بكري قال بأنه قد دفع بعض النقود إلى القنصل الفرنسي^(٢) . فزاد ذلك من عدم ثقة الباشا في القنصل . ولذلك طلب الباشا من فرنسا استدعاء قنصلها ودفع الدين الذي لبكري له شخصياً . ولكن فرنسا بدلا من أن تسمى قنصلا جديداً ، وهو إجراء متبع ، وتكتب إلى الباشا بخصوص الدين ، أرسلت سفينة جارية إلى الجزائر بقيادة الضابط فلوري طالبة من الباشا دفع تعويضات معينة ومدعية عليه ادعاءات مختلفة^(٣) وعندما تكرر طلب الباشا بتعيين قنصل فرنسي جديد ودفع الدين كررت فرنسا إرسال السفن الحربية ، هذه المرة أربع ، بقرار من مجلس الوزراء ، وذلك في أبريل ١٨٢٧ .

(١) أنظر خوجة « المرأة » ص ١٦٠ - ١٦١ ، راجع أيضاً نيتسون ، ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) كان الباشا قد سجن « ١٨٢٦ » يعقوب بكري لعدم وفائه برد دين إلى القنصل الانكليزي . وقد أجبره أيضاً على التخلل له (أى للباشا) عن كل الديون التي يدعيها على أمبانيا وفرنسا وسردينيا .

(٣) اسكير ص ٥٨ .

وبمناسبة عيد الأضحى الذي صادف ٢٩ أبريل ١٨٢٧ وقعت ضربة المروحة المشهورة . فقد حضر كالعادة القناصل الأجانب ، ومن بينهم دوفال ، لهيئة الباشا . ودار الحديث بين الباشا والقنصل الفرنسي حول رد فرنسا على طلبه . فكان رد القنصل غامضاً ولعله كان مهيناً للباشا . وقد تطور الحديث فاتهم الباشا القنصل بأنه كان السبب في عدم وصول الرد إليه مباشرة . وأمره بالخروج ، وعندما لم يتحرك ضربه بالمروحة التي كانت بيده . وقد ادعى دوفال في تقريره إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات . أما الباشا فقد قال بأنه ضربه لأنه أهانه . وتذهب رواية أخرى إلى أن الضرب لم يقع أصلاً ولكن وقع التهديد بالضرب (١) .

كان رد فرنسا على ذلك إرسال قطعة من أسطولها أمام الجزائر بقيادة القبطان كولي Collet . وقد وصلت القطعة يوم ١٢ جوان ١٨٢٧ وصعد القنصل دوفال سفينة القبطان المسماه « لابروفانس » . جاء كولي يطلب من الباشا أن يأتي شخصياً إلى السفينة ويعتذر للقنصل . ولما كان معروفاً مسبقاً أن الباشا لن يرضى بذلك فقد اشتملت تعليقات كولي على اقتراحات أخرى ، وهي :

١ - أن يستقبل الباشا القبطان ورئيس أركانه والقنصل بمحضر الديوان والقناصل الأجانب ويعتذر أمامهم إلى دوفال .

٢ - أن يرسل بعثة برئاسة وكيل الحرج (وزير البحرية) إلى قطعة الأسطول الفرنسي ليعتذر باسم الباشا إلى القنصل . وفي جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية ، بما في ذلك القصبة وتطلق

(١) يقر عوجة « ص ١٦٧ » بوقوع ضربة المروحة ، ولكنه يلقي المشولية على جهل دوفال باللغة التركية . ويذكر نيتمون أن الحادث وقع يوم ٣٠ أبريل ١٨٢٧ . أنظر ص ١٤٢ .

مائة طلقة مدفع تحية له . وكانت تعليمات كولى تقتضى أنه فى صورة قبول الباشا أحد الحلول الثلاثة يتقدم إليه بعد ذلك بعدة مطالب فرنسية تتضمن دفع التعويضات ، ومعاقبة الجزائريين المسئولين عن الإضرار بالمنشآت الفرنسية ، وحق تسليح هذه المنشآت فى المستقبل ، وإعلان الجزائر أنه لاحق لها فى دين بكبرى ، كما تقتضى التعليمات أنه فى حالة عدم استجابة الباشا لواحد من الاقتراحات المذكورة يعلن الحصار رسمياً على الجزائر .

بناء على التعليمات أرسل كولى بالاقترح الثالث ، فى ١٥ يونية ، إلى الباشا وأعطاه أربعاً وعشرين ساعة للرد . كان حامل هذا الإنذار قنصل سردينيا فى الجزائر الكونت D'Attili الذى أصبح يرعى المصالح الفرنسية بعد انسحاب دوفال^(١) . كان رد الباشا على داتيلى أنه لا يفهم أنه بدلا من أن تعين فرنسا قنصلا جديداً وتكتب إليه مباشرة لجأت إلى إرسال إنذار مضحك مع ضابط بحرية . وعندما انقضى أجل الإنذار بدون رد أعلن كولى الحصار فى ١٦ يونية ١٨٢٧ . أما الباشا فقد أمر من جهته باى قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة فى إقليمه .

فى نفس الشهر الذى أعلن فيه الحصار ، كلف الجنرال لوفيردو Loverdo أن يعد « مشروعاً يحتوى على المعلومات التاريخية والجغرافية والاحصائية والعسكرية » التى تهدف إلى القيام بحملة ضد الجزائر . وقد أنهى الجنرال عمله خلال ثلاثة شهور . ولكن الحكومة الفرنسية لم تقرر الحملة على ضوءه واكتفت بالحصار نظراً لحوادث اليونان وفراغ المخازن من الأسلحة ووجود الأسطول الفرنسى فى اليونان . فكان مطلب فرنسا من باشا الجزائر مقصوراً على الاعتذار لقنصلها عما ارتكبه نحوه .

(١) توفى فى فرنسا بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٢٩ ، وقد خلفه فى منصبه ابن أخيه الاسكندر دوفال الذى أصبح مكلفاً بشئون القنصلية الفرنسية فى الجزائر سنة ١٨٢٠ .

ولكن مشاريع إعداد الحملة ظلت تكثر يوماً بعد يوم . فقد كلف الضابط
دوبتي - ثوار Dupetit-thouars بإعداد مشروع لمهاجمة الجزائر من
البحر ، ولكن الحكومة الفرنسية لم تأخذ به أيضاً . ثم تولى إعداد مشروع
آخر وزير الحربية عندئذ ، الكونت كليرمون تونير C. Tonnerre .
والواقع أنه اعتمد على مشروع بوتان السابق ذكره . وقد رأى تونير أن
حملة فرنسية ضد الجزائر ضرورية وممكنة في نفس الوقت . وكان في تقريره
النهائي بعض العواطف الدينية الواضحة ، فقد وصف الحملة بأنها « حرب
صليبية » هيأتها العناية الإلهية لتنفيذها الملك الفرنسي الذي اختاره « الله ليثأر
من أعداء الدين والإنسانية » ويغسل الإهانة التي لحقت بالشرف الفرنسي .
وأضاف تونير مخاطباً الملك « لعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيين
تمدين الجزائريين يجعلهم مسيحيين »^(١) .

وقد احتوى تقرير تونير ، الذي كان في أهميته يشبه تقرير بوتان ،
وصفاً للحالة الاقتصادية التي كانت عليها الجزائر والتي تغرى أصحاب رأس
المال والمصالح التجارية بالحملة . فقد قال إن الخزينة الجزائرية كانت تضم
١٥٠ مليون فرنك ، وأن للجزائر موانئ عديدة وسهولاً خصبة ، وغابات
صالحة لبناء السفن ، وهناك مناجم الحديد والرصاص وجبال من الملح
والمواد الكيماوية الأخرى . وفي نفس الوقت دغدغ أحلام العسكريين حين
أوصى بإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية في الجزائر .

أما في بقية تفاصيل المشروع فقد كان تونير يسير على خطى بوتان .
فقد أوصى هو أيضاً بالهجوم من البر بدل البحر ، وأن يكون نزول القوات
الفرنسية من شبه جزيرة سيدي فرج . وأما وقت الحملة فهو ما بين أبريل
ويونية وتوقع لها أن تدوم ستة أسابيع . ورأى أن الحملة ستكلف الخزنة

(١) اسكير ص ٧٤ ، ونيشون ، ص ١٥٠ - ١٥٣ .

الفرنسية حوالي ٥٠ مليون فرنك ، وتضم ٣٣,٠٠٠ رجل ، بالإضافة إلى فرقة من الخيالة وعدد من فرق المدفعية . وكان من رأيه أيضاً أن فرنسا لا تحتل جزءاً فقط من الجزائر بل يجب احتلالها كلها احتلالاً « طويلاً المدى » واقترح الوزير الفرنسي سنة ١٨٢٨ موعداً للحملة لأن أوروبا كانت تعيش في سلام ولأن الرأي العام الفرنسي كان منبهاً لها . وقد ناقش مجلس الوزراء مشروع تونير في جلسة ١١ أكتوبر ١٨٢٧ ، ولكن المجلس في النهاية قرر عدم الأخذ به آنذاك .

- وهناك مشروع آخر تقدم به أحد النواب في البرلمان . وقد نادى صاحبه بإقامة مستعمرات عسكرية شبيهة بما فعل الرومان ، وبدعوة الأوربيين أن يتوجهوا إلى الجزائر بدل الهجرة إلى أمريكا . وقال صاحب هذا المشروع إن احتلال الجزائر سيعوض فرنسا عما فقدته في منطقة الراين ويغنيها عن شراء بعض البضائع مثل التبغ والحريير والسكر والزيت والقطن . ولكن الحكومة الفرنسية لم تفتتح بالمشروع نظراً لأن حملة الانتخابات كانت على الأبواب ولأن نتائج الحملة المقترحة ستأتي بعد إجراء الانتخابات ، وبالتالي لن تؤثر في الرأي العام الفرنسي لصالح الحكومة .

استمر الحصار إذن بدل الحملة . وكان الفرنسيون يهدفون من ورائه إلى قطع التموين عن الجزائر ، فكان أسطولهم المحاصر يتكون من ١٢ سفينة كانت تقوم بمراقبة الموانئ الجزائرية ، وكانوا يوقفون بعض السفن المشبوهة ويحتجزون بعض السفن الأخرى . ولكن الحصار لم يمه عمليات القرصنة ، وبالتالي لم ينجح . وفي ٣ أكتوبر وقعت معركة بين الأسطول الجزائري (١٢ سفينة ، ٣,٢٠٠ رجل ، ٢٥٢ مدفعاً) والأسطول الفرنسي المذكور . وقد دامت المعركة حوالي أربع ساعات ولم تسفر عن نتيجة لكل من الطرفين (١) .

(١) المعروف أن جزءاً من أسطول الجزائر كان عندئذ في اليونان لمساعدة الدولة العثمانية وقد تحطم هدد من سفنه هناك .

ولكن تكاليف الحصار التي بلغت سبعة ملايين فرنك سنويا ، والخوف من الحرب مع بريطانيا أومع أسبانيا ، إذا ماتحول الحصار إلى حملة عسكرية ، وتغيير الحكومة الفرنسية خلال ٤ يناير ١٨٢٨ . كل هذه العوامل جعلت فرنسا تفتح باب المفاوضات مع الجزائر هادفة إلى إلغاء الحصار بطريقة « مشرفة » ، ففي ٢٩ أبريل عام ١٨٢٨ ذهبت إلى الجزائر بعثة للتفاوض بقيادة الضابط بيزار Bézard ، ولكن البعثة فشلت لإصرار الباشا علي عدم دفع تعويضات إلى فرنسا . وتلا ذلك بعثة أخرى بقيادة بيزار نفسه التي فشلت أيضاً لأن الباشا رفض أحد الشروط الفرنسية الأساسية وهو إرسال وزير من حكومته إلى باريس للاعتذار ، واشترط أن يفعل ذلك فقط بعد توقيع معاهدة صلح مع فرنسا . أما الفرنسيون فقد عزوا فشل البعثة إلى « طيبة » القنصل السرديني في الجزائر الذي كان يرعى المصالح الفرنسية ، وإلى نشاط القنصل الإنكليزي المضاد ، ثم إلى المترجم اليهودي دوران Duran ، الذي أهموه بعدم نقل الحقيقة .

وأمام فشل المفاوضات عاد الفرنسيون إلى التفكير في الحملة ضد الجزائر . ففي صيف ١٨٢٨ كلف وزير الحربية الجديد دي كوي De caux لجنة خماسية « لدراسة المسائل المتعلقة بحملة ضد الجزائر وتقديم خطة كاملة للعمل وتعيين الوسائل الضرورية للتنفيذ^(١) » . وقد كانت هذه اللجنة تضم الجنرال بيرج الذي كان قد أرسل سنة ١٨٠٢ للتجسس على تحصينات الجزائر ، وكان رئيسها هو الجنرال لوفيردو الذي سبقت الإشارة إليه .

قامت اللجنة بجمع المعلومات من كتب الرحالة وأخبار الأسرى الأوربيين والمذكرات التي كتبت عن الحملات السابقة ضد الجزائر من

(١) نفس المصدر ، ص ٩٧ ، انظر أيضاً تفاصيل الحصار والمفاوضات في فيتمون ،

ص ١٥٣ - ١٧٦ .

عام ١٦٢٨ إلى ١٨٠٨ . كان رأى اللجنة بخصوص مكان النزول وعدد الجنود والمعدات هو تقريباً رأى بوتان وتونير . وقدرت أن تغادر الحملة ميناء طولون في منتصف أبريل وتعود حوالى نهاية شهر أغسطس ، كما قدرت تكاليف الحملة بـ ٢٥ مليون فرنك . ومن جهة أخرى ذكرت اللجنة بعض التفاصيل في جدول الهجوم على الأماكن العامة مثل قلعة مولاي حسن والقصبة ، وتوقعت أن تشتبك القوات الفرنسية في معركة حاسمة ضد قوات البايات الثلاثة مجتمعة في اليوم العشرين من النزول .

ونظراً لوجود معارضة قوية في البرلمان ، والحسارة الاقتصادية التي تسبب فيها الحصار ، وللظروف الدولية ، قررت الحكومة الفرنسية أن تفاوض من جديد سنة ١٨٢٩ . وقد أرسلت القبطان دى نيرسيات De Nerciat إلى الجزائر في مهمة نحو الباشا حسين ، على أن تفتح محاولته الطريق أمام قائد الحصار الجديد وهو بريتونير Bretonniere الذى خلف كولى . وقد صدرت التعليمات بأن يصحب قائد الحصار ، عندما يأتي دوره في المفاوضات ، مترجماً فرنسياً بدلاً من اليهودى دوران . وتمت خطة الاجتماع بين الباشا وقائد الحصار على مايرام ، ولكن النتيجة كانت سلبية . فقد طلب قائد الحصار من الباشا إرسال وفد سام إلى باريس للاعتذار والتفاوض . ولكن الباشا استغرب ذلك وأصر على عقد الصلح في الجزائر أو لاقبل إرسال الوفد .

وأثناء عودة الوفد الفرنسى خائباً أطلقت المدافع على سفينة قائد الحصار « لابروفانس » من التحصينات الجزائرية . ويقول الجزائريون إن السفينة اقتربت كثيراً من التحصينات ، أما الفرنسيون فيقولون بذلك ولكنهم يعزونه إلى شدة الرياح . وقد أصيبت السفينة ببعض العطب ولكن قائدها نجح في الهروب بها سالماً . وكانت الحادثة قد جرت بتاريخ ٣ أغسطس عام ١٨٢٩ . ومما يذكر أن الباشا قد تبرأ من الحادث وعبر

عن أسفه لوقوعه ، وعاقب وزير البحرية وقائد الميناء بالطرد من منصبهما .
ولكن الحادث قد وقع على أية حال ، وأدى إلى زيادة تعقد العلاقات بين
الطرفين وسوء التفاهم بينهما . ومما وسع الشقة أيضاً مجيء دي بولينياك إلى
رئاسة الوزارة الفرنسية في أواخر سنة ١٨٢٩ ، وقد كانت له مشاريع
عريضة لا بالنسبة للجزائر فقط ولكن بالنسبة لأوروبا والشرق أيضاً . ومن
جهة أخرى تغير وزير البحرية وأصبح هو البارون دي هوسى
D'Haussez الذى كان يرى ضرورة القيام بحملة ضد الجزائر في
ربيع ١٨٣٠ .

وقبل أن يصبح بولينياك رئيساً للوزارة كان قد استقبل عندما كان
وزيراً للخارجية ، (سبتمبر عام ١٨٢٩) وفداً قادماً من مصر يحمل
آراء عرفت فيما بعد باسم «مشروع محمد على» لحل قضية الجزائر (١).
ربناء على المشروع فقد عرض محمد على على فرنسا أن تساعد في أن يصبح
حاكماً على طرابلس وتونس والجزائر ، واقترح أن يمر جيشه بالساحل
الأفريقي الشمالى عمياً . بأسطول فرنسى بحرى . وطلب من فرنسا أن تمدّه
مقدماً بأربع سفن و٢٨ مليوناً من الفرنكات ، وكان يرى أن السلطان
العثمانى سيكون راضياً لأن المشروع سيجعله يحصل على جزية سنوية شبيهة
بالتى يدفعها إليه محمد على من مصر ، وسيرضى المشروع أيضاً فرنسا لأنها
ستتخلص من مشكلة الجزائر ، وأوروبا لأنها ستتخلص من القرصنة . وقد
قال محمد على للقنصل الفرنسى في القاهرة عندئذ أنه قادر على إنهاء المشكلة
الجزائرية بتجنيد ٦٨ ألف رجل و٢٣ سفينة وتوفير مائة مليون فرنك
لتغطية نفقات الحملة .

(١) كان أعضاء الوفد هما القنصل الفرنسى في الاسكندرية ، والمغامر الفرنسى
المركيز دي ليفرون الذى أصبح مثلاً لثئون محمد على في فرنسا . ولعل صاحب الاقتراح
الأول هو فرنسا وليس محمد على .

أما بوليناك فقد كان يرى منذ عام ١٨١٤ ضرورة الربط بين قضية مصر وشمال أفريقية . وكان يرى أن ذلك سبيل مأمون إلى نشر التأثير الفرنسي في المنطقة . وعندما كان سفيراً لبلاده في لندن (١٨٢٨) تحدث مع زملائه بشأن فوائد فرنسا من حملة ضد الجزائر وفوائد أوروبا أيضاً . وحين وصل إلى الحكم بدأ يبحث عن يكون آلة في تنفيذ خطته ، ولاسيما في تلك الظروف التي كانت فيها غير قادرة على القيام بمشروع الحملة بنفسها مباشرة . لذلك رحب باقتراحات محمد علي وأرسل الضابط هودير Huder إلى مصر للتفاوض . كما أرسل تعليمات إلى سفير فرنسا في اسطنبول بحس نبض السلطان حول الموضوع . ويقال أن التعليمات قد تضمنت إقناع السلطان بأن الحملة إذا قام بها محمد علي مستحق :

١ - جزية هامة من الولايات الثلاث المتمرده عليه .

٢ - عدم إرسال الجنود الفرنسيين إلى الجزائر .

وقد قيل أن رأى الديوان العثماني كان في صالح المشروع في البداية ثم وقع التراجع عنه . ثم تغير الموقف وحاول العثمانيون إقناع السفير الفرنسي بأن تأييد الخطة يخالف الدين الإسلامي وأن محمد علي لن يقدر على تنفيذ الخطة . وبدلاً من التأييد وافق الديوان على إرسال شخصية هامة للتعرف على موقف باشا الجزائر والتوسط في إيجاد حل سلمي بين الجزائر وفرنسا . هذه الشخصية هو السيد خليل أفندي الذي كان صديقاً لباشا الجزائر والذي كان دبلوماسياً ماهراً . وقد وصل إلى الجزائر في شهر ديسمبر ١٨٢٨ . ولكن أفندي فشل في مهمته ، ويعود ذلك إلى شروط فرنسا التي تصر على إعادة حق صيد المرجان وإقامة منشآت مسلحة ونحو ذلك في الجزائر .

ومن جهة أخرى عارض كل من وزير البحرية بورمون ووزير البحرية

دى هوسى مشروع محمد على عند مناقشته فى مجلس الوزراء ، لأن المشروع ، على ما هو عليه ، يعتبر إهانة للشرف الفرنسى فى نظرهما . فمحمد على لم يكن فى نظرهما يختلف كثيراً عن حسين باشا : كلاهما « بربرى » وقد هدد هوسى بالاستقالة إذا منحت فرنسا الأربع سفن إلى محمد على . لذلك اضطر بولينياك إلى تعديل المشروع بتخفيض المعونة إلى ١٠ ملايين ، أما السفن فتعار فقط . واشترط أن تكون فرنسا « مشاركة » فى الحملة بأسطول هام يحمى جيش محمد على من البحر ، وبقوة هامة من الجنود والمهندسين للمشاركة فى الحصار والهجوم . وفى ١٢ أكتوبر ١٨٢٩ وافق الملك الفرنسى على المشروع المعدل وفى الحال أرسل بولينياك بعثة إلى محمد على لحقت (هودير) الذى كان ما يزال فى طولون ينتظر سفينة تحمله إلى مصر . وقد وصل إلى الاسكندرية فى ١٦ نوفمبر .

ولكن مجلس الوزراء الفرنسى قرر خلال جلسة ١٩ ديسمبر عام ١٨٢٩ أن تقوم فرنسا وحدها بالحملة ضد الجزائر . وفى العشرين منه وافق الملك على ذلك مبدئياً أيضاً . وفى نفس اليوم عاد هودير بحمل رفض محمد على للمشروع المعدل . ومع ذلك لم ييأس بولينياك من التعاون مع محمد على . وفى جلسة ٣ يناير عام ١٨٣٠ اقترح مجلس الوزراء تعديلاً جديداً على المشروع . فقد قرر دفع ٢٠ مليوناً (كما اشترطها محمد على) نصفها عند تحرك الجيش المصرى ونصفها الباقى بعضه عند الوصول إلى طرابلس وبعضه الآخر عند الوصول إلى تونس . وقرر أيضاً دفع ٨ ملايين فى مقابل السفن الأربع التى رفضت فرنسا إعطائها أو إعارتها . ومن جهة أخرى قرر مجلس الوزراء إرسال الأسطول الفرنسى لحماية الحملة ابتداء من الاسكندرية . وفى ٢٠ يناير وصل هودير من جديد عند محمد على بالاقتراح المعدل ، وقد رضى محمد على بالاقتراح .

ولكن حملة صحفية واسعة جعلت الحكومة الفرنسية تغير موقفها .

فقد وصفت بعض الصحف مشروع محمد علي - بولينياك بأنه « غير ممكن ، فظيع ، مهزلة ، أي مجد لفرنسا أن تستعمل مسلما ضد مسلم » ، كما أن روسيا وانكلترا اعترضتا على المشروع . وهكذا أرسلت الحكومة الفرنسية رسولا آخر إلى محمد علي في (٦ فبراير عام ١٨٣٠) يعرض عليه ثمانية ملايين فرنك إذا اكتفى بطرابلس وتونس . أما الجزائر فقد رأت أن تتولاها فرنسا بنفسها . عندئذ يتس محمد علي وقطع المفاوضات مع الفرنسيين قائلا « إنهم لن يصلوا أبداً إلى الجزائر ، وإذا وصلوا فلن يجروا على البقاء فيها لمعارضة بريطانيا لهم » (١) .

وهكذا ففي جلسة ٣٠ يناير ١٨٣٠ قرر مجلس الوزراء الفرنسي ، بعد دراسة استغرقت أربع ساعات ، القيام بحملة ضد الجزائر . وفي ٧ فبراير أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت دي بورمون قائداً عاما للحملة والأميرال دوبيري قائداً للأسطول . وقد بدأت الاستعدادات الحثيثة لتنفيذ المشروع .



(١) عن وجهة النظر المصرية انظر زاهر رياض « صحائف مطوية من تاريخ مصر الحديث (مشروع حملة الجزائر) » في مجلة (المتكلم) ج ١٢٠ سنة ١٩٥٢ ، ولأحمد عزت عبد الكريم دراسة حول نفس الموضوع لا أذكر الآن أين نشرها .

الفصل الثاني

استعدادات الجزائر لمواجهة الحملة

بينما كانت فرنسا تستعد للقيام بحملة عسكرية ضد الجزائر كانت هذه تستعد أيضاً لمواجهة الحملة . وقد عرفنا استعدادات فرنسا وهمنا الآن أن نعرف استعدادات الجزائر . ونلاحظ منذ البداية أن مكان نزول القوات الفرنسية لم يكن محصناً ، ويرجع ذلك إلى القيادة العسكرية التي سنعرف موقفها بعد قليل . ونلاحظ أيضاً أن فرنسا قد أنزلت قواتها في سيدى فرج (١٤ يونيو عام ١٨٣٠) بدون مقاومة . كانت هناك بعض المدافع التي نصبت عند بداية التوتر بين الدولتين ، ولكنها لم تكن كافية لمواجهة أولصد الأسطول الفرنسي .

نصب القائد العام الفرنسي « بورمون » مقر قيادته في زاوية المرباط سيدى فرج . وكانت الزاوية تشرف على الخليج بكامله . وكانت تضم مسجداً صغيراً يحوطه جدار وبعض الغرف . وحول الزاوية كانت مزارع الشعير والحنطة وأشجار التين والبرتقال والزيتون . تتوسطها نخلة وحيدة عالية . وداخل المسجد صندوق ذخائر سيدى فرج المرصع بالفضة والمرجان . وكانت ترفرف فوق المسجد أعلام وقطع ملونة من القماش الحريري . وقد استقر كل أحد من الفرنسيين حيث شاء . فقد نصب بورمون قيادته في المسجد نفسه الذي أصبح له بمثابة مجلس وزارة وغرفة نوم في نفس الوقت . أما المتصرف العام فقد استقر تحت النخلة الوحيدة .

كان حسين باشا على علم بتفاصيل الحملة قبل وقوعها ، ولكن يبدو

أنه لم يكن على علم بمكان نزولها . فقد كان يعتقد أنها لن تتعدى الضرب من البحر شأنها شأن الحملات الأوربية السابقة . ومادام قد حصن الواجهة البحرية فإنه لاخوف من عواقب الحملة . ومن جهة أخرى كان لايزال على الاعتقاد بأن الفرنسيين لن يتخلوا عن فكرة التفاوض رغم استعدادهم للحملة ، وكان يساعده على اعتقاده كثرة الرسل والبعثات التي جاءت ضربة للتفاوض منذ إعلان الحصار . ولعل الباشا كان يعتمد أيضاً على مساعدات بريطانيا التي كان قنصلها ، بالإضافة إلى قنصل نابولي ، يقوم بنشاط محووظ منذ عام ١٨٢٧ . وقد كانت مصالح بريطانيا تقتضى استمرار انضمام قنصل في الجزائر كما كانت مصالحها تقتضى ذلك في المشرق . وحين كتب محمد عني ناصحاً الباشا رد عليه هذا بأن يبيع الفول للمسيحيين بدل إعطائه نصائح بدون جدوى . وقد كان حسين باشا قد بعث برسله للتجسس على أخبار الفرنسيين في إيطاليا وأسبانيا ومرسيليا وطولون وباريس وجبل طارق ومالطة^(١) ، وحين جاءته هذه الرسل تنذره بأن فرنسا تستعد لتقييم خمسة اعتقد أن ذلك لن يتعدى غارة بحرية ستفشل لاحالة .

ولكن حين بلغ حسين باشا أن جيشاً فرنسياً قد نزل فعلا في سبي فرج وإنه في طريقه لضرب العاصمة. من البر أخذه الخوف . فجنوده الانكشاريون الذين كانوا يشكلون جيشه النظامي لم يكونوا يتجاوزون ٦٠٠٠ رجل ، وهي قوة صغيرة لاتكفي حتى للإبقاء على الأمن والنظام محلياً . وأمام هذا الوضع رفع الجزائريون رؤوسهم التي كانت مطأطأة وبدأوا يعتدون على الجنود الأتراك في الليل ويلوذون بالفرار . وحين اشتكى الجنود إلى الباشا نصحهم بغض النظر. وحاول حسين أن يتقرب من الأهالي أيضاً

(١) أرسل أيضاً رسولا إلى باشا طرابلس . ويبدو أن هذا كان صديقاً لحسين ولذلك رفض الاستماع إلى كل من محمد علي ومبعوث فرنسا . إن كثرة الجواسيس تجعلنا لا نؤيد الفكرة القائلة أن حسين باشا لم يكن على علم بمكان نزول الحملة .

بعزل المفتي الحنفي (شيخ الإسلام) وتعيين مفتي عربي مكانه (١) ، وباستشارة الزعماء الأهليين أمثال حمدان خوجة وبوضربة . وقد واجه حسين مشاكل محلية أهمها مؤامرة أنصار الأغايجي الذي كان حسين قد أمر بقتله سنة ١٨٢٧ .

كان الأغايجي محبوبا من الجيش ومن العرب معا . وقد تولى قيادة الجيش حوالي ١٢ سنة في عهد حسين باشا . وكان قد حضر معارك كثيرة محلية فاكتسب خبرة واسعة بأحوال البلاد ونفسية الأهالي . وكان نشيطا طموحا وموهوبا . وهذه الخصائص هي التي جعلته محل شك ، ولاسيما من أعدائه أمثال الخزناجي الذي كان يغار منه ويحشى صعوده إلى منصب الباشا . لذلك وجهت إليه تهمة التآمر فعزله الباشا ونفاه إلى مدينة البليدة . (حوالي ٥٠ كيلومترا من العاصمة) . ولكن الأغا السابق استمر في اتصالاته . ولاسيما مع العرب الذين قبل إنهم كانوا يزورونه ليلا ويعدون معه خطة للاستيلاء على الحكم . وبعد مواجهته بوثائق « مزورة » تثبت تآمره لقلب النظام حكم عليه الباشا بالموت . ولكن موته لم يمه الخوف منه ، فقد ظل « كابوسا » يخيف حسين باشا .

ذلك أن أنصار القليل قاموا بتنظيم مؤامرة للتأثر له . وقد كانوا حوالي ٤٦ شخصا ، وكان زعيمهم يدعى مصطفى تيشته . وكان المتآمرون قد اتفقوا أن يغتنموا فرصة العيد ويذهبوا إلى القصبة ويتقدمون ، وهم مسلحون ، من الباشا لتقبيل يده . وهناك يفتالونه ويقضون على وزرائه ويستولون على السلطة ويفتحون المفاوضات مع فرنسا . فاذا لم تقبل هذه شروطهم يستدعون انكلترا للتدخل . ولكن المؤامرة اكتشفت وأمر حسين

(١) هو السيد محمد العنابي الذي سيرد ذكره (أنظر الفصل الخامس بمحضر الجزائر) ولكن ابن العنابي كان حنفيا أيضا . أنظر عنه دراستنا المنشورة في الكتاب التذكاري المقدم إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

باشا بقتل سبعة من أعضائها . ومنذئذ أصبح حسين يحقد على جنوده الأتراك وحاول أن يستعين بالجزائريين بدلا منهم .

تولى القيادة بعد يحيى صهر حسين باشا وهو الأغا ابراهيم . وقد كان ابراهيم هذا عاجزاً عن أداء مهمته . فهو لم يكثف بعدم القيام بأية استعدادات لصد العدو بل إنه عارض اقتراحات زملائه ، أمثال الحاج أحمد باى قسنطينة بعدم تعريض الجيش كله إلى لقاء واحد مع العدو ، ووجوب مقاومة العدو في حرب مناوشات وليس في حرب مواجهة . وكان ابراهيم يقول لهم دائماً إنه الوحيد الذى كان يعرف مناورات وتكتيك العدو الحربى . وقد تلقى كل جندى من ابراهيم عشر رصاصات فقط كانت في نظره تكفى للإطاحة بنصف الجيش الفرنسى « وبعد ذلك ليس هناك حاجة لتوزيع البارود » .

عين ابراهيم قائداً للجيش إثر ضرب السفينة الفرنسية « لابروفانس » (٣ أغسطس ١٨٢٩) . وقد سلمت له عندئذ خطة الفرنسيين في الهجوم ومكان نزول قواتهم وعدد جنودهم ومدافعهم . ومع ذلك لم يستعد لأى شيء وكان يدعى أن الجزائريين (القبائل) سيرغمون الفرنسيين على الفرار منذ نزولهم على الأرض . ولكنه لم يصدر أوامره لهؤلاء الجزائريين لكى يأتوا من بواديهم لمواجهة العدو في سيدى فرج ، فكان كل جيشه مكوناً ، كما يقول خوجة ، من أهالى متيجة الذين لا يعرفون سوى بيع الحليب^(١) ! وكان ابراهيم يدعى أن لديه ٥,٠٠٠ من المغامرین سيذهبون ليلاً إلى معسكر العدو ويشيعون فيه الفوضى والاضطراب حتى يقتل الفرنسيون بعضهم بعضاً . أما أهل جرجرة فقد تخلوا عن ابراهيم وذهبوا في حالهم لأنه

(١) المرأة ، ١٧٧ والإشارة إلى أن الأغا إبراهيم قد سلم خطة الفرنسيين منذ ١٨٢٩ يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الداي كان على علم بالحملة .

• بعضهم لاذخيرة ولا مؤونة : « فلو كان الأغا يحيى على رأس الجيش الجزائري (بدل ابراهيم) لكانت الأمور أحسن حالا لأن تجاربه في البحر والبر وشجاعته في كل المناسبات تكون ضماناً للجندي الذي يعمل تحت أوامره (١) .
ثم الأغا إبراهيم فقد كان لا يوحى إلا باليأس والفشل .

أرسل حسين باشا المراسيل إلى داخل البلاد يدعون إلى الجهاد ضد
تفرنسين . وقد استجاب لندائه الرسميون والأهالي على السواء . فوعده
خاج أحمد باي قسنطينة بـ ٣٠,٠٠٠ محارب ، ووعده حسن باي وهران
بـ ٦,٠٠٠ محارب بقيادة الخليفة ، نظراً لكبر سن الباي ، ووعده مصطفى
بومزراق باي التيطري بـ ٢٠,٠٠٠ محارب ، وجمع شيوخ جرجرة بين
١٦ و ١٨ ألف محارب ، وجمع أهالي ميزاب حوالي ٤,٠٠٠ محارب .
وأرسل حسين أيضاً إلى باي وهران يأمره بتحسين الميناء كما أرسل إلى باي
قسنطينة يأمره بتحسين ميناء عنابة ويستقدمه إلى العاصمة طبقاً للتقاليد التي
تقتضى القدوم كل ثلاث سنوات ، وأمر الباشا أيضاً بإجراء إحصاء لعمال
مدينة الجزائر وإرسالهم إلى القلاع للدفاع عنها .

ورغم هذه الاستعدادات الظاهرية فإن الواقع كان يكشف عن بعض
الأخطاء . فبدلاً من أن يستعمل حسين هذه القوات في صد الهجوم الفرنسي
من سيدي فرج أبقاها بعيدة عن العاصمة بعدة كيلومترات . وحين عبر له
بعض الأجانب عن استغرابه من هذا الإجراء أجابه حسين بأنه فعل ذلك
ليسهل تحطيم العدو . كان حسين ينظر بثقة إلى جنوده وتحصيناته ، وكان
يعتقد أن القصبة لا تهزم وأنها تستطيع أن تقاوم عدة سنوات . ولم يدعم
معسكراته سوى ببعض مئآت من الجنود ، ولكنه حصن الميناء وزوده
بثلاث سلاسل على الأقل نصبت خلفها المدافع . وفي اليوم الذي نزل فيه

(١) نفس المصدر ، ص ١٧٦ .

الجيش الفرنسي في سيدى فرج لم يكن هناك لمدافع ولاخنادق^(١) . ولم يكن لدى الأغا ابراهيم أكثر من ٣٠٠ فارس . وكان باى قسنطينة لايملك إلا عدداً قليلاً من المحاربين . أما باى التيطرى فقد كان مايزال في عاصمة إقليمه (المدينة) ولم يصل إلا بعد عدة أيام من نزول الجيش الفرنسي . أما جيش إقليم وهران فلم يكن بعيداً عن سيدى فرج وكان تحت قيادة خليفة الباي . وكان باى التيطرى قد وعد الباشا ٢٠,٠٠٠ فارس ، منهم ١٠ آلاف برماهم^(٢) ، ولكنه حين وصل إلى الميدان لم يأت معه بأكثر من ألف رجل .

هذه القوات كانت مجتمعة في معسكر « اسطاويلى » . وكان الأغا ابراهيم مع فرقة من سكان متيجة وأخرى من أهالى جرجرة . كانت القوات تذهب كل يوم إلى معسكر الحراش الواقع شرق العاصمة والذي يبعد مسافة أربع ساعات من اسطاويلى وتعود منه كل صباح . وقد رفض ابراهيم استراتيجية باى قسنطينة التي تقوم على توزيع القوات الجزائرية - العثمانية وجعل جزء منها غرب سيدى فرج حتى تمنع العدو من تحقيق هدفه وهو العاصمة . وقد انتقد الباي أحمد الخطة قائلاً بأن وضع القوات على ما هي عليه سيكون « مرشداً » للقوات الفرنسية في زحفها نحو العاصمة ونادى بضرورة العناية بالجيش وأن يأخذ كل قائد مجموعة منه ويعدّها إعداداً كافياً . كما طالب الباي أحمد بضرورة حفر الخنادق حول المعسكر .

ولكن رد الأغا ابراهيم على هذه الاقتراحات كان سلبياً ومثبطاً . فقد أجاب الباي بأنه لايعرف التكتيك الحربى الأوروبى الذى يخالف التكتيك الحربى العربى . فلم يسمع الباي سوى الصمت . وفي آخر لحظة اقتنع الأغا

(١) كان هناك حوالى ١٢ مدفعاً صغيراً وضعتها الأغا يحيى عند بداية الحصار .
والظاهر أن عدد القوات الجزائرية المذكورة مبالغ فيه جداً .
(٢) لذلك سى الباي « بومزراق » أى بوزمغ .

بضرورة حفر الخندق الذي كان يرى أنه سيكون معطلا لجيشه لا لجيش العدو . وقد أذاع الجيش بأن كل عربي بدون سلاح يأتي وبأخذه وعندما حضر والديه ليلا أعطاهم الفؤوس بدلا من الأسلحة وأمرهم بحفر الخندق . فتم ذلك في ليلة واحدة ، ولكن الخندق كان غير مفيد في النهاية فلم يحم المدافع ولم يعرقل سير تقدم العدو . ومن جهة أخرى رفض الأغا معاقبة جندي انكشاري قتل جزائرياً لكي يبيع رأسه في المدينة على أنه رأس جندي فرنسي . وقد أثار هذا الحادث حفيظة الجنود الجزائريين الذين كانوا في جيشه .

وأثناء هذه الساعات الحرجة جاء جزائري يدعى أحمد بن شنعان إلى المعسكر الفرنسي للتعرف على ما إذا كان الفرنسيون قد جاءوا مستعمرين أو محررين . وبعد قضاء ليلة واحدة تركوه يعود من حيث أتى بعد أن زودوه بنسخ من « البيان » الذي كانوا قد وجهوه إلى الجزائريين أهالي المغرب العربي عامة ، والذي يوضح أن الفرنسيين قادمون إلى الجزائر للانتقام لشرفهم من الباشا وأنهم سيعاملون الجزائريين كما عاملوا « إخوانهم » المصريين من قبل (١) . وفي نفس الوقت توجه مترجم سوري في الجيش الفرنسي إلى المعسكر الجزائري محاولاً إقناع القيادة بالتفاوض مع الفرنسيين ، ولكنه حمل من هناك إلى حسين باشا الذي أمر بقتله بعد أن ظن أنه يحاول التأثير عليه بوصفه للقوات الفرنسية بالكثرة والضخامة (٢) .

وهناك عدة أمثلة على تهاون الأغا إبراهيم . فقد ذكر حمدان خوجة أنه حضر العشاء ليلة معركة اسطاويلي مع القواد : باي قسنطينة ، وخليفة باي وهران وباي التيطري ، وخوجة الخليل ، بالإضافة إلى الأغا إبراهيم .

(١) اسكير ، ص ٢٠٣ . وقد يكون في نسج هذه القصة والقصة التي قبلها شيئاً من الاختلاف .

(٢) نفس المصدر ص ٢٠٤ .

وقد انفرد بـمحمدان خوجه وأخبره بأن فلانا وفلانا قد ذهبوا إلى المعسكر الفرنسي وأظهروا أنفسهم أصدقاء لفرنسا وأعطوا العدو تقارير خاطئة عن حالة البلاد وحالة الجيش .

وكان إبراهيم قد استلم نقوداً من حسين باشا لتوزيعها على المحاربين لتشجيعهم ولكنه لم يعط أحداً منهم شيئاً . ووعده الباشا أيضاً الجزائريين بأن كل من يحمل إليه رأس عدو يعطيه ٥٠٠ فرنك ، وكلف الأغا بدفع المبلغ في مكانه مقابل وصل استلام ، ولكن الأغا لم يدفع شيئاً وكان يقول لمن يأتيه برأس العدو تعال خذ المبلغ بعد المعركة . وفي صباح المعركة بالذات خرج إبراهيم وحاشيته من المعسكر إلى سيدي فرج تاركاً المعسكر خالياً إلا من حوالي ٤٠ شخصاً كانوا يحرسون الأثاث ، ولكنهم كانوا بدون سلاح (١) . ويذكر خوجة أيضاً أنه قد خرج ذات ليلة ومشي إلى وسط المعسكر وذهب إلى خيمة الأغا إبراهيم لقضاء بعض حاجته وعاد من حيث أتى دون أن يشعر به أحد ودون أن يرى أى علامة للاستعداد ضد هجمات العدو (٢) .

فمن كان المخطيء حقاً : إبراهيم نفسه أو حسين باشا الذي عين صهره أغا الجيش ؟ إن بعض المعاصرين للحملة يرون أن تعيين إبراهيم كان خطأ فادحاً ارتكبه حسين باشا لم يرتكب مثله خلال حكمه الطويل . «إنها غلطة رئيسية لا تغتفر» . وهو حكم صادر من صديق لحسين باشا . وسنعرف أن حسين كان يبصر على الإبقاء على الأغا حتى بعد هزيمته في أسطاويلى . إن حسين هو الذى عزل الأغا يحيى وعين خلفاً له قائداً جاء ليحارب فرنسا « بدون جيش منظم ، وبدون ذخيرة ، وبدون مؤونة ، وبدون شعير للخيل ، وبدون المقدرة الضرورية على مواجهة الحرب» (٣) .

(١) خوجه ، المرأة ، ص ١٨٢ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٨٥ .

عند الهزيمة في أسطاويلي (١٩ يونيو عام ١٨٣٠) هرب ابراهيم من الميدان وترك خلفه الجيش والحيام ، والفرقة الموسيقية والأعلام . وقد اختفى في دار ريفية مع بعض خدمه . وبدل أن يعزله حسين باشا في الحين ويعين خلفاً له بعيد الروح المعنوية للجيش ويواجه به العدو الزاحف ، أرسل حمدان خوجة إليه الذي كان موضع ثقته ليحاول إقناعه بضرورة استلام القيادة من جديد . وقد وجدته خوجة محطم المعنويات منكسر القلب . وبصعوبة كبيرة أقنعه بضرورة الاستمرار في مهمته . ولكن الأغا الذي كان طفلاً في تصرفاته لم يستطع أن يواصل مهمته . فعندما تقدم الجيش الفرنسي من أسطاويلي ماراً بمعسكر سيدي خلف اختفى ابراهيم من جديد .

وأمام ذلك عزله حسين باشا ودعا المفتي^(١) وأعطاه سيفاً وأمره بجمع الشعب وإقناع الناس بالجهاد دفاعاً عن البلاد . كان المفتي رجلاً فاضلاً ولكنه كان صالحاً للإفتاء لا للقيادة ومن جهة أخرى أحاط به بعض رجال الحضرة وحاولوا إقناعه بأن الأمل ضعيف في النجاح ، وأن الباشا يخوض معركة خاسرة ، وأن « الشعب بدون قائد » . وفي نفس الوقت كان الجيش الفرنسي يقرب من قلعة « مولاي حسن » (قلعة الامبراطور) ، فزاد ذلك الأفكار بلبلة والأمل بنجاح المقاومة بعداً . أما قيادة الجيش فقد تولاها الباي مصطفى بومزراق . ولكن تبديل القيادة في مثل تلك الظروف لم يكن يدل على الحكمة وبعد النظر . ورغم أن القائد الجديد كان يمتاز بالشجاعة والتجربة فإنه اكتفى بجمع الغنائم واختيار البنادق الطويلة لإطلاق الرصاص بنفسه على الفرنسيين .

ومما زاد الأمر سوءاً أن حسين باشا كان يثق في وزير ماليته (الخرناجي) الذي كان في الواقع يتآمر عليه . وكان الخرناجي طموحاً

(١) هو محمد بن العنابي الذي نفاه كلوزيل فيما بعد . (أنظر فصل حضر الجزائر) .

إلى درجة المبالغة وغيوراً إلى درجة الحقد . وقد أودت آراؤه بحياة الأغا يحيى من قبل ، وهو الآن يعمل للاستيلاء على الحكم من يد حسين . وكان يتقرب من الانكشارية الذين لا يصعد أى متآمر إلى السلطة إلا بأيديهم . كان الخزناجى قد عين للدفاع عن قلعة مولاي حسن . ومن هناك بدأ يعد مشروعاً للتفاوض مع الفرنسيين على شروطهم . وكان نشاطه يزداد كلما اقترب الجيش الفرنسى من القلعة . وكان لايبالى بترك أبواب القلعة مفتوحة ، أما الذين كانوا معه فقد كانوا مستعدين للفرار فى أية لحظة ، ولاضطرابه نسف مخزن البارود الصغير الذى كان فى القلعة فأحدث ضجة وزلزالا هائلا اهزت له المدينة . ولو نسف المخزن الكبير لأحدث أضراراً كبيرة بالمدينة والسكان .

وبعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاي حسن جمع حسين باشا أمناء الطوائف وأعيان المدينة ورجال القانون والدين وشرح لهم الوضع الذى عليه البلاد وطلب منهم النصيحة فيما يفعل لمراجعة الموقف . وقد وضع أمامهم السؤال التالى : هل يعتقدون أنه من الصواب مواصلة المقاومة ضد الفرنسيين أو يجب تسليم المدينة إليهم (الفرنسيين) والتوقيع معهم على معاهدة استسلام . ولكن الحاضرين وجدوا أنفسهم فى حرج ، فهل ينصحون بالاستسلام بينما قد يكون رأيه هو المقاومة ؟ وبعد تقليب الموضوع من عدة وجوه أجابوه بجواب غامض ، وهو أنهم على استعداد لمواصلة الحرب ، لكن إذا كان رأيه غير ذلك فهم يطيعون أوامره .

وشيثاً فشيثاً بدأت روح الهزيمة تدب فى أوصال الجهاز الإدارى والجهاز الاجتماعى أيضاً . وقد كان للبيان الذى وزعه الفرنسيون بمهارة تأثير كبير على بعض الأشخاص الذين يسمون أنفسهم بالمعتدلين⁽¹⁾ . وكان هؤلاء قد اقتنعوا بأن الفرنسيين قد جاءوا حقاً « محررين » للجزائريين من

(1) أنظر هذا البيان فى كتابي : « الحركة الوطنية الجزائرية » (دار الآداب ، بيروت ، عام ١٩٦٩) ملحق ١ .

سلطة الأتراك ، وكانوا يعتقدون أن فرنسا المتحضرة لا يمكن أن تعد بشيء إلا إذا كانت راغبة في التنفيذ . فأصبح هؤلاء من أنصار الحل السلمي . وقد تسبب البيان « الغامض الفارغ » ، الذي كان مقصوداً به الدعاية فقط ، في « شل الطاقة المحاربة » لدى بعض الجزائريين (١) .

ففي ليلة ٢ يوليو عام ١٨٣٠ ، أى قبل ثلاثة أيام من دخول الجيش الفرنسي للمدينة ، اجتمع عدد من أعيان مدينة الجزائر في قلعة باب البحرية . لقد كان هؤلاء يمثلون التجار وأرباب المال . وقرروا أن ضياع المدينة أصبح أمراً محتملاً ، وأنه إذا ما دخلها الفرنسيون عنوة فإنهم سيبيحونها ويهبون ثرواتها ويعتدون على النساء ويقتلون الأطفال . ورأوا ، تفادياً لذلك ، قبول اقتراح الباشا الثاني الذي ينص على الاستسلام بعد توقيع معاهدة وكان لسان حالهم أن أمة شريفة مثل فرنسا لا يمكن أن تعد ولا تنفى . حقاً أن الأتراك أقرب إلى الجزائريين من ناحية الدين ولكن الفرنسيين سيتركون الجزائريين يتمتعون بدينهم وتقاليدهم وسيتركون لهم أملاكهم ومساجدهم وزواياهم . فلماذا إذن يقاومون الجيش الفرنسي ويزهقون الأرواح بدل التوقيع على معاهدة استسلام ؟ وفي النهاية قرروا عدم مقاومة الفرنسيين عند دخول المدينة وأرسلوا وفداً عنهم إلى القسبة لمقابلة الباشا وإطلاعه على ما اتفقوا عليه . وقد أجابهم الباشا بأنه سينظر في القضية خلال اليوم التالي .

وفي اليوم المعين (٤ يوليو ١٨٣٠) أرسل حسين كاتبه مصطفى مصحوباً بالقنصل الانكليزي إلى مقر القيادة الفرنسية للتفاوض مع بورمون . ومع الوفد المذكور ذهب أيضاً أحمد بوضربة (٢) وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة بعنوان مترجمين . ولم يكن حسين يدري عندئذ أن كاتبه كان عضواً في المؤامرة التي يتزعمها الخزناجي للإطاحة به . وعلى أية حال فقد كان مصطفى يفاوض بورمون لاباسم حسين باشا ولكن باسم الخزناجي ، واعداد بورمون

(١) خوجه ، المرأة ، ص ١٩٢ .

(٢) عنه أنظر فصل الحضر .

بأنه سيحمل إليه رأس حسين ، وأنه مستعد للتفاهم مع فرنسا على ما تشاء . غير أن بورمون أجابه حسب الرواية الفرنسية بأنه لم يأت لمساعدة المتآمرين ولكنه جاء لكي يحارب . وقال إنه يقبل اقتراح حسين باشا الذي ينص على الاستسلام وبعد التفاوض ومراجعة الباشا وقعت المعاهدة التالية يوم ٥ يوليو ١٨٣٠ :

١ - تسلم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي هذا الصباح على الساعة العاشرة .

٢ - يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي أمام سعادة باشا الجزائر أن يترك له الحرية وكل ثرواته الشخصية .

٣ - سيكون الباشا حراً في أن يذهب هو وأسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يقع عليه اختياره . فإذا فضل البقاء في الجزائر فله ذلك هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وسيعين له حرس لضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته .

٤ - يتعهد القائد العام لكل الجنود الانكشاريين بنفس المعاملة ونفس الحماية .

٥ - سيظل العمل بالدين الإسلامي حراً ، كما أن حرية السكان مهما كانت طبقتهم ، ودينهم ، وأملاكهم ، وتجارهم . وصناعاتهم لن يلحقها أي ضرر . وستكون نساؤهم محل احترام . وقد التزم القائد العام على ذلك بشرفه .

وسيم تبادل وثائق هذا الاتفاق قبل الساعة العاشرة هذا الصباح ، سيدخل الجيش الفرنسي حالا بعد ذلك إلى القصبة ثم يدخل كل القلاع التي حول المدينة كما يدخل الميناء^(١) .

توقيع : الكونت دي بورمون
نختم حسين باشا ، داي الجزائر

(١) نص هذه المعاهدة مترجم من كتاب «المرآة» لحمدان خوجة، ص ١٩٥-١٩٦ .

الفصل الثالث

من الإدارة العثمانية الى الإدارة الفرنسية

النظم الإدارية التي أقامها العثمانيون في الجزائر لم تكن تختلف كثيراً عن النظم التي أقاموها في اسطانبول وفي الأجزاء الأخرى من الدولة . ورغم « الطابع الشرقى » الذي تميزت به هذه الإدارة في الجزائر فإن الفرنسيين أبقوا على بعض منها عندما احتلوا الجزائر . وكان بعضهم يريد التطبيق الحرفى لعدد من هذه النظم . ولاسيما العسكرية منها . ونحن نجد في مناقشات اللجنة الأفريقية بعض الآراء حول هذا الموضوع (١) . ولكي يفهم المرء حالة الجزائر في الفترة الانتقالية من العهد العثماني إلى العهد الفرنسي لابد من إعطاء لمحة عن هذه النظم الإدارية .

يمتاز الحكم العثماني في الجزائر بظاهرة الخضوع للسلطان . كما يمتاز بعدم الاستقرار الإدارى . وقد كان هناك نوع من التفاهم المتبادل بين السلطان والحاكم في الجزائر . فالباشا كان يحاول تمكين سلطته بعد تسميته من الجنود . والبيعة المحلية لا تكفى ، إذا لم يباركها السنطان بالفرمان والقفطان المذهب ، وسيف الشرف والعمامة الخاصة . وقد كان في استطاعة السلطان أن يضغط على الباشا بعدم إرسال الأشياء المذكورة أو بمنعه من تجنيد المتطوعين في أفاضوليا . وهو إجراء يسبب ضعف الولاية (الجزائر) . ويدخل تبادل الهدايا بين السلطان والباشا في هذا النطاق . فالباشا كان يرسل إلى السلطان وإلى وزرائه وأعوانه هدايا ثمينة يختلف حجمها ونوعها

(١) أنظر فصل « اللجنة الأفريقية » .

تبعاً للظروف . وكانت هذه الهدايا غالباً ما ترسل على سفن مسيحية ، بل كان أصحاب هذه السفن يعتبرونه شرفاً لبلادهم أن تحمل سفنها الهدايا إلى السلطان من حكام الجزائر . والهدايا كانت غالباً لا تخرج عن الحياك والساعات والجواهر والخيول والعييد والزراحي والتبغ ونحو ذلك . أما السلطان فقد كانت هداياه إلى حاكم الجزائر مما يحتاجه البلاد ويقوى ساعدها اقتصادياً وعسكرياً . فقد كانت غالباً تشمل الأسلحة والبارود والحديد والسفن الحربية والتجارية^(١) .

وكان هناك تعاون بين الطرفين في عدة ميادين . ففي الميدان الدولي قطعت الجزائر علاقاتها مع فرنسا بطلب من السلطان عندما كانت هذه في حرب ضد مصر وسورية (١٧٩٩) ، وفي مناسبة أخرى أرسلت الجزائر بقطعة من أسطولها (حوالي ثمانى سفن حربية) لمساعدة السلطان في معركة نافارينو ، كما أرسلت ثلاث سفن لمساعدة الدولة العثمانية في قمع ثورة اليونان (١٨٢٣) .

أما في الميدان الداخلي فقد كانت الجزائر ترسل بالعملاء إلى الشرق ، وخصوصاً منطقة آسيا الصغرى ، لتجنيد المتطوعين في الانكشارية . وفي بعض الأحيان كانت السلطات العثمانية تقوم بالتجنيد بطلب من الجزائر . وكان العملاء يوزعون النقود ويعدون المتطوعين بمغريات كثيرة في الجزائر كالفتيات الحسان والشوارع المرمرية الجميلة . وكان عدد المجندين يختلف من سنة إلى أخرى تبعاً للوضع الاقتصادي الذي كانت عليه الجزائر . وكلما انخفض عدد المتطوعين عجزت الحكومة الجزائرية عن مواجهة الاضطرابات

(١) أنظر تفاصيل هدايا السلطان وحاكم الجزائر في بيير بوابي « الحياة اليومية في مدينة الجزائر » La vie quotidienne a Alger (باريس ١٩٦٢) ، ص ٨٥-٨٦ . وفي الكتاب تفاصيل أخرى عن النظام والإدارة عامة . ومن الوثائق الجزائرية التي تناولت موضوع الهدية رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة (لسان المقال ...) أنظر دراستي عنها في (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق) أبريل ١٩٧٥ .

الداخلية بل والحروب مع الخارج . وبين ١٨٠٠ - ١٨٣٠ كانت نسبة المتطوعين حوالى ٢٠٠ شخص سنوياً ، باستثناء الفترة الواقعة بين ١٨١٠ - ١٨٢٠ التى ارتفع فيها هذا العدد قليلا . ولكن ثورة الانكشارية سنة ١٨١٧ أدت إلى مقتل عدد كبير منهم يقدره بعضهم بـ ١٥٠٠ شخص (١) .

وهناك مزايا كان يتحلى بها الجندى العثمانى فى الجزائر . فقد كان أبرز ما يميزه الانضباط والشجاعة والتواضع . وكان يمثل العمود الفقرى للنظام القائم عندئذ فى البلاد . وكان أهل الجزائر يسمون هؤلاء الجند بكباش اناضوليا لكونهم حمراً سماناً . أما اسمهم الرسمى فقد كانوا يعرفون بالبولداش . وإلى جانب ذلك كانوا يمتازون بالخشونة والتهور ، وبالتعالى نحو المواطنين . وقد انخفضت معنوياتهم وقيمتهم بعد ثورة ١٨١٧ على عهد على خوجه . باشا الجزائر عندئذ . فهو الذى قتل منهم الكثيرين وبدأ فى الاستعاضة عنهم بجيش محلى ، غير أن مشروعه لم يتحقق تماماً ، فظلوا القوة العسكرية الحقيقية فى البلاد إلى الاختلال .

وباستثناء وظائف الكتاب (الخوجات) وبعض الوظائف الأخرى الثانوية فإن طبقة الانكشارية هى التى كانت تسيطر على جميع مقاليد الدولة فى الجزائر . وغالبا ما كان الباشا (الداى) يعين أيضاً من هذه الطبقة . وكان تعيينه يقع غالباً بعد ثورة داخل القصر . أما الأهالى فلم يكن لهم دور يذكر فى انتخاب الباشا . وفى كثير من الأحيان ينتخب الباشا رغم أنه . وكثيراً ما كان يطول النزاع حول التولية ، وكان رفع العلم الأحمر على القصر دليلاً على استمرار النزاع ، فإذا رفع العلم الأخضر فذلك علامة انتهاء الأزمة وبدء فترة من الاحتفالات بانتخاب الباشا الجديد .

وخلال الحكم العثمانى كان قصر الباشا يقع فى الجنية (٢) ، ولكن الباشا على خوجة قد نقله إلى القصبة فى أعلى المدينة . ونقل الباشا الخزينة

(١) بواين ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) هى ساحة بورسعيد حالياً .

إلى هناك أيضاً . وكان ذلك عقب الثورة التي قام بها ضده جنود الانكشارية (١٨١٧) وقد استعان الباشا على ذلك بتجنيد جيش أهلي (أغلبه من سكان زواوة) وكرغلي . ومما يذكر أن على خوجة كان من بين الحكام القلائل الذين ماتوا طبيعياً ، وأنه هو الذي عين حسيناً خلفاً له ، وهذا الأخير هو الذي وقعت الحملة الفرنسية على عهده ، ١٨٣٠ . ودخول العنصر الأهلي في عهد على خوجة لا يمكن أن نسميه حركة قومية بالمعنى الحرفي للكلمة ، ولكننا نلاحظ أن هناك فكرة جديدة قد دخلت في علاقة الأهالي بالحكام العثمانيين . غير أن هذه الفكرة لم يتح لها أن تتطور إلى شكل نظام ملكي قائم على قاعدة وطنية شأن أسرة محمد علي في مصر أو الأسرة الحسينية في تونس^(١) .

كان الباشا يقوم بمهمته بمساعدة عدد من المحالس والوزراء . فهناك ديوانان : عادي ، ويضم عدداً من المستشارين الكبار ، وكان هذا كثير الاجتماع ، والديوان الأعظم الذي كان أعضاؤه من كبار الضباط ، (حوالي ٨٠ عضواً) بالإضافة إلى أعضاء الديوان العادي . وكان هذا لا يجتمع إلا بشأن القضايا الهامة كالحرب والسلام . وكان يحضر جلساته أيضاً آغا القمرين (الرئيس النظري للانكشارية) ، والمفتيان الحنفي والمالكي وكتاب الدولة الأربعة الكبار . وهناك أيضاً ديوان البحر الذي كان يجتمع تحت رئاسة وكيل المرح أو وزير البحرية . وكان يتكون من زعماء الأسطول أو الرياس.

أما الوزراء ، فقد كانوا كما يلي : الخزانجي (المالية) الذي يأتي بعد الباشا مباشرة في الأهمية . وكثيراً ما كان يتولى بعده ، آغا العرب الذي كان يجمع

(١) نفس المصدر ، ص ٩٢ - ٩٣ . ولعله لو نجح الباشا على خوجة في القضاء على الانكشارية وإقامة حكم وراثي لتغير مجرى التاريخ الجزائري .

إلى قيادة الجيش البري الشؤون الأهلية ، خوجة الخيل الذي كان عبارة عن وزير نقل بالمعنى الحديث ، فهو الذي يشرف على الحيوانات التي لدى الأهالي والتي تعود إلى الدولة ، وهو الذي يشرف على جمع الضرائب من أملاك الدولة ، وبيت المال الذي كان ينظر وراء الأملاك المصادرة ويراقب الأموال الآتية من البايات والشخصيات المعزولة أو التي اغتيلت . وأخيراً وكيل الحرج الذي كان يهتم بشؤون البحر والشؤون الخارجية أيضاً . وإليه يعود التصرف في قضايا التموين والقرصنة والتحصينات .

وإلى جانب الدواوين والوزارات كانت هناك وظائف أخرى هامة في الدولة الجزائرية العثمانية . أولها وظائف الكتاب أو الخوجات الذين كانوا يشكلون طبقة عليا في المجتمع الجزائري . وكانوا يتميزون بلباس القفطان الطويل والبرنس الأبيض والعمامة الضخمة . كما كانوا يحملون في حزامهم مقلمة من النحاس لتمييزهم من الطبقة الانكشارية . وتشمل وظائفهم عدة ميادين ، فهناك خوجة السوق (الرحبة) ، وخوجة الملح ، وخوجة الزرع ، وخوجة الجلود ، وخوجة الجمارك ، وهكذا .

وثانها وظائف القواد . وكان هؤلاء يتمتعون بصلاحيات إدارية ومالية لا يتمتع بها غيرهم . ومهم من يتولى منصباً معيناً كقائد الفحص الذي كان يتولى حراسة ضواحي المدينة ، وقائد الزبل الذي كان يشرف على نظافة المدينة وتجميلها ، ومهم من يتولى مهام إدارية مباشرة في منطقة خاصة في وطن من الأوطان^(١) أو غير مباشرة بحيث يشرف على مجموعة من القبائل عن طريق شيخ كل قبيلة . وكانت مهمة القائد تتمثل في جمع الضرائب وإبقاء الأمن في المنطقة التي تعود إليه وتمثيل السلطة المركزية . وكانوا يمتازون

(١) كان كل إقليم مقسماً إلى عدة أوطان ، مثلاً كان في إقليم التيطري وحده حوالي ٢١ وطناً . وعلى كل وطن قائد يحكم مباشرة .

بلباس البرنس الأحمر الذي يخلعه عليهم الباشا في حفلة خاصة تقام لهذا الغرض^(١) .
بالإضافة إلى دار السلطان ، التي كانت تشمل مدينة الجزائر والساحل
وسهل متيجة ، كانت الجزائر على أيام العثمانيين تنقسم إدارياً إلى ثلاثة
أقاليم : أولاً إقليم قسنطينة (الذي كان أهمها) شرقاً وعاصمته مدينة قسنطينة ،
وثانياً إقليم وهران غرباً (الذي يأتي في الدرجة الثانية أهمية) وعاصمته
مزونة ثم معسكر ، وبعد تحرير مدينة وهران من الأسبان (١٧٩٢)
أصبحت هي العاصمة ، وأخيراً إقليم التيطري وسطاً (وهو أقلها أهمية)
وعاصمته مدينة المدية . وكان هذا الإقليم ضعيفاً لقربه من الإدارة المركزية
من جهة ولقلة موارده الاقتصادية من جهة أخرى .

كل إقليم كانت له إدارة شبيهة بالإدارة المركزية . فالخزناجي هو
الخزندار في إدارة الإقليم ، وآغا العرب هو الخليفة . أما بيت المالجي
فهو نفسه في الإقليم أيضاً . وبالإضافة إلى ذلك كان هناك الخوجات والشواش
ونحوهم من الموظفين . وكانت الوحدة الإدارية هي القبيلة التي كانت
في العادة تحت سلطة شيخ القبيلة الذي يخضع بدوره إلى قائد من أصل
تركي أو كرغلي . وكانت علاقة القبائل بالإدارة على أنواع : فهناك القبائل
النائية التي لاتصلها يد السلطة ، وهناك القبائل ذات الاستقلال الذاتي
التي تدفع ضريبة الخضوع ، وهناك قبائل الرعية ، وهذه أيضاً أنواع :
فبعضها الخاضعة خضوعاً جزئياً ومنها الخاضعة خضوعاً تاماً وتسمى قبائل
العازل أو العبيد) . وأخيراً هناك قبائل الخزن وهي المتحالفة مع السلطة
المركزية وتمدها بالمال والرجال عند قيامها بحملات عسكرية^(٢) سواء داخلياً
أو خارجياً . وليس هناك حالة قارة لجميع هذه القبائل .

وإذا كان على كل مسؤول إقليم أن يسهر على الأمن وأن يجمع الضرائب

(١) أقيمت فرنسا على نظام القواد المذكور بل أقيمت حتى على شعاره وهو البرنس الأحمر .

(٢) وتسمى الحملات العسكرية في العهد العثماني بالحمال (جمع محلة) . وما زال

الاستعمال شائعاً إلى اليوم في بعض الجهات .

فان هناك شيئاً آخر عليه أن يقوم به وهو رحلة الدنوش أو القيام بزيارة إلى مدينة الجزائر كل نصف سنة لتقديم تقرير عن المحصول في الإقليم . وتقام لذلك حفلة خاصة تقليدية . وفي كل ثلاث سنوات كان الباي يذهب بنفسه على رأس الوفد . وكثيراً ما كانت هذه الرحلة إلى العاصمة محفوفة بالأخطار لأن الباي قد لا يعود إلى مقر إدارته إذا لم يرض الباشا وحاشيته ومقربيه بالهدايا الثمينة ومظاهر النجاح في فرض السلطة . ويظل الباي في مدينة الجزائر في العادة ثمانية أيام . وكانت عودته إلى مقر عمله تتوقف على تسلمه قفطاناً جديداً من الباشا ، وهو ما يعتبر في عرفهم تجديداً للثقة فيه من الإدارة المركزية . وعلى أية حال فان قدوم الباي إلى العاصمة كان يتم في بهجة عامة وتقام لذلك حفلة تدوم عدة أيام ، وكان أهالي العاصمة ينتظرونها ويستمتعون بها ، ويعتبرونها نوعاً من التغيير في حياتهم الرتيبة^(١) .

وهناك عدة وظائف قضائية يتولاها القاضي والعدل والعون والوكيل . وكان هؤلاء يختارون من بين العلماء بعد أن يجتازوا امتحاناً خاصاً . وكان حكم هؤلاء المسؤولين لا رجعة فيه غير أن للمفتي أن يقول كلمته فيه . وكان المذهبان الحنفي والمالكي ممثلين في جميع المستويات : فهناك محكمة حنفية وأخرى مالكية ، ومفتان وقضاة حنفيون وآخرون مالكيون ، ومجلس مشترك . هذا بالنسبة للمسلمين . أما بالنسبة للإسرائيليين فقد كان لهم قضاة خاصون بهم (الأحبار) وأما المسيحيون فقد كانوا يحاكمون في القنصليات الأجنبية الموجودة في الجزائر . وتحفظ الدولة بحق التدخل إذا لزم الأمر ، ولا سيما في القضايا الجنائية .

ويمتاز القضاء زمن العثمانيين بالتنفيذ السريع والعقاب الصارم إذا اقتضى

(١) أنظر بعض التفاصيل من رحلة الدنوش في كتاب (مذكرات الشريف الزهار)

نشر احمد توفيق المدني ، الجزائر ، ١٩٧٥

الأمر ذلك . وكانت العقوبة بالموت تختلف بحسب الجنس والطبقة الاجتماعية فالأتراك المذنبون كانوا يخنقون سراً في دار رئيس الانكشارية (آغا القميرين) وكان اليهود يحرقون حرقاً والمسيحيون يشنقون شنقاً . أما العرب فقد كانوا يعاقبون إما بالشنق وإما بقطع الرأس . وإذا كانت القضية خطيرة يرمى بالشخص حياً من أعلى الجدران جهة البحر . حيث يموت موتاً بطيئاً قاسياً . وإذا كانت المرأة الزانية متزوجة فإنها توضع في كيس وترمى في البحر ، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة الحرة التي وجدت مع أحد المسيحيين أو اليهود وكان يقوم بتنفيذ الأحكام مساعدو المزوار . (١) ويذكر المؤرخون أن مدينة الجزائر كانت مثالا للأمن الهدوء ، وهم يعزون ذلك إلى قسوة وصرامة تنفيذ العقوبات ضد الجناة (٢) .

أما تنظيم المدينة الداخلى (أى مدينة الجزائر) فقد كان يعود إلى نظر شيخ البلاد الذى كان عبارة عن رئيس بلدية اليوم ، والذى كان دائماً عربى الأصل ، وهو الذى كان يشرف على الأمن وله شرطة منظمة مكونة من حضر المدينة العرب . وكان يساعده في مهمته عدد من الأعضاء ، وكان شيخ المدينة مكلفاً بقبض الضرائب . وكان المحتسب هو الذى يقوم بمراقبة الأسواق حتى لا يقع الغش ، فاذا ثبت الغش فى الأسعار أو الموازين فإن يد العاش تقطع أو يطاف به أمام العامة على ظهر حمار . أما إذا ثبت غش الحياز فإن يده لا تقطع ولكن تصادر الخبزة ويضرب هو ضرباً مبرحاً على قدميه .

وكان يقوم بالحراسة الليلية المزوار وأعوانه . فاذا وقع حادث أدى إلى جريان الدم فإن « جراح باشى » يتدخل بمعالجة الجريح ، وهذا الشخص ،

(١) المزوار هو مسئول حراسة المدينة ليلاً وهو الذى يراقب وينظم الفتيات "ماهرات" عن طريق رخص خاصة يصدرها لهن .

(٢) اعتقد الفرنسيون أن الهدوء فى الجزائر على عهد العثمانيين يعود إلى قسوة الأحكام فقلدوا العثمانيين فى ذلك ولكن الفرق كان كبيراً

الذي كان من الانكشارية ، لم يكن طبيياً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، وكان جراح باشي كثيراً ما يأخذ الرشوة ليسكت على الحادث . وكان المزور أو مساعده هو الذي يتولى رئاسة الفرقة التي تتألف من عرب الحضرة ، فإذا كانت الفرقة من أهل زواوة فإن رئيسها يدعى القلباشي . وكان من الممنوع السير ليلاً بدون مصباح في مدينة الجزائر . ولكن لايسمح لليهود سوى حمل شمعة أو مصباح زيتي تمييزاً لهم ، وتمتاز مدن الجزائر عندئذ بأن أهلها كانوا ينامون باكراً ويستيقظون باكراً أيضاً . ويلاحظ أن ما قيل في عاصمة البلاد يقال في عواصم الأقاليم وأهم المدن الأخرى .

وهكذا نرى أن هناك خصائص تميز الإدارة العثمانية في الجزائر . وأهم هذه الخصائص الولاء المطلق للسلطان ، وبقاء الانكشاريين في حالة عزوبة استعداد للمهمة العسكرية التي أعدوا من أجلها . فاذا تزوج الانكشاري فإن أبناءه وأحفاده يصبحون كراغلة (أمهاتهم جزائريات) ولا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها آباؤهم . ومن أهمها أيضاً العنف الذي صحب تغيير الحاكم ، فقلما يموت الحاكم في فراشه . ومن حسن الحظ أن الاضطراب كان يقتصر على القصر ولا يمتد إلى عامة البلاد . وكانت هذه الإدارة محافظة متمسكة بالتقاليد الاجتماعية والدينية ، وهي تقوم على نظام اجتماعي طيتمى يبدأ بالعبيد وينتهي بالوجج العثماني (الأرسقراطي) ماراً بطبقة وسطى يمثلها عادة العرب الحضريون وهم غالباً سكان المدن من التجار والصناع وأصحاب الحرف والحوجات والعلماء . وتمتاز الإدارة العثمانية بالقسوة في العقوبات وسرعة التقاضي وتنفيذ الأحكام . كما تمتاز بالتعفن الإداري والاجتماعي كالرشوة والتوريط والتواكل والغش . فما موقف الفرنسيين من هذه الإدارة بعد احتلالهم للجزائر ؟ وما الجديد الذي أدخلوه عليها (١) ؟

(١) يجد المهتم تفاصيل هامة عن الحياة الإدارية والاجتماعية في العهد العثماني بالجزائر -

أول ما فعله الكونت دي بورمون قائد الجيش الفرنسي المنتصر ، هو حل منظمة الانكشارية التي كان عدد أعضائها العزاب في مدينة الجزائر يبلغ ٣,٥٠٠ والمتزوجين حوالي الألف . وكان اليهود قد رفعوا رؤوسهم بعد دخول الفرنسيين فبدأوا حملة من الانتقام من أسبادهم السابقين فنهبوا أموالهم ومنازلهم ، وورطوهم في قضايا مالية شائكة وبلغ بهم الانتقام أن اعتزلوا عدداً كبيراً من العثمانيين عندما تأكدوا من اقتراب الجيش الفرنسي من المدينة وكانوا يهللون ويرقصون في الشوارع معلنين ولاءهم للسيد الفرنسي الجديد . أما بورمون فقد أمر بترحيل الانكشاريين غير المتزوجين إلى آسيا الصغرى بعد تجريدهم من الأسلحة .

وقد تبادل كل من حسين باشا (كان منه عندئذ حوالي ٦٥ سنة) وبورمون الزيارة . فرار الباشا أولاً بورمون مصحوباً بحوالي خمسين شخصاً من العرب والأتراك . وطالب باسترداد أثاثه وحاجاته التي منها كيس يخترى على ٣٠,٠٠٠ قطعة من الذهب . كانت الزيارة في ٧ جويلية ١٨٣٠ . وفي اليوم التالي زاره بورمون وخيره في المكان الذي يريد الذهاب إليه فاختر أولاً مالطة ولكن خوفاً من بريطانيا خيره بورمون في مكان آخر فاختر نابولي ، التي كان ملكها صديقاً للباشا ، فقبلت رغبته . وفي ٣١ من الشهر وصل حسين باشا الجزائر السابق إلى نابولي على متن السفينة الفرنسية « جان دارك » وكان برفقته ١١٠ أشخاص من بينهم الأغا ابراهيم . قائد الجيش المهزم ، ووزير المالية أو الخزانجي ، ومن بينهم أيضاً ٥٧ امرأة ، حرائر ووصيفات

قال أحد المؤرخين الفرنسيين ليس هناك مدينة في العالم قد شهدت عند احتلالها الفوضى التي شهدتها مدينة الجزائر^(١) . فقد اختفت الحلقات والسلاسل .

= في كتاب ديفولكس A. Devaulx « النشريفات » (باريس ١٨٥٢) كـ يحتوي كتاب حمدان خوجة « المرأة » على معلومات طيبة في الموضوع .
(١) غابريال اسكبير ، ص ٤١١ .

والصواري والأخشاب والسناير من الميناء ، وخلعت أبواب المحلات العامة ، ونهبت الأموال والأثاث والحلى من المنازل . وكثر الاعتداء على الأشخاص والأعراض . وزاد الأمر سوءاً أن القائد العام (بورمون) قد ترك الحبل على الغارب ، ولم يعد يحكم فعلاً ، بل ترك الأمور إلى قائد الأركان وإلى مشول التموين ، وكلاهما كان غير قادر على ممارسته أية سلطة . وكان بورمون متأثراً لوفاة ابنه ، وقلقاً من الحالة السياسية في فرنسا (ثورة جويليه ، ١٨٣٠) ، بالإضافة إلى أنه كان في وضع حرج نحو الجيش الذي وعده بالامتيازات ولكنها لم تأت . ولو أن الفرنسيين قد أبقوا على وظائف الإدارة العثمانية لظلت الأمور تسير على الأقل في الحد الأدنى ، ولكنهم ألغوا وظائف الخزانجي ، وقائد الشرطة ، ومراقبي الأسواق ، والأمناء . وكانوا يهدفون من ذلك إلى وضع حد للوجود العثماني وإلى بداية إدارة جديدة ولكنها كانت إدارة مرتجلة أدت إلى كثير من التعقيدات ، والمشاكل بدل الحلول .

ففي اليوم التالي من الاحتلال (٦ جويليه) أنشأ بورمون « لجنة الحكومة » وتتلخص مهمتها في النظر في « حاجات وإمكانات البلاد والنظم التي يجب تعديلها وإلغاؤها والفائدة من استخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملء إطرارات الموظفين . وممارسة الوظائف المدنية » (١) وكان يرأس اللجنة وكيل التموين ، وتضم الجنرال تولوزي Tholozé والجنرال فيرينو Firino ، والقنصل الفرنسي السابق في عنابة الاسكندر دوفال ، Deval (٢) أما كاتبها فقد كان دي بوسيير Bussiere الذي كان من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية . ويساعده مترجمان هما : جيراردان Girardain ، والمستشرق الشهير دي صال Salle . ويتضح من

(١) نفس المصدر ص ٤٠٨ .

(٢) ليس هذا صاحب قصة المروحة الذي عرفنا أنه مات أثناء الحصار .

تركيب اللجنة ومن مهمتها أنها هيئة فرنسية تجهل الشؤون الأهلية وحاجات الجزائريين (١) . وكانت مهمتها تأسيس الإدارة الفرنسية في الجزائر ، على أنقاض الإدارة العثمانية وهي مهمة ليست سهلة .

كان « للجنة الحكومة » هدفان : جمع المعلومات عن الإدارة العثمانية السابقة للاستفادة منها في الإدارة الجديدة ، وتوفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي ، غير أن اللجنة لم تستطع أن تحقق أى شىء بالنسبة للنقطة الأولى لأن سجلات ووثائق الإدارة السابقة قد اختفت (٢) ، أما المعلومات التى توصلت إليها حول المداخل والأماكن فقد كانت من أفواه الناس فقط . وأما بخصوص النقطة الثانية فإن اللجنة الحكومية أنشأت « هيئة مركزية » تضم ممثلين عن المنظمات السبع الهامة في المدينة ، وهم الحاج على بن أمين السكة ، وابن مرابط ، وإبراهيم بن المولى محمد ، وحسن قلعايجي ، ومحمد ابن الحاج عمر ، وأحمد بوضربة ، والحاج قدور بن عشائش ، وبعد حين انضم إلى الهيئة إسرائيليان قد لعبا دوراً واضحاً في التمهيد للاحتلال وهما ابن بكرى وابن دوران . ونلاحظ أن بعض أعضاء هذه الهيئة كانت له شهرة في التعاون مع الفرنسيين ، مثل بوضربة . كما نلاحظ أن جميعهم تقريباً كانوا من حضر مدينة الجزائر (٣) .

(١) كانت تضم أعضاء غير فرنسيين وهم بيت المالجي ، وأمين السكة ، والآغا ، ولكن دورهم كان استشارياً فقط .

(٢) يقر المؤرخون الفرنسيون بأن الجنود كانوا يشعلون غليوناتهم بوثائق الإدارة العثمانية السابقة على مرأى من مسؤوليهم ، نفس المصدر ، ص ٤٠٩ .

(٣) كان الاعتقاد الشائع لدى الفرنسيين أن حضر الجزائر كانوا متضايقين من الإدارة العثمانية ولذلك فهم طبقة صالحة للتعاون معهم ضد هذه الإدارة ؛ وقد استعملوا بعض أعضاء الحضر في البداية ولكن سرعان ما انقلبوا عليهم واتهموهم بالتآمر والطموح ونحو ذلك ، ونفوا زعمهم من مدينة الجزائر . أنظر الفصل الخامس بحضر الجزائر .

كان رئيس الهيئة المركزية هو أحمد بوضربة الذي أظهر حماسا كبيرا للوجود الفرنسي في الجزائر ، على الأقل في أول الأمر ، وستعرض لهذه الشخصية في مكان آخر . وحسبنا أن نقول أن بوضربة كان متزوجا من فرنسية ، ويحسن الفرنسية ، وكان من الذين فاوضوا بورمون على تسليم المدينة ليلة الخامس من جويلية . وقد قال عنه أحد المؤرخين الفرنسيين إن بوضربة كان « رجلا فطنا ومهذبا وحيليا ولكنه كان بدون مبادئ أخلاقية ، وكان يخلق المشاكل أكثر مما يجد حلالها» (١) ومواطنوه الذين كانوا معه في الهيئة كانوا ممن رحبوا بالفرنسيين أول الأمر وصدقوا أنهم جاءوا فعلا محررين كما ادعوا في بيانهم . وعلى أية حال فإنه كان في الهيئة أيضاً نائب وكيل التموين الفرنسي ، بروغوير Bruguier الذي كان يمثل الملك الفرنسي لدى الهيئة المذكورة . ومن جهة أخرى كانت الهيئة تضم أعضاء آخرين ، وهم بيت المالجي وخوجات أسواق القمح والقمح ، وأمناء البساکرية ، وبنو مزاب ، كما كانت تضم مفتي الحنفية والمالكية وقاضي الحنفية والمالكية . وباختصار فإن الهيئة كانت عبارة عن (مجلس بلدي) يلعب فيه بوضربة دور شيخ المدينة على عهد العثمانيين .

وإذا كانت مهمة لجنة الحكومة هي جمع المعلومات والعناية بالجيش فإن مهمة الهيئة المركزية أو المجلس البلدي كانت تتمثل في محاولة إنشاء إدارة محلية . وتشمل هذه أيضا توفير الحاجات العاجلة للجيش ، ومعرفة قدرات وطاقات البلاد عامة ومدينة الجزائر خاصة (٢) . ومن الواضح أن هناك تداخلا بين مهمة المنظمين ، ولكن كلاً منهما كانت تسير نحو هدف واحد ، وهو خدمة السيد الجديد ، وتوفير الراحة لجيشه ، ووضع إمكانات

(١) نفس المصدر ص ٤١٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٤٠٩ .

البلاد بين يديه . ولعل الفرنسيين قد لجأوا إلى خلق هذه الهيئة لترضية الجزائريين ، ولاسيما الطبقة التي تعاونت معهم وكانت تظن أن إنهاء الإدارة العثمانية يعنى انتقال الحكم إليها . أما السلطة الحقيقية فقد كانت في يد اللجنة الحكومية .

وقد حاولت لجنة الحكومة أن توفر الغذاء للمدينة ، فنظمت الجمارك والمكوس . غير أن الموظفين الذين عهدت إليهم بذلك كانوا يجهلون مهمتهم فكانت النتيجة ارتفاعا فاحشا في الأسعار واستغلالا كبيرا للضعفاء . وقد انخفضت الواردات بالبحر إلى ٥٪ والصادرات إلى ٢٪ ، باستثناء البضائع الفرنسية طبعاً . وهكذا كانت المدينة على وشك أن لاتجد حتى المواد الأولية كالمالح^(١) . ويلقى الفرنسيون تبعاً ذلك على أعضاء الهيئة المركزية الذين يتهمونهم باقتسام الأموال بينهم ، كما يلقونها على المستفيدين من هذه الفوضى الاقتصادية ، وهم أناس مغامرون قد اصطحبوا الجيش الفرنسي من أوروبا ومن فرنسا نفسها دون أن يكون لهم أى عنوان^(٢) .

وقد نظم الفرنسيون شرطة المدينة ووضعوها تحت شخص عرف بمغامراته البوليسية والجناسوسية . ففي عهد نابليون الأول تولى دوينيوز D'Aubignosc إدارة شرطة بريم Brème (ألمانيا) ، وقبل الاحتلال بعدة شهور أرسل إلى تونس للتجنس ونشر الدعاية والتأثير على السلطات التونسية حتى لاتجد الجزائر عند تدخل الفرنسيين ، وهو نفسه الذى تولى إدارة الشرطة في الجزائر بعد نجاح الحملة ، وكان يعمل تحت إمرته مفتش للشرطة ، ومحافظون ، وفرقة عربية من عشرين شخصاً يرأسها المزوار الذى سبق أن أشرنا إلى مهمته في العهد العثماني . ورغم هذا التنظيم

(١) أنظر « فيلهلم شيمبر والجزائر » تالخيص أبو العبد درود ، الجهاد الثقافي (عدد ١٠ ، ١٩٦٩) ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .
(٢) اسكبر ص ٤١٠ .

فقد وقعت السرقات بكثرة ولم يحترم الجزائريون الفرنسيين . ويعزو الفرنسيون ذلك إلى « رخاوة العرب » . لذلك استبدلت الشرطة العربية بشرطة فرنسية . ويقولون إنهم بذلك الإجراء قد جعلوا « السكان يحترمون الوضع الجديد عن طريق العصا » (١) .

أظهرت الطائفة اليهودية في الجزائر ميلا واضحا إلى الفرنسيين كما أظهر لهم هؤلاء عطفًا أوضح وأصبحوا عندهم من ذوى الحظوة والجاه . وقد لعب ديني Deniée وكيل التموين دورا بارزا في حمل القائد العام على مراعاة اليهود . ومنذ اليوم التالي للاحتلال عينت السلطات الفرنسية اليهودى سرور رئيسا للمترجمين غير الفرنسيين . وقد أصبح بكري صاحب نفوذ كبير حتى إن الجيش كان لا يفعل شيئا إلا باستشارته . وبذلك حصل على امتيازات كبيرة له ولطائفته (٢) . وهذا الحيف هو الذى جعل حضر المدينة يتوجسون من الفرنسيين بعد أن رحبوا بهم .

ورغم أن هذه الطائفة لم تعترف بالجميل فإن الفرنسيين ظلوا على ميلهم لليهود على حساب العرب . ويذكر الفرنسيون أنفسهم أن اليهود الذين أظهروا التعاون معهم أولا كانوا على استعداد لبيع الجيش الفرنسى فى سبيل مصالحهم ، وأصبحوا مرايين ومورطين غير أوفياء بالعهد (٣) . وفى اليوم الأول من الاحتلال اتصل بكري بالأتراك وحذرهم من الخطر الذى يهددهم ووعدهم الحماية على شرط أن يدفعوا مقابل ذلك ما طلبه منهم . كما اتصل بقومه ووعدهم أن الفرنسيين لن يفعلوا شيئا بدون رضاه .

(١) نفس المصدر ص ٤١٢ .

(٢) نفس المصدر ص ٤١٢ - ٤١٣ .

(٣) يذكر اسكير أنهم ادعوا أن امرأة أحد الأتراك كانت تخبىء السلاح فى بيتها ، وعندما تبين المكس ذهبوا إليها وطلبوا منها دفع ٦٠٠ قطعة من الذهب حتى لا تتعرض لعذابة سيئة فأعطتهم المبلغ ولكنها اشتكتهم فألقى القبض على المعتدين وسجنوا . ص ٤١٣

كان يطمح إلى أن يكون رئيس الطائفة اليهودية في العهد الفرنسي كما كان زمن الإدارة العثمانية . واتصل أيضاً بمحافظي الشرطة وطلب منهم تسليم كل القضايا الخاصة باليهود إليه . وقد فعل ذلك دون علم الهيئة المركزية (المجلس البلدي) ورئيس الشرطة .

ويعزو الفرنسيون سخط العرب عليهم إلى تأثير اليهود الذي أصبح واضحاً بعد الاحتلال . ويقولون إن النفوذ اليهودي كان السبب في هجرة كثير من أغنياء العرب من المدينة . وقد تدخل أعضاء الهيئة المركزية لدى رئيس الشرطة لمنع هجرة العائلات الغنية من المدينة ولكن بدون جدوى . وهناك من يذهب إلى أن ثورة العرب ضد الفرنسيين حتى في الأرياف كانت تعود إلى النفوذ الذي أصبح عليه اليهود في الإدارة الجديدة^(١).

والواقع أن هناك مبالغة في هذه القضية لأن سخط العرب وثورتهم ، سواء في المدينة أو في الريف كان يعود إلى مبدأ الاحتلال نفسه . ولم يكن النفوذ اليهودي سوى نتيجة من النتائج الكثيرة التي ترتبت على هذا الاحتلال . فوقف التجارة ، واحتلال المنازل والمساجد والأماكن الخاصة بدون مقابل والاعتداء على الأعراض ، وإزالة معالم الحكم الأهلي ، كل ذلك ، وغيره ، أدى إلى الثورة ضد الفرنسيين ، حتى من الذين كانوا في البداية مؤتمنين بالتعاون معهم في بعض الحدود ، وإن المرء ليجد وصفاً صارخاً لتصرفات الجيش الفرنسي في تلك الأثناء في كتاب (المرأة) لحمدان بن عثمان خوجة^(٢)

وخلال السنوات الأولى للاحتلال لم يكن هناك نموذج إداري اتبعه الفرنسيون ، وقد دام الحال كذلك إلى مجيء اللجنة الأفريقية وصدور قرار

(١) نفس المصدر ، ص ٤١٤ . وعن هجرة الجزائريين ، في هذه الأثناء أنظر كتابنا (الحركة الوطنية) ط . بيروت ، ١٩٦٩ .

(٢) أنظر الفصل الخامس بحضر الجزائر .

جويليه سنة ١٨٣٤ الذي ألحق الجزائر بفرنسا ونظم إدارتها على نحو شبيه بما كان يجري في فرنسا . ومن الذين تولوا خلال السنوات الأربع الأولى ، بعد بورمون ، كلوزيل ، وبرترين ، والدوق دي روفينو ، وفوارول . كلهم كانوا مهتمين بمشاريع الاستعمار ، ومحاربة الثوار ، أكثر مما كانوا مهتمين بالتنظيم الإداري ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة الفرنسية نفسها كانت إلى سنة ١٨٣٤ لم تتخذ موقفاً واضحاً من قضية الجزائر . ولكن في هذا التاريخ وبتوصية من اللجنة الإفريقية قررت الاحتفاظ بالجزائر وإلحاقها بفرنسا وإعطاءها إدارة قادرة في منصب الحاكم العام الجديد الذي كان مسئولاً لدى الحكومة عن كل الأمور العسكرية والمدنية في الجزائر . أما تطور الإدارة الفرنسية بعد ذلك فلا يعنينا في هذا المجال لأن غرضنا هو ربط الفترة الانتقالية إدارياً . أو بعبارة أخرى كيف انتقلت السلطات الإدارية من العثمانيين إلى الفرنسيين .

الفصل الرابع

دور حضر الجزائر

يتهم المؤرخون الفرنسيون حضر الجزائر بأنهم كانوا يحلمون بعودة الحكم الإسلامي ، إلى الجزائر خلال السنوات الأولى للاحتلال . وكان أعيان هؤلاء الحضر يعملون لصالح هذه الفكرة سواء لدى السلطات الفرنسية أو في اتصالاتهم مع الباشا حسين مخلوع في المنفى ، أو مع الحاج أحمد ، باي قسنطينة ، آخر سلطة قوية من العهد العثماني . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن أعيان الحضر كانوا يعتقدون أن اتصالات شبه رسمية ، بوحى من سلطات سامية ، قد تمت لتحقيق عودة الحكم الإسلامي ، وأن هذه الاتصالات قد جعلتهم يعتقدون أن الفكرة ممكنة وأن فرنسا نفسها قد تعبت من تكاليف الاحتلال وأنها ستخلي عن الجزائر لصالحهم (١).

حضر الجزائر كانوا طبقة غنية منحدره من أهل البلاد ومن مهاجري الأندلس . وكانوا سياسياً في المرتبة الثالثة بعد الأتراك والكراخلة . وكانوا يملكون الأراضي في سهل متيجة وبعض الأملاك في مدينة الجزائر نفسها ويمتهنون التجارة . وكانوا غالباً راضين بوضعهم ولا يطمحون إلى مناصب سياسية . ولكن منهم من تقلد مناصب القضاء والإفتاء والكتابة ونحوها من المقاليد الثانوية الهامة . كان بعضهم محل ثقة الباشا كحمدان بن عثمان خوجة . وعندما بدأ الفرنسيون في شرح الوضع الاجتماعي في الجزائر ، صنفوا طبقة

(١) أنظر بيليسى دي رينو de Reynaud « أخبار الجزائر » (باريس س

١٨٥٤) ط ٢ ، ج ١ ص ١٧٢ .

الحضر على أنها منافسة وساخطة على « الأتراك » . وهكذا وجهوا أنظارهم نحو هذه الطبقة التي كانت بدورها مستعدة للاستعانة بهم لكن بشروط . وبمجرد استيلاء الفرنسيين على مدينة الجزائر نحو « الأتراك » عن الحكم وأسندوا بعض المناصب لهؤلاء الحضرة فتولى بعضهم مركز « آغا العرب » مثل حمدن بن أمين السكة ، وأصبح بعضهم بياً على التيطرى ، مثل مصطفى ابن عمر ، وأصبح بعضهم رئيساً لأول مجلس بلدى لمدينة الجزائر ، مثل أحمد بوضربة .

ولكن طبقة الحضرة هذه سرعان ما اكتشفت أنها كانت مخطئة في اعتقادها أن فرنسا ستعرض حكم الأتراك بحكم محلي تكون هي (طبقة الحضرة) على رأسه . فقد عرف أعضاء هذه الطبقة بعد فترة قليلة من الاحتلال ، أن فرنسا جاءت لتبقى ، وأن أموالهم وأراضيهم صودرت وأصبحت ملكاً للدولة الجديدة ، وأن مساجدهم وزواياهم ومساكنهم قد احتلت من الجيش الفرنسي أوهدمت لتفسح الطريق أمام ساحات عمومية ، ومسارح ، ومستشفيات عسكرية ، أو تحولت إلى كنائس . بل إن « أملاك مكة والمدينة » التي كانت مؤسسات خيرية للفقراء والطلبة قد استولى عليها الفرنسيون وأصبح ريعها يذهب مباشرة إلى خزينة الدولة المحتلة . ومما فتح أعينهم أكثر على الخطأ الذي وقعوا فيه أن السلطات الفرنسية كشفت لهم عن نواياها بعزل وطرد ونفى أولئك الذين قبلوا التعاون معها بدعوى عدم القيام بالواجب ، أو التآمر لاستعادة الحكم الإسلامى . أو الانضمام إلى الثائرين ضدها . بل لقد كانت هذه السلطات تعطي عهد الأمان وتنفضه^(١) ، وتذبح قبائل بريئة كاملة^(٢) ، وتأسر المرابطين كرهائن^(٣) ، وتطالب

(١) انظر فصل مرابطون وثوار .

(٢) مثل قبيلة العوفية في عهد الدوق دي روفينو .

(٣) مثل مرابط القايعة عندما فر كبير الأسرة الأغا محيى الدين . كان ذلك على

عهد دي روفينو أيضاً .

بمخسین شابا من أكابر العائلات في المدينة لحملهم إلى باريس كرهائن أيضاً (١).

وأمام هذه الوقائع التجأ حضر الجزائر إلى عدة طرق للتعبير عن عدم رضاهم. لم يكونوا رابطين فيأمر وأتباعهم بالجهاد ضد فرنسا كما فعل مجي الدين والد الأمير عبد القادر. ولم يكونوا شيوخ قبائل فيدعو أنصارهم إلى حمل السلاح كما فعل ابن زعمون، ولم يكونوا امن بقايا الدولة المنهارة فيحملوا الناس على محاربة العدو كما فعل كل من باي التيطرى وباي قسنطينة. لقد كانوا مجرد طبقة تاجرة في الماضي ولكنها الآن مجردة من المال، كانوا يحسنون المؤامرات ولكنهم يفتقدون الوسائل. وقد زاد وضعهم سوءاً أن كثيراً منهم هاجروا أو ارتحل إلى أماكن أخرى في الجزائر نفسها، والذين لم يهاجروا ولم يرتحلوا شتمهم الفرنسيون وأضعفهم بالنفي والمحاكمات وتسليط الطائفة اليهودية عليهم.

وهكذا لم يبق أمامهم، فيما يبدو، سوى الشكوى والتذمر، وكتابة العرائض والرسائل، ومخاطبة الرأي العام باسم الإنسانية، والكشف عن سوءات الحكم الفرنسي في الجزائر، والاتصالات الغامضة بكل الجهات الممكنة لمساعدتهم على الخروج مما أصبحوا فيه. ومن الطبيعي أن نذكر بأنهم لم يكونوا جميعاً في هذا المستوى. فمنهم من استسلم للظروف وصمت. ومنهم من رضى بحياة المنفى. ومنهم من ظل يتعاون مع السلطات الفرنسية راضياً أو مكرهاً. وكان للتنافس والطموح وضعف الإرادة والضمير بين أفرادها حظ كبير في ضعفة هذه الطبقة وإضعاف دورها الذي كان يمكن أن يكون إيجابياً.

وليس الهدف هنا هو دراسة هذه الطبقة من جميع النواحي، ولكن

(١) أنظر دي رينو، ج ١، ص ١٥٦، وخوجة « المرأة »، ص ٢٥٦.

الهدف هو رسم بعض الصور لبعض أفرادها لمعرفة مواقفهم نحو غيرهم .
ومواقف غيرهم منهم . وهؤلاء الأفراد يختلفون بلاشك ثقافة وحيوية
وهدفاً، وهناك عدد كبير منهم كان يمكننا الحديث عنه ، ولكننا قررنا الحديث
بصفة عفوية عن مصطفى بن عمر ، وابنه حمدان بن أمين السكة ومحمد
العنابي ، وأحمد بوضربة ، وحمدان خوجة . ونحب أن نذكر بأن ما سنقوله
عن كل منهم ليس ترجمة شخصية له بالمعنى التقليدي ، بل هو عبارة عن دراسة
لعض مواقفه من الاحتلال ومن وضع مواطنه عندئذ . وهذه الدراسة
لا تهدف إلى فهم موقف الفرد المدروس بقدر ما تهدف إلى فهم العلاقة بين
الجزائريين والسلطات الفرنسية في بداية الاحتلال .

يذكر خوجة أن كلوزيل قائد الجيش الفرنسي بعد بورمون ، قد طلب
من أعيان مدينة الجزائر قائمة بأسماء العائلات الكبيرة في المدينة ليعين منها
باياً على إقليم التيطري ، وبعد تقديم القائمة اختار كلوزيل منها مصطفى بن
الحاج عمر ليكون باياً خلفاً للباي مصطفى بومزراق الذي خلعه الفرنسيون
ثورته ضدهم^(١) . وبناء على خوجة أيضاً فإن ابن عمر كان قريباً من امرأة
الداي حسن باشا الجزائر الأسبق^(٢) ، ويبدو أن ابن عمر كان قليل الخبرة ،
وأنه لم يسع إلى هذا المنصب ولكن المنصب سعى إليه ، وأنه ، كبعض زملائه
قد قبله كرها . وقد كانت أمامه مشاكل لانحصى . فكان عليه أن يواجه ثورة
الباي السابق ثم ثورة ابنه (ابن بومزراق) ، وأن يواجه شكوك وثورة أهل
الإقليم الذي تولى عليه والذي كان من أفقر الأقاليم ، وأن يواجه أخيراً
ضغط الفرنسيين الذين ينتظرون منه إخضاع الإقليم إليهم .

(١) المرأة ص ٢٤٤ ، ويذكر دى رينو أن تعيين ابن عمر قد تم بقرار من
المجلس البلدي لمدينة الجزائر صادر بتاريخ ١٥ نوفمبر - ١٨٣٠ . أنظر « أخبار
الجزائر » ص ١٣٤ .

(٢) المرأة ص ٢٤٤ .

فهل كان ابن عمر مؤهلاً لهذا الدور ؟ تذكر المصادر الفرنسية أنه كان قليل المبادرة ، ولم تكن له قدرة لأعلى التنظيم ولأعلى الحكم . ومن جهة أخرى أمره كلوزيل عند تعيينه^(١) أن لا يغير شيئاً من الإدارة السابقة ، وأن يعمل كأنه باي قديم ولكن الفرنسيين يتهمونه بأنه قد ترك كل شيء يتدهور ، وأنه فشل في جلب النافرين إلى فرنسا ، وبالأخص عائلات المدينة عاصمة الإقليم . وقد اقتصر أعماله إذن على تسير الأمور العادية داخل المدينة ، وهي أعمال تتعلق بالقضاء والمخالفات ونحوها^(٢) . ومع ذلك فقد نعلق به أهل المدينة ورغبوا في بقاءه عليهم حين أراد أن يعود إلى مدينة الجزائر في صحبة الجيش الفرنسي . فابن عمر كان يعرف أنه لا قدرة له على مواجهة الموقف بعد انسحاب الجيش الفرنسي من المدينة ولكن المواطنين خافوا من حلول القوضى فأصروا على بقاءه بينهم .

كان كلوزيل قد دخل المدينة في ٢٣ نوفمبر ١٨٣٠ وأخذ بومزراق أسيراً ، وعين بدله ابن عمر المذكور ، وترك معه حامية بقيادة دانليون Danlion وعاد إلى الجزائر . وإذا كان بومزراق قد استسلم وذهب إلى الاسكندرية فإن ابنه الشاب سي أحمد قد ظل ثائراً ، ويقال أن كلوزيل قد ارتكب غلطة بعدم اعتقاله مع أبيه^(٣) وعلى أية حال فإنه قد ظل زمناً في البلدة إلى أن أحس بأن الظروف مواتية لإعلان الثورة ، ثم عاد إلى المدينة ، مقرر حكم والده وقاد الثائرين ضد ابن عمر واحتل دار الباي الريفية ، بل كان يدخل المدينة دون أن يجروا الباي على اعتقاله . وعندما تفاقم أمره طلب ابن عمر النجدة من القائد الفرنسي العام في الجزائر الذي خلف كلوزيل . فجاء نفسه (أعني برترين Berthezene) . وهناك انسحب سي أحمد بن

(١) ظل الفرنسيون يتبعون تقليد العثمانيين عند إسناد منصب الباي إلى من يرغبون وهكذا كانوا يختارون على الشخص قفطاناً ويسلمونه سيقاً . ولكن منصب الباي سرعان ما زال .

(٢) أنظر دي رينوز ، ج ١ ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٩٨ .

بومزراق من دار الباي ، ولكن برترين فشل في مطاردة العرب . ولذلك قرر انسحاب الفرنسيين تماما من المدينة وأخذ معه الباي ابن عمر وعاد إلى الجزائر .

أراد برترين بعد ذلك أن يعين ابن عمر بايا على وهران ، ولكن القائد الفرنسي في تلك الناحية : الجنرال بواني Boyer ، رفض التعاون مع ابن عمر (١) . وقد ظل كذلك إلى عهد الدوق دي روفيجو الذي اضطهد طبقة الحضرة فذهب ابن عمر . كما ذهب ابنه حمدان بن أمين السكة ، إلى باريس خوفا من توجيه الاتهام إليه بأنه يعمل لصالح عودة الحكم الإسلامي ، وهو الاتهام الذي وجه إلى زملائه العاملين في صفوف الفرنسيين من حضر الجزائر (٢) .

ولنذكر هنا بأن ابن عمر كان من التجار الأثرياء وليس من الحكام ، وأن الفرنسيين قد استخدموه فترة ثم تخلوا عنه ، وأنه ذهب إلى باريس فانضم هناك إلى زملائه المنفيين فكونوا حولهم حلقة من المعارضين ، والفضوليين ، وكان بعضهم يقوم بدور نشيط في هذه الأثناء كحمدان خوجة ولكن بعضهم ظل مغمورا ، دون أن نعرف السبب حتى الآن . ونشير هنا إلى أن ابن عمر لم يكن من بين الأشخاص الذين مثلوا أمام اللجنة الأفريقية بناء على الوثائق التي أمكننا الاطلاع عليها . وفي باريس أعطى وسام الشرف وكان الناس هناك يخاطبونه « بالسيد الباي » (٣) غير أنه من الواضح أن هذا الوسام لم يكن علامة على اعتراف فرنسا بخدماته فقط ولكنه كان محاولة لإسكاته ، لأن هناك عدداً آخر من أمثاله كانت توجه إليهم الاتهامات في

(١) نفس المصدر ص ٢٢٢ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٥٩ .

(٣) نفس المصدر أنظر أيضاً توماس كامبل (رسائل من الجنوب) ، ج ١ ، ص

٢١٦ - ٢١٨ ، ٢٢٦ - ٢٢٧ وكان كامبل قد التقى به وتناول عنده العشاء ووصفه أوصافاً حية .

الجزائر بينما تمنح لهم الأوسمة في باريس . وكان ابن عمر إذ ذاك يبلغ ٤٧ سنة وكان يتقن الفرنسية ، وكان يلبس لباس أهل الحضرة ويطعم الفقراء .

وإذا كان الحاج ابن عمر قد ولاه الفرنسيون منصب الباي فان ابنه ، حمدان بن أمين السكة قد ولوه منصب « أغا العرب » (١) ويبدو أنه بوصية من بوضربة (الذي كان محل ثقة بورمون) عينه بورمون ، القائد الأعلى للجيش الفرنسية ، في ذلك المنصب . كان ابن أمين السكة تاجراً ، من حضر الجزائر الذين لا يخرجون من المدينة إلا نادراً . ولسوء الحظ أننا لانعرف إلا القليل عن حياته قبل مجيء الفرنسيين ويذكر الفرنسيون ، بعد سقوط أسهمه في أعينهم ، أنه كان شرها وغير أمين ، وأنه لم يكن يعرف البلاد ، وبالتالي لم يكن يعرف مهمته . ومن جهة أخرى كانت شجاعته محل شك لديهم (٢) . ويتسائل المرء عن فائدة تعيينه في منصب هام كالذي أسند إليه مادام غير مؤهل للقيام به . وعلى أية حال فقد فشل في مهمته ، على الأقل في نظر الفرنسيين ، لأنه لم يستطع أن يجعل عرب سهل متيجة ينسون أنه تاجر وأنه من الحضريين ولأنه لم يعد محل ثقة لديهم (٣) .

كان سهل متيجة الذي عين حمدان بن أمين السكة للإشراف عليه باسم الفرنسيين مقسماً إلى عدة أوطان ، وعلى كل وطن قائد يأتزر بأمر الأغا . وأهم هذه الأوطان هي : وطن بني خليل وعلى رأسه الشرقي ، وطن بني موسى وعلى رأسه أوشفون ، وطن الحشنة وعلى رأسه العمري ، وطن السبت وعلى

(١) هكذا ذكره دي رينو ، وهو من خبراء الجزائر لأنه تولى مسؤولية « المكاتب العربية » (البيرو آراب) مدة طويلة . أنظر ص ١٣٤ ، ولكن العلاقة بين الرجلين ما زالت غير واضحة .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٠٠ والواقع أنني إلى الآن غير مطمئن إلى الصلة المذكورة بينه وبين مصطفى بن عمر .

(٣) الظاهر أن فشله لا يعود إلى كونه حضرياً ولكن إلى كونه كان يمثل الفرنسيين .

رأسه عبد الوادى . وهناك شرشال التي اعترفت بالبركاني شيخ بنى مناصر ،
وهناك أيضاً القليعة التي كانت تخضع لعائلة ابن المبارك . وهو مرابط له
سعة واسعة .

هذه هي الأوطان والقبائل التي كان على ابن أمين السكة أن يتفاهم معها
أو يجلبها إلى الفرنسيين كما تقتضى مهمته . فماذا فعل ؟ إنهم يقولون إنه لم
يعرف كيف يستفيد من علاقته بعرب متيجة . فقد قام بارهاب كبير ضدهم
بعد انسحاب الفرنسيين من مدينة البليدة (عاصمة السهل) فجلب عليه
السخط الكبير من هؤلاء العرب . وهكذا أصبح لا يستطيع الظهور بعد ذلك
في متيجة دون تأييد الجيش الفرنسي . وقد أدت هذه السياسة إلى أن أصبح
كل السهل في فوضى متناهية ، باستثناء مدينة القليعة التي سيطر فيها مرابطو
ابن مبارك على الموقف وحافظوا على النظام (١) .

أثناء حملة الفرنسيين على المدينة (نوفمبر ١٨٣٠) تركوا ابن أمين السكة
في الموزاية لكي يرقب تحركات العرب في متيجة . ولكن بدلا من ذلك
دخل داره وترك الأمور على حالها مفضلا ، كما يقولون ، عدم التعرض
للأخطار . كان الفرنسيون ينتظرون منه أن يتجول في المنطقة ، وأن يكسب
العرب ، وأن يتعرف على المشاريع التي يفكرون فيها . ولكنه لم يفعل .
فكثرت الثورات وواجه الفرنسيون اضطرابات لم يتوقعوها . فهل كان الآغا
(ابن أمين السكة) متواطئا مع عرب المنطقة ؟ هل كان مهملًا فقط وليس
لموقفه أية علاقات سياسية ؟ هذا ما لا نستطيع الإجابة عنه الآن . على أية
حال فقد وجه إليه الفرنسيون تهمة عدم القيام بالواجب فطلب من كلوزيل
أن يأذن له بجولات في متيجة ليبرهن له على إخلاصه وكفاءته ، وجاء في
تقريره بعد ذلك أنه تبادل إطلاق الرصاص مع العرب الثائرين . ثم أرسل

(١) نفس المصدر ، ص ١٢٤ - ١٢٧ .

من البلدة رأس شخص قال عنه إنه المشلول عن مقتل المدفعيين الفرنسيين
الحمسين. (١) . وبعد تفحص الرأس تبين أنه لشخص آخر كان صديقاً ،
وليس عدواً للفرنسيين (٢) .

ولإزاء ذلك عزله كلوزيل في ٧ جانفي (يناير) ١٨٣١ من منصبه ، وألغى
منصب الأغا مدة قبل أن يعين له شخص آخر. وقد أرغمه كلوزيل أيضاً على
الذهاب إلى فرنسا خوفاً من أن يشترك في مؤامرة ضد السلطات الفرنسية
مع القبائل التي كان آغا عليها أومع زملائه الحضريين. ويقال إن ابن أمين
السكة كان شاباً طموحاً يخشى منه . وهكذا نفى إلى باريس حيث تزوج
وظل هناك عدة سنوات بعيداً عن مسرح الأحداث ، ثم عاد إلى الجزائر ،
ولكن دي روفيغو، قائد الجيش الفرنسي ، نفاه من جديد أثناء حملته
التي قام بها لتصفية العناصر الحضرية الهامة من مدينة الجزائر (٣) .

ويذكر حمدان خوجة أن ابن أمين السكة كان في باريس أثناء تأليف كتابه
« المرأة » (١٨٣٣) (٤) . وقد انتصر خوجة لزميله في المهنة وفي الغربية واتخذ
حجة على تعسف السياسة الفرنسية في الجزائر عندئذ . فالفرنسيون قد عينوه
آغاً ثم أتهموه بالتهاون ، ومع ذلك أعطاه كلوزيل ، كما يقول خوجة ، شهادة
الإخلاص عند سفره إلى باريس . فاذا كان الأمر كذلك ، فلماذا ، بناء على
خوجة ، يعزلونه من منصبه وينفوناه من وطنه (٥) . ولعل مما يؤكد كلام
خوجة أن الفرنسيين قد منحوا الأغا (ابن أمين السكة) وسام الشرف أثناء
إقامته في باريس ، ويذكر بعضهم أن السياسيين والصحفيين الفرنسيين كانوا
يدعون حمدان بن أمين السكة، الذي عزلوه في الجزائر ، باسم السيد

(١) وقعت هذه الحادثة في البلدة أثناء معركة ضد الفرنسيين هناك .

(٢) أنظر دي رينو ، ص ١٤٣ ، ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) نفس المصدر ، ٢٥٨ .

(٤) المرأة ، ص ٢٥٥ .

(٥) نفس المصدر ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

ومن الحضريين الجزائريين الذين ظلوا مغمورين المفتي الحنفي سيدي محمد ابن العنابي . كان شخصية فاضلة ومحترمة من معاصريه . وقد هاله ما كان يجري في البلاد ورآه منافيا لشروط التسليم وضد مبادئ الأمة الفرنسية نفسها . لذلك كتب سلسلة من الرسائل إلى الجنرال كلوزيل يذكره فيها بنصوص الاتفاق الجزائري الفرنسي وينبهه إلى العواقب التي قد تجر إليها السياسة المتبعة آنذاك . وقد أرادت السلطات الفرنسية إبعاده من الجزائر فاختلقت له سببا وهو أنه كان يتآمر ضد الدولة بالاتصال بالعرب . وأنه كان يعمل لصالح عودة الحكم الإسلامي إلى الجزائر . وعلى أية حال فقد ألقى كلوزيل عليه القبض وسجنه بعض الوقت ثم نفاه . ويذكر خوجة أن اعتداء شنيعاً قد وقع على عائلته أيضاً (أي العنابي) (٢) .

حاول خوجة أن يفهم التهمة الموجهة إلى صديقه العنابي فكان يذهب مرة إليه ومرة إلى كلوزيل . وقد أخبره هذا بأن المفتي كان على اتصال بالعرب وأنه كان يحاول إثارتهم ضد الفرنسيين لذلك ألقى عليه القبض . وعندما ذهب إلى المفتي نفى التهمة نفياً قاطعاً . وأخيراً عرف خوجة المبرر وقصه بشيء من العاطفة . فقد زار أحد مترجمي الجيش الفرنسي المفتي العنابي وأعلن له أن كلوزيل سيجلو عن الجزائر وأنه ينوي تسليم مقاليد الحكومة إليك فهل في استطاعتك أن تنظم جيشاً وأن تعد قوة تهديء البلاد وتدافع عنها ؟ فأجابه العنابي بأنه سيبذل جهده في التنظيم عندما يحين الوقت . ثم سأله المترجم : وهل ستصلك الجنود من داخل البلاد أو أنك ستعتمد على

(١) دي رينو ، ٢٥٩ . ويذكر جورج إيفر G. yver « حمدان بن عثمان خوجة » المجلة الأفريقية - ١٩١٣ ، ص ٩٦ هامش ٢ ، أن حمدان بن أمين السكة قد تزوج بإحدى الغسالات بما أثار فضول الصحافة المحلية ، وأنه قد مات سنة ١٨٣٤

(٢) أنظر دي رينو ص ١٥٥ - ١٥٦ . وحمدان خوجة، المرأة، ص ٢٦٢ - ٢٦٥

قواتك في مدينة الجزائر وحدها ؟ فأجابه العنابي : سأجند ، عندما يحين الوقت ، من المدن ومن جميع أنحاء البلاد . وسيكون في استطاعتي أن أجند ثلاثين ألف رجل . ويؤكد خوجة أن المترجم المذكور قد أخفى شخصين ليشهدا على هذه المحادثة^(١) .

هذه الوسيلة أوقع الفرنسيون المفتي العنابي في الفخ ، في زعمهم ، ووجدوا له حجة على إقصائه من البلاد . وقد حضر خوجة وطلب من كلوزيل أن يمهّل المفتي بعض الوقت حتى يبيع أملاكه وينهى التزاماته . ويبدو أنه كان من الأغنياء حيث يذكر خوجة أنه كان يملك العقارات والأثاث ولم يحصل له على عشرين يوما إلا بشق النفس وبتقديم ضمانات شخصية . وخلال هذه الفترة استطاع أن يقضى حاجاته . وفي آخرها غادر الجزائر إلى الإسكندرية . وقد كان اتخاذ مثل هذا الإجراء سببا في صمت السلطات التشريعية في البلاد كالقضاة والمفتين ، فهم لم يعودوا إلى الاحتجاج على خرق شروط التسليم خوفا من مصير المفتي العنابي .

وهكذا اختفى عنصر من عناصر المقاومة في مدينة الجزائر . ورغم أننا لاندرى مدى التأثير الذي نسب إلى المفتي العنابي بين العرب ، فإن الظاهر أنه كان مبالغا فيه . ولكن مجرد العنابي في سلطة الافتاء وشخصيته القوية وسمته العالية وجرأته على معارضة الاحتلال - كل ذلك لفتت إليه الأنظار وجعلته قادراً ، في أعين أعدائه على الأقل ، على القيام بشورة ضدهم تجعل وجودهم في الجزائر محل شك . لذلك قرروا ضربه قبل أن يضرهم . وقد استمرت هذه السياسة من كلوزيل إلى روفيغواي بوجو . وهي سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصر « الخطرة » ذات النفوذ أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين ، حتى يخلو الجو للسلطات الجديدة^(٢) .

(١) خوجة « المرأة » ص ٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٢) قمنا بدراسة مطولة عن ابن العنابي وآثاره ونشرت في الكتاب التذكاري المهدي

إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

أحمد بوضربة لعب دوراً بارزاً خلال السنوات الأولى للاحتلال ، ومع ذلك فلا نعرف عن حياته إلا قليلاً . وكل ما نعرفه حتى الآن هو أنه كان من حضر مدينة الجزائر الذين كانوا في الغالب تجاراً ميسورين ، والذين لم يكونوا على علاقة طيبة مع الحكم العثماني ، ولكنهم كانوا راضين بنصيبهم منه على الأقل ظاهرياً . ونعرف أيضاً أنه كان قد أقام فترة من الوقت في مرسيليا مشغولاً بالتجارة . وهناك تعلم ، كما يقول الفرنسيون ، اللغة والعادات والتقاليد الفرنسية ، وتزوج من فرنسية . وقد تورط هناك أيضاً في قضية إفلاس مالى جعلته يغادر مرسيليا ويعود إلى مدينة الجزائر . ونعرف أنه حضر في الرابع من جويلية ١٨٣٠ ، لدى الكونت دي بورمون ، قائد الجيوش الفرنسية ، بصحبة حسن بن حمدان بن عثمان خوجة ، وكاتب الباشا ، ليقاوض على تسليم المدينة إلى الفرنسيين ، مقتنعاً بما أعلنوه عن أنفسهم من أنهم جاءوا محررين للجزائريين من ربطة الاضطهاد « التركي » .

ومنذئذ تكونت علاقة بينه وبين بورمون ، فكان يثق فيه ويستشيره في شئون الجزائر الداخلية^(١) . وبورمون هو الذي ولاه رئاسة أول مجلس بلدى في مدينة الجزائر . وكان يأخذ برأيه في تعيين الأهالى ولاسيما الحضريين ، في المناصب الجديدة . فهو الذى اقترح ، كما قيل ، إسناد منصب آغا العرب إلى الحضري حمدان بن أمين السكة ، وهو الذى أوصى بتعيين الحاج مصطفى بن عمر بايا على التيطرى ، وكان يقترح سياسة فرنسا نحو باى قسنطينة وباى وهران . وقد استمر على مكانته وتأثيره عند خلفاء بورمون أيضاً فقد ولاه كلوزيل إدارة أملاك مكة والمدينة ، ووضع فيه برترين ثقته .

يصفه الفرنسيون بعدة أوصاف متناقضة أحيانا . فهم من ناحية يثقون

(١) دي رينوج ١ ص ٩٩ .

فيه وفي إخلاصه ولكنهم من ناحية أخرى ينهونه بأنه كان يرأس « لجنة المغاربة » التي كانت تعمل لصالح استعادة الحكم الإسلامي في الجزائر والتي كانت على اتصال مستمر مع الباشا المخلوع (١) . وقد وصفوه بأنه كان لطيف المعشر وداهية ، ولكنه كان بدون مبادئ أخلاقية ، وكان كثير المشاكل أكثر من كونه ماهراً عملياً . وفي عهد برترين بدأ يجب دوراً هاماً بين الأهالي ، حسب رواية بعض الفرنسيين ، الذين كانوا حتى ذلك الوقت بمقتونه لسوء أخلاقه وسمعته السيئة ، لاسيما بعد أن ظهر اسمه عدة مرات أمام المحاكم في قضايا مالية ونحوها (٢) وقد اتهمه بعض الفرنسيين أيضاً باثارة القلق والتأمر ، بل بارتكاب أعمال خطيرة (٣) .

أما في عهد الدوق دي روفينو فان سهم بوضربة قد هبط ، كما هبطت أسهم جميع الحضريين أمثاله . فقد رأى الدوق أن بوضربة وجماعته . يشكلون خطراً على الاحتلال الفرنسي وأنهم يعملون بأقنعة مختلفة . لذلك قرر التخلص منهم بشتى الوسائل . فسجن بعضهم ، وأبعد آخرين عن مدينة الجزائر . وهكذا نفيت في عهده « لجنة المغاربة » التي كان من أعضائها بوضربة ، وابن أمين السكة ، وابن عمر ، وحمدان خوجة ، وابراهيم ابن مصطفى باشا . وكان من نتيجة ذلك أن التقى هؤلاء مرة أخرى في باريس حيث لفتوا إليهم الأنظار بمظهرهم الجزائري - الأفريقي ، وبتصالهم مع رجال الصحافة والصالونات ، بل والبرلمانيين .

ويهمنا أن نشير إلى أن معرفتنا بدور بوضربة في باريس غير عميقة . فقد كان على خلاف مع حمدان خوجة في السياسة التي يجب اتباعها مع

(٢) جورج إيفر « مذكرات بوضربة » المجلد الأفريقي ١٩١٣ عدد ٢٨٩ - ص ٢١٨ .

(٢) دي زينو ، ج ١ . ص ١٧٢ .

(٣) نفس المصدر أنظر أيضاً إيفر . ص ٢١٨ هامش ٢ .

الفرنسيين . وقد يكون هذا الخلاف شخصياً وقد يكون سياسياً . وبوضربة يعرض بخوجة في (مذكراته) فيصفه بأنه من الذين حملوا أعلامهم لاستعمالها في الهجومات الشخصية^(١) . ويفخر بأنه ليس من هذا النوع وأنه ينظر إلى الأمور نظرة واقعية وأنه يتحرى الحقيقة وأنه يعمل لصالح مواطنيه ، ولفرنسا في نفس الوقت . وقد ظهر بوضربة ، كما ظهر خوجة ، عند تكوين اللجنة الأفريقية (٧ جويليه ١٨٣٣) فكتب إليها مذكرة ، كما كتب إليها خوجة مذكرة . ولكن شتان بين العاملين روحاً وعاطفة وهدفاً . فبينما كان خوجة نائراً على الأوضاع ، غير مؤمن بالتعاون المفروض بين الفرنسيين والجزائريين ، كان بوضربة ناقداً للأوضاع ولكنه قابل لها مقترحا حلولاً عملية لفائدة التعاون الفرنسي - الجزائري . والمذكرة مقسمة إلى سبعة فصول تضم عناوين مثل التنظيم البلدي ، وتطبيق القضاء والعدل ، والتنظيـات الخاصة بالمناطق الداخلية ، وإدارة المؤسسات الخيرية ، وغيرها .

وإلى جانب المذكرة مثل بوضربة أمام اللجنة الأفريقية وتقدم عندئذ بخلاصة أفكاره حول العلاقات الجزائرية - الفرنسية . وقد ذكرنا من قبل هذه الآراء ، التي لم تكن في الواقع سوى خلاصة للمذكرة . ولذلك فلا نرى داعياً لتلخيص المذكرة هنا . ويذكر دي رينو أن اللجنة الأفريقية قد استمعت بعناية لأفكار بوضربة^(٢) كما يذكر إفير أن أفكار بوضربة لم تكن كلها تمنيات مثالية (يوتوبيا) ، بل إن الحكومة الفرنسية قد طبقت بعضها ، ولاسيما الأفكار الخاصة بالتنظيم القضائي والإدارة البلدية^(٣) .

ماذا فعل بوضربة بعد ١٨٣٤ ؟ وكيف انتهت حياته ؟ هذا ما لا نستطيع الإجابة عنه حاضراً . ولعل علاقة بوضربة بالفرنسيين في بداية الاحتلال

(١) إيفر (ص ٢٢٠) وقد أشار خوجة إلى خلافه مع بوضربه في كتابه « المرأة » (باريس) ١٨٣٢ ص ٢٥٧ .
(٢) أشار إلى ذلك إيفر ص ٢١٩ هامش ١ .
(٣) نفس المصدر .

نست غربية عن علاقة بعض الجزائريين أثناء وعند نهاية الاحتلال . فرغم « اعتداله » وتعلقه بفكرة التعاون بين الطرفين لقي جزاءه نفيًا وأتاهما بسوء الخلق والتآمر . ونحب أن نشير في نهاية هذا البحث إلى أن بوضربة ، كخوجة ، كان على إطلاع واسع بأحوال بلاده سواء في المدن أو في الريف ، وسواء في إقليم الجزائر أو في بقية الأقاليم^(١) .

وإذا كانت حياة بوضربة غامضة فإن حياة حمدان خوجة كانت واضحة . فقد كان تاجراً كبيراً ومالكا غنياً من أثرياء مدينة الجزائر . كانت له أراضي في سهل متيجة وأملاكاً في مدينة الجزائر . وقد ولد في أواخر القرن ١٨ من أسرة لها مكانة بارزة في الدولة . فكان عمه أمين السكة (أى مسئول المالية) ، وكان والده أستاذاً في الشريعة وأصول الدين ثم كاتباً من الدرجة الأولى للدولة . وقد مكّنه ذلك من ثقافة عميقة ومعرفة شاملة بشؤون الدولة والبلاد عامة ، كما مكّنه من السفر إلى المشرق وإلى أوروبا والتعرف على أحوال العالم القديم (الشرق) والجديد (أوروبا) ، وكان ذلك في وقت دقيق يشهد تغيرات جذرية في السياسة الدولية (مؤتمر فيينا) ، وفي التفكير الإنساني نتيجة الثورة الصناعية .

وعند الاحتلال كان خوجة حاضراً في مدينة الجزائر وقد لعب دوراً هاماً ، ولكن من وراء الستار ، فهو الذي ، على ما قيل ، كانت له اليد في الدعوة إلى اجتماع الحضر الذين طلبوا على أثره من الباشا الاستسلام . وقد كان محل ثقة الباشا ولذلك أرسله إلى صهره الأغا إبراهيم ليقنعه باستئناف القتال بعد هزيمته (الأغا) في معركة أسطاويلي ، وكان ابنه حسن هو الذي صحب بوضربة وكاتب الباشا للتفاوض مع بورمون على شروط التسليم . ويقال إن خوجة كان موضع ثقة بورمون الذي ولاه عضوية المجلس البلدي لمدينة الجزائر . وفي عهد كلوزيل الأول لم يكن خوجة مغضوباً عليه بعد ، فكلوزيل هو الذي ولاه لجنة تقدير تعويضات الأملاك المصادرة

(١) تشير مصادر أخرى إلى أن بوضربة كان يعمل في مدينة الجزائر لحساب الأمير عبد القادر ، كما تقول إنه قد توفى في المغرب الأقصى .

وأُسند إليه دراسة مطالب اليهود من فرنسا لدفع تعويضات عن القروض التي كانوا قد دفعوها إلى الكراغلة ، كما أصبح خوجه ، متولياً شئون المراسلة بين بومزراق ، باي التيطرى ، وبين السلطات الفرنسية .

غير أن حظوظه قد هبطت لعدة عوامل . فقد أهمله أرملة الأغا يحيى بأخذ نفود منها لكي يمنع إرسال ابنها إلى فرنسا^(١) . وكان خلافه مع بوضربة قد أضربه . ويذكر بعضهم أن تدخله الملح لصالح المفتي العنابي قد أساء إليه أيضاً^(٢) . ومن جهة أخرى تأمر ضده اليهود الذين لم يكونوا يثقون فيه . أما موقفه غير المتسامح من احتلال المساجد فقد جعله في أعين الفرنسيين من الحاقدين عليهم . وإذا كانت هذه أمور يمكن التسامح معها ، فإن الفرنسيين لم يكونوا ليتسامحوا معه في الدعاية الواسعة التي قالوا إنه قد نشرها بين الجزائريين عن هزيمة الفرنسيين وانتصار المسلمين في المدينة .

كان هذا الموقف سبباً في عزله من الوظائف التي أسندت إليه والتي قال عنها بأنه قد قبلها لأنه لم يكن له الخيار . وقد وصف هو قرار العزل بأنه كان « برداً وسلاماً » عليه^(٣) . كان خوجة على اتصال مع الباشا حسين أثناء زيارة حسين إلى باريس سنة ١٨٣١ . وكان له به علاقة مالية وسياسية أيضاً^(٤) . وقد اختلفت آراء الفرنسيين حول خوجة . فييشون Pichon الذي كان عندئذ المتصرف المدني ، قد اعتبره رجلاً قديراً ، أما كلوزيل فقد

(١) كان أن طلب كاوزيل من أعيان مدينة الجزائر حسين من أبنائهم ليرسلهم إلى فرنسا ليتعلموا الفرنسية في الظاهر . ولكن الهدف كان أخذهم كرهائن ، وانظر خوجة ، ص ٢٥٦ .

(٢) أهم العنابي بالتأمر على أمن الدولة وحكم عليه بالنفي . أنظر سابقاً .

(٣) المرأة ص ٢٥٧ .

(٤) إنير (حمدان بن عثمان خوجة) ص ١٩١ ، هامش ٣ .

عزله واتهمه بالتآمر . وقد وقف اليهود ، كما ذكرنا ، والمسيحيون أيضاً موقفاً عدائياً من المواقف الواضحة التي وقفها ضد انتهاك المساجد وتأثير النفوذ اليهودي على حساب العرب . وكان لخوجة رأى في هؤلاء أيضاً . فقد كان ساخطاً على كلوزيل سخطاً شديداً ، وكان ناقماً على برترين ، خليفة كلوزيل وعلى بيشون .

وإذا كنا قد عرفنا أن الدوق دي روفيغو قد وقف من الحضريين موقفاً عدائياً فإنه قد وقف من خوجة في أول الأمر ، موقفاً مختلفاً . فقد أعاد إليه داره التي كان قد استقر فيها أحد الضباط ، وأرسله للتفاوض مع الأغا محي الدين بن مبارك ، مرابط القليعة ، وكلفه بمهمة سرية لدى الحاج أحمد باي قسنطينة . فذهب مرتين إلى قسنطينة (أوت وأكتوبر ١٨٣٢ ودامت رحلته إلى ديسمبر من نفس السنة) محاولاً إقناع الباي باقتراح الدوق وهو الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع جزية سنوية لفرنسا^(١) . ثم توترت العلاقات بينه وبين الدوق فتفاه من الجزائر . كما أن اليهودي بكري قد أغرقه في قضايا مالية شائكة جعلته يتابعها لدى مجلس الدولة في فرنسا . وفي شهر ماي ١٨٣٣ كان في باريس يدافع عن قضية الجزائر ويشرحها أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي . وكان للضغط الذي قامت به فئة المنفيين الجزائريين في باريس الفضل في تحريك البرلمان الفرنسي وظهور اللجنة الأفريقية . وفي نفس الشهر المذكور أرسل خوجة مذكرة إلى مجلس الدولة الفرنسي عن حالة الجزائر ، وفي ٣ جوان أرسل ، مع إبراهيم بن مصطفى باشا ،

* (١) رحلة خوجة إلى قسنطينة ما تزال غامضة . فهل كان يعمل لصالح الدوق ، أو لصالح الحاج أحمد (كما اعترف هو أمام اللجنة الأفريقية) أو لصالح الباشا حسين الذي كان على اتصال به ، أو لصالح شيء آخر . حول هذه الرحلة أنظر أيضاً الكتيب الذي ألفه عل أفندي بن حمدان بن عثمان «خوجة» وذكريات رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال» ترجمه إلى الفرنسية دي سولسي Desaulcy (ميتز ، ١٨٣٨) . وما يذكر أن عل هذا قد ذهب مع أبيه إلى قسنطينة . لم نعثر بعد على النص العربي لهذا العمل .

مذكرة طويلة إلى المارشال سولت وزير الحربية ، واقترحا فيها بعض مطالب الجزائريين مثل تكوين لجنة تحقيق . وفي ٩ جويليه أرسل خلاصة للمذكرة إلى الحكومة الفرنسية . وفي ١٠ منه أرسل خوجة نسخة من المذكرة ورسالة إلى الملك الفرنسي وناشده التدخل في الجزائر . وبعد أن تكونت اللجنة أصبح خوجة هو صوت الجزائريين الذين فوضوه ليتحدث باسمهم . ولذلك رفع في ١٦ سبتمبر رغبات الجزائريين إلى الملك . وقد ألح فيها على شيتين : الحرية والاستقلال والتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون ، ثم كتب « المرأة » لتنوير الرأي العام . وكان الكتاب جاهزاً تقريباً منذ جويليه غير أن خوجة لم ينشره انتظاراً لتحسن الأوضاع وظهور نتائج اللجنة الأفريقية . غير أنه قرر نشره في أكتوبر ، وأرسل منه نسخة مع رسالة إلى أعضاء اللجنة المذكورة^(١) . وينص المؤلف أن « المرأة » سيكون في جزئين يتناول في الأول الجزائر في العهد العثماني وإدارة بورمون وكلوزيل الأولى ، ويتناول في الثاني إدارة برترين وبيشون . ولكن لم يظهر منه سوى الجزء الأول .

خاب أمل خوجة في اللجنة الأفريقية التي لم تحقق ما كان يريد . وقد عرضته آراؤه في « المرأة » إلى المحاكمات بدعوى التشهير بالغير . ولم يقبل له أي مطلب استئناف حتى الذي تقدم به أمام مجلس الدولة . ومن جهة أخرى عاد كلوزيل ، الذي كان ساخطاً عليه ، حاكماً عاماً على الجزائر سنة ١٨٣٥^(٢) . وقد أصدر كلوزيل قراراً في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٦ بطرد حسن بن حمدان خوجة من الجزائر بدعوى أنه كان من المتآمرين على فرنسا . أما ابنه الآخر ، علي ، الذي كان قد صُحبه إلى فرنسا فقد عاد إلى الجزائر خلال مارس ١٨٣٩ . وأما خوجة نفسه فقد ذهب إلى اسطانبول حيث ظل

(١) تاريخ الرسالة . باريس ، ٢٦ أكتوبر ١٨٣٣ . «أنظر الحركة الوطنية الجزائرية» ملحق ٣ .

(٢) لا ندرى ما إذا كان خوجة في الجزائر بعد ١٨٣٥ ونذكر هنا أنه قد ظهر كتيب بعنوان « رفض كتاب خوجه » باريس (١٨٣٤) فرد خوجة بكتيب عنوانه « الرد على رفض كتاب حمدان خوجه » باريس (١٨٣٤) .

على اتصال بالحاج أحمد باي قسنطينة يترجم رسائله إلى التركية ويطلع السلطان على أحوال الجزائر . وهناك كتب خوجة كتاباً نشره بالعربية والتركية وهو « إتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز من الوباء^(١) » . وأهداه بالشعر إلى السلطان محمود الثاني . وإذا كان « المرأة » يظهر مقدرة خوجة التاريخية والسياسية فإن « إتحاف المنصفين » يظهر مقدراته العلمية والدينية .

من الواضح أن خوجة يحتاج إلى أكثر من بحث ، فحياته خصبة ، وإطلاعه واسع ، وآماله عريضة ، وعلاقاته كثيرة وليس ما ذكرنا عنه سوى خلاصة علاقاته وبعض الخطوط من حياته . أما آراؤه وأفكاره وأهدافه فقد تناولناها في « الحركة الوطنية الجزائرية »^(٢) . وعسى أن يتاح لنا الوقت لإعطائه حقه من الدراسة والعناية . والشيء الذي نريد أن نخلص إليه أنه بنهاية خوجة انتهت حركة (اللجنة المغربية) التي كانت تضم العناصر التاجرة والمثقفة والتي حاولت أن تلعب دوراً خطراً بالوقوف بين عهدين عثماني وفرنسي . ولعل رومانتيكية خوجة واعتدال بوضربة وعدم وجود قاعدة شعبية قد ساهمت في تصفية هذه الحركة .

(١) حققه ونشره محمد بن عبد الكريم نشر الشركة الوطنية الجزائرية ١٩٦٨ .

(٢) طبع دار الآداب بيروت ١٩٦٩ ص ٣٧ - ٤٤ . من الذين درسوا آثار خوجة أيضاً عبد الجليل التميمي في كتاب (بحوث ووثائق) . والمجدير بالذكر أن محمد العربي الزبيرى قد ترجم (المرأة) إلى العربية . كما أن محمد بن عبد الكريم قد نشر عنه دراسة خاصة ، كما قام بترجمة (المرأة) أيضاً .

الفصل الخامس

مرابطون و ثوار

بعد توقيع معاهدة الاستسلام بين حسين باشا والكونت دي بورمون (٥ يوليو عام ١٨٣٠) وانتهاء المقاومة الرسمية ، بدأت المقاومة الشعبية التي كان على رأسها مرابطون يجمعون السياسة إلى الدين و ثوار لهم أطماع دنيوية حادة . ولما كان أهل المدينة قد فضلوا السلام على الحرب وقرروا عدم الوقوف في وجه الجيش الفرنسي ، فان عرب البادية من الفلاحين وعمال الأرض ورؤساء القبائل ورجال الدين قد قرروا المقاومة ومنع تقدم الجيش الفرنسي خارج المدينة . ومن الطبيعي أن يكون أول من اصطدم بالعدو ، خارج المدينة ، هم سكان متيجة الممتد من الساحل إلى جبال الأطلس .

كان هناك حوالي اثنتي عشرة قبيلة . لكل منها رئيس أوقائد . وأهمها بنو خليل ، والحشنة ، والسبت ، وبنرموسى . وبالإضافة إلى هذه القبائل كانت هناك مدن صغيرة منتشرة في السهل أهمها البليدة ، والقليلة ، وشرشال ، وبوفاريك ، وكان معظم السكان من المزارعين والتجار الصغار . وعندما شعرت القبائل والمدن المجاورة بالخطر تحالفت وقررت المقاومة ، ومن ثم ابتدأت سلسلة من الاصطدامات مع العدو وتحولت شيئاً فشيئاً إلى ثورة عامة . وقد ظهر خلال هذه الثورة زعماء لعبوا دوراً هاماً في السنوات الأولى من الاحتلال ، منهم ابن زعمون ، والحاج سيدى السعدى ، والحاج محي الدين بن المبارك ، ولم تكن المقاومة مقتصرة على هؤلاء العرب ، بل كان هناك في بقية الإدارة العثمانية مقاومون أمثال مصطفى بومزراق ، باى التيطرى ، وإبراهيم باى قسنطينة السابق .

من أوائل المقاومين ابن زعمون ، والواقع أننا لانعرف عنه إلا أشياء متفرقة غير كاملة لأن تكون صورة واضحة عن حياته وأفكاره . وقد حاول الفرنسيون دفن أخباره إلا ما كان منها مرتبطاً بانتصار جيشهم . كان ابن زعمون من قبيلة فليسة وكان قد عزم على منع تقدم الجيش الفرنسي نحو البليدة فجمع عرب المنطقة وعرض عليهم القضية بما في ذلك مشروعاً بضمين حريتهم ووجودهم ودينهم في مقابل الاعتراف بالسلطة الفرنسية على مدينة الجزائر . كان ذلك في الشهر الأول من الاحتلال حين علم أن بورمون كان ينوي الزحف على البليدة . لذلك كتب إلى بورمون يطلب منه عدم التقدم إلا بعد توقيع معاهدة مع العرب تنظم العلاقة مع الفرنسيين . ولكن بورمون قرر الذهاب إلى البليدة على أية حال في ٢٥ يولية ، عام ١٨٣٠ على رأس جيش من حوالي ٢٠٠٠ من المشاة، وبعض مئات من الخيالة ، وبعض قطع المدفعية^(١) .

أصبح ابن زعمون صاحب نفوذ كبير في إقليم الجزائر للمقاومة الشديدة التي أبدتها في وجه تقدم العدو ، وكان تأثيره يزداد يوماً . وفي ٢٦ نوفمبر من نفس السنة ، أي أثناء إدارة كلوزيل ، هاجم ابن زعمون في جيش قوي مدينة البليدة التي ترك فيها الفرنسيون حامية بقيادة العقيد رولير Rulliere . وقد دخلت قواته المدينة ودارت معركة حامية من شارع إلى شارع ومن دار إلى دار مات في جرائها عدد كبير من الحامية الفرنسية ومن السكان أيضاً . وفي ٢٧ من نفس الشهر وصل كلوزيل نفسه مدينة البليدة قادماً من حملته الفاشلة على مدينة المدية عاصمة إقليم التيطري . وقد وجد كلوزيل مدينة البليدة « مليئة بالجنث » على حد تعبير أحد الكتاب ومن الذين قتلهم قوات ابن زعمون خمسون فرنسياً كانوا يتولون المدفعية . ويقال إن كلوزيل قد حزن لهم كثيراً وقرر في النهاية سحب القوات الفرنسية الباقية من البليدة

(١) أنظر دي رينو . « أخبار الجزائر » ج ١ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

وعدم احتلالها وعاد بجيشه إلى مدينة الجزائر (١) . وهذه المعركة هي التي جعلت كلوزيل يشك أيضاً في ولاء آغا العرب عندئذ وهو السيد حمدان ابن أمين السكة (٢) .

وكان الفشل الذي حل بالفرنسيين في المدينة وفي البلدة في خريف عام ١٨٣٠ قد قوى إيمان العرب بالنصر . وقد تقوى ساعد ابن زعمون بانضمام المرابط الحاج سيدي السعدى ودعوته للناس بالجهاد وحمل السلاح . وكانت مقاومة مصطفى بومزراق تزيد أيضاً في رفع الروح المعنوية . وقد توزعت هذه القوات في منطقة متيجة فكانت قوات ابن زعمون وسيدي السعدى تحارب على الجانب الأيمن لوادى الحراش أماقوات بومزراق فقد كانت تحارب في منطقة بوفاريك .

وخلال صيف ١٨٣١ هاجمت قوات ابن زعمون المراكز الفرنسية الأمامية وأشعلت النيران في حصاد المزرعة النموذجية (حوش حسن باشا) قرب وادى الحواش ، وهو الحصاد الأول الذي أعده الفرنسيون ليحتفلوا به بمناسبة مرور عام على وجودهم في الجزائر . وقد دار القتال عدة أيام حتى أصبحت العاصمة مهددة ، مما جعل القائد العام ، الجنرال برترين ، يخرج إلى المعركة بنفسه في جيش كبير يتكون من ست فرق عسكرية ، وجميع الفرسان الذين لديه ، وبعض المدفعية ، وهاجم برترين قوات ابن زعمون وسيدي السعدى عند مكان يسمى باسم المرابط سيدي أرزين (٣) . ولكن القوات العربية عندما شاهدت ضخامة الجيش الفرنسي انسحبت إلى الجبال المجاورة ولم تشتبك مع العدو . وقد عاد برترين إلى العاصمة ظاناً أنه قد وضع حداً للثورة ، ولكنه ماكاد يرجع حتى عادت القوات

(١) نفس المصدر ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) أنظر الفصل الخامس بمحضر الجزائر .

(٣) كذا ، والظاهر أن الاسم فيه تحريف لا نعرف أصله الآن .

العربية إلى الهجوم^(١).

ولكن ذلك لايعنى أن القوات العربية لم تعان أية هزيمة . ففي معركة بوفلويك الكبيرة خلال خريف ١٨٣١ انهزمت قوات ابن زعمون وتفرقت بسبب سوء التنظيم . وكان ابن زعمون قد غضب وتألم من سلوك جيشه خلال هذه المعركة فقرر الانسحاب إلى داره في فليسة وعدم التدخل في أى شيء .

وهكذا ظل معزلاً الشئون السياسية مدة طويلة^(٢) . وتكاد أخبار ابن زعمون تنقطع منذئذ وقد وجدنا رفيقه سيدى السعدى ينضم إلى الأمير عبد القادر ، ولكننا لاندرى ما إذا كان هو قد فعل ذلك أيضاً^(٣) . ونحن نجد في رسائل كلوزيل (سنة ١٨٣٥) بعض الرسائل الموجهة إلى ابن زعمون ومع ذلك فإن نهاية حياته ما تزال غامضة .

والحاج سيدى السعدى الذى سبق ذكره كان من أسرة مرابطة من مدينة الجزائر . وكان قد حج إلى مكة مما رفعه في أعين مواطنيه . ويقال إنه كان طموحاً متديناً شجاعاً ، ويبالغ أعداؤه فيقولون إنه كان يريد أن يخلف حسين باشا في الحكم ويطرد الفرنسيين من الجزائر . وكان سيدى السعدى قد ساهم مساهمة كبيرة في إثارة القبائل ضد فرنسا حين كان يدعو إلى الجهاد وحمل السلاح . وبعد دخول الفرنسيين مدينة الجزائر خرج منها وأقام في هذه القبائل يدعوهم إلى الثورة .

وإذا كان ابن زعمون صاحب سيف فإن سيدى السعدى كان صاحب

(١) دى رينو : ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٥٤ .

(٣) قادنا البحث إلى معرفة أن ابن زعمون قد انضم بجميع قواته وقبيلته (فليسة) إلى الأمير عبد القادر سنة ١٨٣٨ . ومن الجدير بالذكر أن ابن زعمون كان يتلقى الأوامر من الزعيم الروحى لقبائل حنتثة ، وهو الشيخ على بن عيسى أنظر بولسكى (العلم المثلث على الأطلس) - لندن ، ١٨٥٤ ص ٦٩ .

فكر ، لذلك كان موقفه عندئذ كموقف الشيخ الحداد من الحاج المقراني أثناء ثورة عام ١٨٧١ . وبفضل دعوته وتأثيره هاجم عرب متيجة المنتشرون في الفحص (الضواحي) المزارعين الأوربيين الذين بدأوا يستقرون في السهل . وقد قتلوا منهم عدداً كبيراً واضطروا الباقين إلى الفرار إلى العاصمة . وكان لهذه الأحداث أثر على الأوربيين فازدادوا خوفاً وانزعاجاً وغادروا مزارعهم وجلين . أما في المدينة نفسها فقد أغلق الأوربيون مؤسساتهم وبدأوا يفكرون في الرحيل إلى أوربا بيضائعهم الثمينة ، وأصبحوا يعتقدون أنه من الصعب مقاومة هذه الثورة العامة . وهكذا كان يظهر أن « المستعمرة الوليدة (الجزائر) كانت تشهد آخر أيامها » (١) .

كان الحاج السعدي يتجول بين القبائل ويدعوها إلى الثورة العامة ، وكان صوته مسموعاً لمكانته الدينية لأنه كان من المرابطين ، وقد علم القائد العام الفرنسي بتحركات السعدي بين القبائل وانضمام كل القواد (شيوخ القبائل) إلى الثورة ، ولكنه لم يهتم بأي شيء في بادئ الأمر . وزاد من سخط القبائل على الفرنسيين ما ارتكبه نحو قبيلة العوفية في ٧ أبريل عام ١٨٣٢ التي هاجمها ليلاً وأعدموها هن آخرها وحاكموا وأعدموا شيخها ، الربيعة ، رغم براءة القبيلة (٢) . بل إن أغا العرب ، الحاج محبي الدين ، قد انضم إلى الثورة ، رغم احتفاظه بالمنصب ، وترك الثوار بدعون إلى الجهاد في القليعة مقر أسرته ونشاطه .

وقد قرر القائد العام القضاء على الثورة فاتهم أغا العرب بالحيانة وطلبه

(١) نفس المصدر ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(٢) اتهمها الفرنسيون بالاعتداء على وفد فرحات بن سعيد الذي جاء يطلب التعاون مع الفرنسيين . أنظر جورج إيفر « حمدان بن عثمان خوجة » في « المجلة الأفريقية » عام ١٩١٣ ، ص ١٢٣ ؛ هامش ٣ .

أنظر أيضاً : دي رينو ؛ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ . وقد ذكر هذا المصدر أن رأس قائد العوفية قد أحضر هدية للدرق دي روفينو .

للمحاكمة ، وخرج هو بالجيش الفرنسي إلى بئر خادم . ومن هناك وجه جزءاً من الجيش إلى القليعة حيث أسره الأغا محيي الدين ، وإلى سوق علي ، قرب بوفاريك ، التي كانت مجمع الثوار . وقد اشترك في القتال الذي دار في بداية أكتوبر عام ١٨٣٢ ، كل من الجيش الفرنسي وفرقة (قناصة أفريقية) وفرقة (الزواف) الخاصة . وهي المعركة التي انهزم فيها الثوار وانسحبوا إلى الجبال والمدن المجاورة ، واعتزل على أثرها ابن زعمون ، والتحق بعدها الحاج سيدي السعدى بالأمير عبد القادر ليواصل جهاده ضد الفرنسيين (١) . كما أن الأغا محيي الدين قد فر وانضم إلى الأمير عبد القادر وأصبح خليفة له في مدينة مليانة (٢) .

والحديث عن الثورة في العهد الأول من الاحتلال يقودنا إلى الحديث عن الأغا محيي الدين بن المبارك ، مرابط مدينة القليعة . ويذكر المؤرخون الفرنسيون أنه كان للقائد الفرنسي العام ، الجنرال برترين ، الذي كان متولياً سنة ١٨٣١ ، سياسة مهادنة نحو العرب فاستنصح حضر مدينة الجزائر فنصحوه بتعيين الحاج محيي الدين بن الصغير بن سيدي علي مبارك أغا على العرب في منطقة سهل متيجة . وقد سبقه في هذا المنصب في العهد الفرنسي الأغا حمدان بن أمين السكة الذي عينه بورمون ، ثم جاء كلوزيل فعزل حمدان هذا وولى مكانه فرنسياً يدعى العقيد مانديري Mendiari . ولكن برترين الذي خلف كلوزيل أراد أن يتقرب من العرب فعين عليهم أغا منهم ، ظاناً أن ذلك يكفي للقضاء على الثورة والمقاومة . ويبدو أن القائد العام قد أحسن الاختيار لأن الحاج محيي الدين كان من أسرة مرابطة عريقة وذات نفوذ في القليعة وما حولها . ولكن محيي الدين لم يقبل المنصب بدون شرط . فقد تعهدت له فرنسا بمبلغ ٧٠,٠٠٠ فرنك سنوياً . وتعهد

(١) دي رينو ، ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) شارل أندري جوليان « تاريخ الجزائر المعاصرة » (باريس عام ١٩٦٤) ،

لها هو ببقاء العرب حيث هم بشرط أن يبقى الفرنسيون حيث هم أيضاً .
وبعبارة أخرى كان هذا الشرط تجميداً للأوضاع وأصبح الفرنسيون بمقتضاه
محاصرين في مدينة الجزائر (١) .

قام الأغا محيي الدين بالتزامه خلال سنة ١٨٣١ فكان كل من الطرفين
ملتزماً بحدوده . وكان الأغا يوصي في جميع رسائله التي يوجهها إلى القائد
العام بعدم السماح لأي فرنسي أن يذهب أو يتصل بالأهالي ، وكان يصر على
أن يكون هو الصلة الوحيدة بين العرب والفرنسيين . ويذكر بعض
المؤرخين أن مراسلاته القليلة قد أصبحت هي وسيلة الفرنسيين الوحيدة
للتعرف على أحوال العرب (٢) . كان الأغا محيي الدين يمتاز بالحكمة والورع
والنظام . وكان العرب في المنطقة يحترمون له لأصله وشخصيته القوية . وكانت
سمعته وسلطته ونظامه هي التي استطاعت أن تضع حداً للفوضى ولولاها
حين . وقد عين وعزل بعض رؤساء القبائل . فعين الحاج محمد الخفي على
قبائل الحشنة خلفاً لابن العمري الذي قتل أثناء الثورة ، وأبقى أحمد بن
أورشيف على بني موسى ، ومسعود بن عبد الواد على قبيلة السبت ،
وكلا الرجلين الأخيرين كان قد شارك في الثورة ضد فرنسا . وعين أيضاً
العربي بن موسى على بني خليل خلفاً لمحمد بن الشرق الذي تخلى عن منصبه
بعد عزل حمدان بن أمين السكة من منصبه (أغا العرب) .

غير أن تصرفات الأغا محيي الدين المستقلة قد جردت الفرنسيين من أية
صلة مع الأهالي وجعلت موقفهم سلبياً . وقد قاد ذلك إلى اتهام الأغا بأنه
كان يعمل لحسابه الخاص وأنه كان يتصل بالقبائل لتشجيعها على الثورة ضد
فرنسا ، وأنه عندما قامت هذه الثورة العامة قد انضم إليها سراً ، رغم أنه

(١) دي رينو ، ص ٢٠٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ . عثرنا على بعض هذه المراسلات في الأرشيف
الوطني الفرنسي ، وسنعملها إن شاء الله في الجزء الأول من كتابنا (الحركة الوطنية
الجزائرية) .

كان في الظاهر يظهر الإخلاص لفرنسا ويدعى العجز عن القيام بمهمته . كان الأغا محيي الدين قد تأثر بمحادثة العوفية (ربيع سنة ١٨٣٢) مثل بقية العرب ، وكانت هذه واحدة من سلسلة وقائع ارتكبتها الدوق دي روفيفو Rovigo القائد العام الجديد ضد الأهالي . وبدا منذئذ الخلاف بين القائد العام وبين أغا العرب الحاج محيي الدين . فأوقفه القائد العام عن عمله ، وعين حمدان بن عثمان خوجة ليكون واسطة بينه وبين الأغا ، وخصص له شرطة تضايقه وتتبع أخباره وتراقب أصدقائه ، وأبطل العمل بالاتفاق (العرب في مكانهم والفرنسيون في مكانهم) وقرر أن يتصل بالعرب مباشرة متجاهلا سلطة الأغا . فكانت هذه الإجراءات فاتحة عهد من الخصومة بين القائد والأغا محيي الدين (١) .

أرسل دي روفيفو أحد رجاله ، وهو الجنرال بروسار Brossard إلى مدينة القليعة على رأس جيش كبير لمحاربة الثوار هناك ولإلقاء القبض على الأغا محيي الدين وحمله إلى مدينة الجزائر ليواجه المحاكمة . ولكن الأغا كان قد أحس بما يببئ له فلجأ إلى قبيلة بني مناد . وعندما لم يجد بروسار الأغا الذي يبحث عنه ذهب إلى أسرته وحمل اثنين منها رهينتين إلى الجزائر وهما سيدي علال وسيدي محمد ، إينا عم الأغا ، وكلاهما مرابط ، وكلاهما « رجل سلام وخير » ولاسيما الأخير منهما ، وظلا سجينين في الجزائر إلى زمن إدارة الجنرال فوارول Voirol ، أي أكثر من سبعة شهور . ومن جهة أخرى سجن الفرنسيون مساعد الأغا ، وهو المسمى حميدة الذي جاء إلى الجزائر حاملا رسالة إلى القائد العام من الأغا ولكن دي روفيفو الذي كان يشك في إخلاص الأغا احتجز مساعده وقرر محاكمته . وتذكر المصادر الفرنسية أن السيد حميدة قد أصابه خوف كبير من المحاكمة فمات

من نبي مناد ظل الأغا محيي الدين يكتب إلى القائد العام يعلن براءته من الاتهام الموجه إليه ويشرح موقفه . وعندما لم تجد الرسائل إلى القائد العام كتب الأغا مباشرة إلى الملك الفرنسي يعبر له عن براءته وإخلاصه . كما كتب إلى وزير الحربية . منها الرسالة التي وجهها بتاريخ ٢٤ يولية عام ١٨٣٢ إلى الملك الفرنسي يخاطبه فيها باسم العرب الذين تجمعوا حوله ويطلبه بوضع حد لحكم دي روفينو وإحلال العدل الذي وعدت به فرنسا الجزائريين^(٢) . ومن ذلك رسالة وجهها إلى وزير الحربية بتاريخ ٢١ أكتوبر عام ١٨٣٢ اشتكى فيها من القائد العام واتهمه بارتكاب الأخطاء والاستماع إلى أنصار عودة الحكم التركي إلى الجزائر ، والعمل ضد كل ما يكتبه إليه من نصائح وآراء تخص العلاقات مع العرب^(٣) .

وبدلاً من أن يبدأ الدوق دي روفينو عهداً جديداً من المصالحة مع العرب عمد إلى سياسة العنف نحوهم . فبعد حادثة العوفية حاول القضاء على الأغا محيي الدين بتكليف أحد المترجمين بالبحث له عن شخص يقوم باغتيال الأغا^(٤) . وقرر أيضاً معاقبة مدينتي البليدة والقليلة على تعصدهما للثورة بغرامة قدرها مليون ومائة ألف فرنك . كان عدد سكان القليلة لا يتجاوز ١,٥٠٠ نسمة . ولم تدفع القليلة من المبلغ سوى عشرة آلاف فرنك دفعها أسرة ابن المبارك التي كان زعيمها في السجن

(١) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ . ولعل موته لم يكن بسبب الخوف كما تدعى المصادر الفرنسية .

(٢) دار المحفوظات (الأرشيف) الوطنية في باريس ، رقم B . ١٦٧٠ . ٨٠ . F

(٣) نفس المصدر ، ونفس الرقم . ونحن نفهم من ذلك أن الأغا لم يكن من أنصار الحكم العثماني في الجزائر ، وأنه كان ، كالأمير عبد القادر ، من أنصار الحكم الوطني

(٤) دي رينو ، ص ٢٥٤ .

بالجزائر . ولم تدفع البليدة سوى ١,٤٠٠ فرنك قدمها حاكمها في عهد
فرارول خليفة دي روفيغوز.

أراد الدوق أيضاً أن ينظم الشئون العربية بنفسه مادام لا يعترف
بوساطة الأغا محيي الدين . حاول أولاً أن يعين السيد أحمد بن شنعان الذي
كان من قبيلة بني جاد والذي قال الفرنسيون إنه اتصل بهم عشية معركة
اسطاوبيلي (١٩ يونيو عام ١٨٣٠) (١) ، خلفاً للأغا محيي الدين . ولكن ابن
شنعان لم يرحب به أهل المنطقة ، وحين أراد من أهل البليدة أن يقبلوه حاكماً
عليهم رفضوه وهددوه . لذلك لجأ إلى العاصمة بعد أن أقام في البليدة بعض
الوقت . وعدل الدوق عن تعيينه . لكنه قرر القيام بحملة ضد البليدة فهرب أهلها
منها إلى الجبال المجاورة ودخلها الجيش الفرنسي وعاث فيها فساداً ثم رجع
إلى العاصمة مكللاً بالعار لا بالغار كما يقول الفرنسيون أنفسهم (٢) . كما قرر
الدوق تعيين رؤساء جدد على القبائل غير موالين للأغا محيي الدين . فعين
على بني موسى ابن رباح ، وعين على بني خليل سي حمود ، وأبقى على
الحشنة السيد الحاج المحفي .

وقد ارتكب الدوق حادثاً كان له أثر بعيد على اتصالات بين العرب
والفرنسيين . فقد كان قد اتصل بتقارير تفيد أن العربي بن موسى قائد بني
خليل ، ومسعود بن عبد الواد قائد السبت كانا عدوين لدودين لفرنسا وأنهما
كانا مستعدين لإثارة العرب ضدها . أراد الدوق أن يستدرجها إلى الجزائر
التي لم يدخلها منذ فترة طويلة . فكتب بتاريخ ٦ أكتوبر عام ١٨٣٢ إلى
أهل البليدة يطلب منهم إرسال وفد إلى الجزائر فيه القائدان المذكوران ،
بالإضافة إلى أشخاص آخرين . ولكن القائدين شعرا بالمكيدة فترددا في
الذهاب واشترطا الأمان . أرسل الدوق إليهما الأمان عن طريق صديقهما

(١) أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٥٦ .

الحاج المخفي الذي لايشكان في نيته . وجاء معهما المخفي إلى الجزائر ، ولكن بمجرد وصولها اعتقلا وقيدا مكبلين إلى السجن . وقد تأثر صديقهما المخفي لذلك واحتج وطلب من الفرنسيين اتهامه مثلهما ومد يديه إلى القيد معهما .

ورغم أن كثيراً من الرسائل من القبائل قد وصلت إلى الدوق تطالب بإطلاق سراح القائدين مسعود بن عبد الواد والعربي بن موسى فان الدوق لم يرضخ . وقد جاء بقضاة حاكموها ونفذ الفرنسيون فيهما حكم الإعدام خلال فبراير عام ١٨٣٣ ، أي قبل حوالي شهر واحد من مغادرة الدوق الجزائر نهائياً ، وقد مات في باريس خلال يونية من نفس السنة ، يعاني كما يقول الذين درسوا حياته من «أزمة ضمير» .

أما الأغا محيي الدين ، الذي كان يريد له الدوق نفس المصير ، فقد شعر بالخطر فانضم إلى الأمير عبد القادر . وقد عينه هذا خليفة له على مدينة مليانة ، وأصبح من المقاومين البارزين . ولكن بقية حياته مازلنا نجهلها (١) .

وهناك شخصية عربية أخرى غريبة الأطوار والتصرفات في هذه الأثناء ذلك هو فرحات بن سعيد شيخ العرب في منطقة الزاب الصحراوية . كان فرحات قد عين شيخاً على العرب من طرف إبراهيم باي قسنطينة السابق وعزل خصمه ابن قانة . كان شخصية طموح لايبالي بالوسائل إذا كانت توصله إلى أهدافه . ثار سنة ١٨٢١ ولكن صدر عنه العفو وبقي نفوذه الكبير في الجنوب . وكان هناك تنافس خطير بين أسرته وأسرة بن قانة سالت من جرائه دماء غزيرة . وعندما ولي الحاج أحمد بابا على قسنطينة عزل فرحات وعين خصمه ابن قانة شيخاً على العرب . وكان ابن قانة صهراً للحاج أحمد .

(١) عن دور وسكانة محيي الدين (الأغا) لدى الأمير عبد القادر أنظر محمد باشا (تحفة الزائر) ، ط . الاسكندرية ، سنة ١٩٠٣ .

ولكن فرحات ثار واغتم فرصة وجود الفرنسيين في الجزائر وحاول تجنيد كل العوامل للإطاحة بالحاج أحمد .

تعاون فرحات أولاً مع الباي إبراهيم الذي كان يحاول هو أيضاً استعادة مكانته المفقودة . وعندما لم يجد في إبراهيم القوة الحقيقية التي تطيح بالحاج أحمد لجأ إلى الفرنسيين . أرسل إليهم وفداً إلى مدينة الجزائر يقترح على الدوق دي روفيجو التحالف على أن يهاجم الفرنسيون قسنطينة ويساعدهم هو (فرحات) بجيش كبير من القبائل . احتفى الدوق بالوفد وجعل منه حادثاً كبيراً ولكنه رد على فرحات بجواب غامض^(١) . ولعله فعل ذلك لأنه كان في نفس الوقت يفاوض الحاج أحمد على الاعتراف بالسيادة الفرنسية وإبقائه في مكانه حاكماً على قسنطينة .

وعلى أية حال فإن فرحات لم يحصل على ما كان يريد من الفرنسيين فبدأ اتصالات أخرى مع الأمير عبد القادر . وبعد مفاوضات اعترف به الأمير شيخاً على العرب وأمدّه بالسلاح والتأييد . ويبدو أن فرحات الذي كان يحارب الحاج أحمد والفرنسيين في نفس الوقت كان يحارب من أجل قضية شخصية لا قضية وطنية ، رغم أن الغبار مازال يغطي كثيراً من الحقائق عن هذه الشخصية^(٢) .

* * *

(١) كان وفد فرحات بن سعيد سبباً في حادثة قبيلة العوفية ، لأن الوفد قد تعرض إلى المهانة أثناء عودته فانتقم له الدوق متهماً بذلك قبيلة العوفية .

(٢) أنظر عن فرحات بن سعيد « مذكرات الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة » نشر وتعليق إيمري « المجلة الأفريقية » ١٩٤٩ . أنظر أيضاً كتاب بو عزيز بن قانا « أسرة من القواد للصحراويين » ، (بالفرنسية ، الجزائر ، ١٩٣٠) أيضاً دي رينو ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

الفصل السادس

اللجنة الأفريقية

هناك عدة أسباب جعلت الحكومة الفرنسية ترسل لجنة تحقيق إلى الجزائر لتعاین الوضع وتقدم تقريراً عنه يتضمن اقتراحات واضحة حول مستقبل البلاد . من ذلك : المناقشة الحادة التي جرت في البرلمان حول تخصيص ميزانية لمواصلة الحرب في الجزائر ، والحملة التي قام بها بعض الجزائريين المنفيين ، وخصوصاً حمدان خوجة ، ضد تصرفات الإدارة الفرنسية في الجزائر ، وضغط الرأي العام الأوربي على فرنسا للإعلان عن موقفها الرسمي من الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر .

وافق ملك الفرنسيين ، لويس فيليب ، على هذه اللجنة ، التي أصبحت تعرف باسم اللجنة الأفريقية ، بتاريخ ٧ جويليه ١٨٣٣ ، بناء على تقرير قدمه إليه وزير الحربية . المارشال سولت soulst وقد أعلن رسمياً أن هدف اللجنة هو جمع المعلومات التي تنير الحكومة عن حالة الجزائر الحاضرة وعن مستقبلها . وفي نفس الوقت قضى الملك أن ينضم أعضاء اللجنة المذكورة إلى لجنة أخرى تتكون بعد عودة اللجنة الأولى إلى فرنسا .

والجدير بالذكر أن الحكومة قد أعطت إلى اللجنة « تعليقات » تتضمن النقاط التي تريد منها التعرف عليها وتطلب منها إيجاد حلول للمشاكل الهامة التي كانت تواجهها الجزائر . كما أعطتها « برنامج » عمل مفصل تسير على ضوئه . ومن السهل أن يستنتج المرء ، من « التعليقات » و « البرنامج » ، أن الحكومة الفرنسية كانت قد قررت مسبقاً ماذا ستفعل بالجزائر وأن إرسال

اللجنة المذكورة ما هو إلا محاولة لإعطاء موقفها صورة واسعة شعبية . وكان من الممكن أن تعلن الحكومة عن موقفها نحو الجزائر دون إرسال اللجنة .

وصلت اللجنة إلى الجزائر بتاريخ ٢ سبتمبر ١٨٣٣ . وكان رئيسها هو الجنرال بوني Bonnet وكاتبها هو السيد بيسكاتوري Piscatory النائب في البرلمان . وفي اليوم التالي استقبلت اللجنة ممثلي السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر كما استقبلت أعضاء الغرفة التجارية ولجنة استعمار الأراضي . ومن الذين استقبلتهم أيضاً وفود عن المستوطنين الفرنسيين (الكولون) ، وعن التجار الأوربيين ، وعن أعيان العرب الحضريين (المور) ، بالإضافة إلى وفد عن يهود الجزائر . والهدف من هذه الاستقبالات هو توضيح مهمة اللجنة وتهدئة الخواطر . والملاحظ أن اللجنة تفادت التصريح بأي شيء فيه التزام أو يعرقل حرية الرأي بالنسبة لأعضائها (١) .

وفي ٦ من الشهر المذكور عقدت اللجنة أول جلسة عمل قسمت خلالها الأعمال حسب اختصاصات الأعضاء . ونتيجة لذلك اختص الجنرال بوني بالمسائل العسكرية ، والجنرال مونفور Montfort بالطرق والقناطر ، والسيد دوفال داني D. Dailly بالبحرية ، والسيد لورانس Laurence بالإدارة والتشريع والقضاء ، والسيد دويبر سار D. Auberssart بالمالية والضرائب والعقارات ، والسيد رينار Reynard بالتجارة والصناعة والجمارك . والسيد دي لاينسونييه de la pinsonnière بالزراعة واستغلال الأرض (الاستعمار) . ويتضح من تقسيم الأعمال اهتمام اللجنة بالمسائل التي ستقدم تقارير عنها إلى الحكومة أثر عودتها إلى فرنسا .

كانت « التعليقات » التي سلمتها الحكومة إلى اللجنة تحتوي على ٢٤ صفحة

(١) اللجنة الأفريقية ، « باريس ١٨٣٤ » (محاضر) ، ج ٢ ، ص ١ .

وفيها أسئلة كان على اللجنة أن تجيب عليها ، ومنها : هل تحتفظ فرنسا بالجزائر أو تتخلى عنها ، وفي كلا الحالتين ما فائدة فرنسا ؟ ثم ما طريقة العمل إذا كان الاحتفاظ هو الحل المقترح ، وما الوسائل التي على الحكومة استعمالها لتنفيذ الاقتراح ؟ ومن جهة أخرى تفتضي التعليقات أن توضح اللجنة جميع أوجه الحالة الراهنة في الجزائر . وإلى جانب ذلك تحتوي «التعليقات» على وصف هام لحالة وطبقات السكان الجزائريين وحالة الأراضي . ونلاحظ أن «التعليقات» تميل إلى الرأي القائل بالاحتفاظ بالجزائر ، وكأن مهمة اللجنة هي البحث عن وسائل الاحتفاظ بالجزائر في ضوء تجارب السنوات السابقة وليس الإجابة على ما إذا كان الاحتفاظ جائزاً ، أو ممكناً .

وقد تنقلت اللجنة في مدينة الجزائر وضواحيها فزارت المؤسسات العامة وسهل متيجة متنقلة من الحمير (وادي الحميس) إلى البلدة . وأثناء ذلك زارت المراكز العسكرية وتنقلت في الطرق الجديدة باحثة عن المنشآت الصناعية التي قيل لها أنها كانت موجودة . وفي ١٤ من الشهر المذكور رحلت اللجنة إلى عنابة وزارت أيضاً بعض مناطقها التي أصبحت بيد الفرنسيين . وفي ٤ أكتوبر ذهبت إلى مدينة وهران وتنقلت في ضواحيها ، وزارت خليج أرزيو في ١٥ أكتوبر . وحاولت زيارة مستغانم ولكنها لم تنجح وفي ١٦ منه زار بعض أعضائها مدينة بجاية التي استولى عليها الفرنسيون حديثاً . وأخيراً عادت اللجنة إلى مدينة الجزائر في ٢٣ أكتوبر .

عقدت اللجنة بجميع أعضائها جلسة عمل في ٢٤ أكتوبر بمدينة الجزائر وبلغ عدد الجلسات التي عقدها حوالي ٣٠ جلسة . وفي كل جلسة كانت تناقش عدداً من المسائل وتستمع إلى تقارير الأعضاء الذين تورى كل منها دراسة قضية بعينها تدخل في اختصاصه . وهكذا كانت هناك تقارير عن استغلال الأراضي (الاستعمار) ، وعن البحرية ، وعن الحالة العسكرية وعن الأشغال العامة .

كانت « العلاقات مع العرب » هي موضوع جدول الأعمال في جلسة ٢٨ أكتوبر . وقد افتتح أحد الأعضاء باقتراح مناقشة الموضوع من ثلاث زوايا :

(١) اتباع سياسة اللين وحسن المعاملة نحو العرب إلى أن يندمجوا في السكان الأوربيين .

(٢) مراصلة الحرب ضدهم بلا هوادة إلى أن يفنوا أو يتقهقروا من المناطق التي احتلها أو سيحتلها الفرنسيون .

(٣) إحلال التشريعات الفرنسية محل التشريعات المحلية بهدف إبعاد العرب تدريجياً من المناطق التي تدخل تحت السيطرة الفرنسية .

ودارت المناقشة حول هذه النقاط فقال بعضهم باتباع سياسة عادلة نحو العرب لأن فرنسا قد التزمت لهم بذلك فاذا هاجروا بعد ذلك من المناطق التي تخضع للفرنسيين فذلك شأنهم . وطالب آخر باستعمال طرق تضطر العرب إلى الهجرة من المناطق المحتلة ، وقال إن المعاهدات التي تربطنا بالسكان يجب أن تكون « استراتيجية حرب وليست سلاماً دائماً » معهم^(١) . واعترف ثالث بجهله حالة العرب عندئذ قائلاً إن المعلومات التي لدى اللجنة لا تكفي للإجابة على السؤال المطروح وهو هل يمكن لفرنسا تكوين علاقات ودية مع العرب ؟ « وكان من رأى بعضهم استخدام القوة والشدة مع العرب وعزلهم عن الأسواق والمراكز الفرنسية ، بينما رأى آخرون إمكانية كسب ود العرب عن طريق فتح مجال العمل في المنشآت الفرنسية .

طلبت « التعليقات » إلى اللجنة أيضاً الإجابة على ما إذا كان يمكن لفرنسا أن تسلك نحو العرب نفس السياسة التي اتبعتها الأتراك معهم . وأثناء المناقشة قال أحد أعضاء اللجنة بأنه يجب على فرنسا أن لا تتبع نظام الأتراك لأن هذا النظام لا يتناسب جملة وتفصيلاً مع التقاليد والنظم الفرنسية ، فالأتراك

(١) إشارة إلى اتفاق حسين - بورمون يوم ٤ يوليو ١٨٣٠ ، وإلى اتفاق الأغا

محي الدين - برتزين سنة ١٨٣١ . الخ .

بناء على هذا الرأي ، كانوا على دين وتقاليد وعادات ووجهات نظر شبيهة بالتي كانت لدى العرب ، وليس كذلك الحال بالنسبة لفرنسا . وقال آخر إن نظام الأتراك القديم لا يتناسب مع ما تفكر فيه فرنسا حاليا وهو الاستعمار وإحلال جالية غربية محل السكان الأصليين . أما احتلال الأتراك للجزائر ، بناء على هذا الرأي ، فقد كان باسم القرصنة فقط ، وليس باسم وضع نظام اجتماعي واقتصادي شأن فرنسا عندئذ . وميز بعضهم فقال إنه يمكن الاستفادة من النظام التركي في الجزائر من الوجة العسكرية فقط ، أي فرض السيطرة التركية بالقوة ، وهو ما يجب في نظره ، أن تستفيد منه فرنسا في علاقاتها الجديدة مع العرب .

ومن النقاط التي ناقشها اللجنة قضية جنسية المستوطنين الذين سيسمح لهم بدخول الجزائر . وكان ذلك في جلسة ٢٩ أكتوبر . وقد طرح السؤال بالكيفية الآتية : هل يسمح بدخول الجزائر للفرنسيين فقط أو يسمح لجميع الأجناس بلامتياز ؟ وإذا سمح للجميع فما الشروط التي يجب أن تتوفر في غير الفرنسيين الذين يرغبون في استيطان الجزائر ؟ وبعد مناقشة طويلة قررت اللجنة حرية دخول جميع الأجناس إلى الجزائر دون تمييز الأصل ، ولكن الأولوية أعطيت للمزارعين وأصحاب الحرف والمؤهلات الخاصة .

كذلك ناقشت اللجنة السلطة الفرنسية في الجزائر : هل تكون سلطة عسكرية ومدنية أو إحداهما فقط ؟ وفي جلسة أول نوفمبر قررت اللجنة تركيز جميع السلطات الفرنسية في الجزائر . سواء كانت عسكرية أو مدنية ، في سلطة عليا واحدة ، وهي سلطة (الحاكم العلم) ، الذي اقترحت خلق منصبه . ومن القضايا المتصلة بهذا الموضوع صلة كل وزارة فرنسية بالحاكم العام في الجزائر ، ثم صلاحيات الحاكم العام نفسه وصلاحيات (المجلس الإداري) الذي يساعده في مهمته . ومن رأى اللجنة أن الحاكم العام يستمد سلطانه من مجلس الوزراء الفرنسي في جميع القضايا الكلية . أما القضايا الجزئية

فيتلقى سلطاته فيها من كل وزارة على حدة ، أى على غرار ما كان جاريا به العمل في فرنسا نفسها .

وقد رأت اللجنة خلق مجلس إدارى من قائد الجيش الفرنسى في الجزائر ومن المتصرف المدنى والمتصرف العسكرى والموظف القضائى السامى . ويرأس الحاكم العام هذا المجلس الذى لن تكون مهمته سوى استشارية بالدرجة الأولى . أما سلطات الحاكم العام فتتمليها الظروف وطبقا للقضايا المطروحة . وعلى أية حال فإن الحاكم العام يعمل بالتعاون مع المجلس الإدارى وبالتنسيق مع الحكومة في باريس . ومن الجدير بالذكر أن اللجنة رأت تركيز السلطة الفرنسية في مدينة الجزائر بحيث تتصل جميع المناطق المحتلة بمدينة الجزائر قبل اتصالها بباريس ^(١) .

أما بخصوص النظام البلدى فقد اقترحت اللجنة بشأن الجزائر تطبيق ما كان جاريا به العمل في فرنسا نفسها قبل ١٨٣١ . ومن رأيها إشراك العرب في (المجلس البلدى) بشرط أن لا يتجاوز عددهم عدد الفرنسيين فيه . واقترحت أن تكون للبلديات ميزانية خاصة . وكان من رأيها الإسراع بتنظيم المجلس البلدى في مدينة الجزائر وتنظيم المناطق المحيطة بها في بلديات ريفية . ثم عاجلت اللجنة قضايا الضرائب عامة . والضريبة الخاصة بالعرب ، وشئون القضاء المدنى والجنائى ، وحالة التجارة والجمارك ، ونظام الزراعة وخطة الاستعمار المطبقة عندئذ .

ومن الذين استمعت إليهم اللجنة من لعرب وسجلت إجابتهم في محضر الجلسات السيد مصطفى بن الكبايطى ، الذى كان عندئذ متوليا شئون الإفتاء على المذهب المالكى . وقد استجوبه رئيس اللجنة في الجلسة الخاصة بمناقشة العدالة والقضاء . وإجابة ابن الكبايطى تناولت قضايا غير سياسية في ظاهرها كوقوف التشريع الإسلامى من حقوق الرجل والمرأة ونظام الملكية ، والزواج

والطلاق ، وإجراءات الأحكام القضائية(١).

عادت اللجنة الأفريقية إلى فرنسا في ٩ نوفمبر ، ١٨٣٣ ، وقدمت تقاريرها إلى الحكومة الفرنسية مضيئة إليها اقتراحات واضحة حول مستقبل الجزائر ومستقبل فرنسا هناك . وأهم الاقتراحات هو أن اللجنة رأت ضرورة الاحتفاظ بالجزائر التي أطلقت عليها اسم « الممتلكات الفرنسية في أفريقية » . وقد سبق أن لاحظنا أن ذلك هو هدف الحكومة منذ تكوين اللجنة وتزويدها « بتعليمات » و« برنامج » يحملان رغبة الحكومة في الانتهاء إلى هذه النتيجة . وفي الحال قامت الحكومة بتقديم تلك التقارير والاقتراحات إلى لجنة جديدة موسعة تشكلت بتاريخ ١٢ ديسمبر ، ١٨٣٣ .

كانت اللجنة الجديدة تتألف من ١٩ شخصا برئاسة الدوق ديكايزيس Decazes الذي كان من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي . ومن بين أعضائها كل أعضاء اللجنة الأولى الثانية ، واللجنة الثانية كأولى تتكون من عسكريين ومدنيين مراعى فيهم الاهتمام والتخصص بالمشاكل المعروضة الناجمة عن احتلال الجزائر . وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى في ٢٢ ديسمبر ١٨٣٣ . وفي الجلسة الثانية (٥ جانفي - يناير ١٨٣٤) انتخبت كاتبها فكان السيد بيسكاتوري الذي سبقت إليه الإشارة والذي كان كاتب اللجنة الأولى . وفي جلسة ٦ جانفي وافقت على طريقة العمل وهي الاستماع أولاً إلى محاضر جلسات اللجنة الأولى والاستماع أيضاً إلى قراءة مختلف التقارير الملحقة بالمحاضر المذكورة . وبعد ذلك يتحدث أعضاء اللجنة الأولى عن انطباعاتهم في الجزائر . والجدير بالذكر أن اللجنة الثانية طلبت من وزير الحرية أن يمدّها بجدول مفصل عن الأعمال الإدارية التي قامت بها الحكومة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال . والواقع أن تعاون الحكومة مع هذه

(١) أنظر إجابته في نفس المصدر ص ١٤٠ - ١٤٣ .

اللجنة لم يكن أقل وضوحاً من تعاونها مع اللجنة الأولى . وسنرى أمثلة أخرى لهذا التعاون بين الطرفين .

وعلى أية حال فقد عقدت اللجنة الثانية حوالي ٥٦ جلسة . وكانت مناقشاتها تطول وتحدد كلما كان الموضوع عن الاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر ، أو عن استغلال الأرض (الاستعمار) ، أو عن الضرائب والجمارك والتجارة . والملاحظ أن اللجنة استمعت إلى أشخاص آخرين غير أعضائها ، عسكريين ومدنيين ، مؤيدين ومعارضين للاحتفاظ بالجزائر . ومن الذين استمعت إليهم اللجنة عدد من الجزائريين الذين كانوا عندئذ منفيين من بلادهم . وسنذكر إجابة بعضهم في مكان آخر من هذا العمل (١) . وهناك عدد من الأشخاص لم يحضروا أمام اللجنة واكتفوا بالاعتذار مثل الجنرال كلوزيل Clauzel .

وفي الجلسة ١٧ أعلن الرئيس مناقشة الموضوع الهام الذي كان على اللجنة أن تبت فيه ، وهو « الاحتفاظ أو التخلي » عن الجزائر ، وبمكنتنا أن نلاحظ أنه خلال جميع المناقشات ، سواء في اللجنة الأولى أو الثانية ، لم تكن الآراء فقط في صالح الاحتفاظ بالجزائر ولكن كانت أيضاً في صالح الاستعمار ، أي استغلال الأرض والسيطرة التامة على جميع ثروات البلاد . غير أنه يجب استثناء قلة نادرة من الأصوات التي كان أصحابها يرون ضرورة التخلي التام عن الجزائر أو الاحتفاظ بها جزئياً فقط كالاحتفاظ بالمناطق الساحلية . وفي الجلسة المذكورة لخص بعضهم رأي اللجنة الأولى بخصوص هذا الموضوع في العبارات الآتية « من الفائدة الاحتفاظ بالجزائر . الاحتفاظ بها أمر مستحسن ، من الضروري الاحتفاظ بها » . إذن فرأى اللجنة الأولى هو الاحتفاظ بالجزائر ، ولكن درجات ذلك تمتد من الفائدة إلى الاستحسان إلى الضرورة .

(١) أنظر الفصل السابع .

وأثناء الجلسة التالية (٢٨ جانفي ، ١٨٣٤) ، التي خصصت أيضاً لمناقشة نفس الموضوع ، حضر المناقشة وزير البحرية بنفسه وجلس على المنصة إلى جانب رئيس اللجنة . وقد تدخل الوزير وأجاب على عدة أسئلة تتعلق بحركة الجنود في الجزائر والميزانية الضرورية سواء اتبعت فرنسا الاحتلال الجزئي أو الكلي . ونلاحظ هنا أن احتمال التخلي عن الجزائر لم يكن وارداً ، وأن حضور الوزير لهذه الجلسة بالذات كان تدخلاً مباشراً من الحكومة لتعزيز حجة المدافعين عن مبدأ الاحتفاظ بالجزائر . وبعبارة أخرى فاللجنة لم تكن محايدة ولكنها كانت وسيلة لتنفيذ برنامج الحكومة في الجزائر .

ومن الملاحظ أن اللجنة كانت تحت ضغط شديد من الخارج . فقد كانت تتصل برسائل شخصية من الذين شاركوا في الحملة ضد الجزائر ، وبتقارير إضافية من وزارتي البحرية والحرية ومن السلطات الفرنسية في الجزائر ، غير أننا نلاحظ غياب صوت العرب في هذا الصدد . ومن الممكن أن يكون قد كتبه « المكتب العربي » الذي أنشئ في الجزائر ليكون همزة الوصل بين العرب والسلطات الفرنسية . ومن الممكن أيضاً أن تكون المطالب والعرائض العربية مازالت في دار المحفوظات « الأرشيف » ضمن الوثائق التي لم تنشر بعد .

ويظهر من مناقشات أعضاء اللجنة أنهم كانوا يحاولون إيجاد طرق الاحتفاظ بالجزائر واحتلالها كاملة واستعمارها واستغلالها ، ولم يكونوا يناقشون ما إذا كان ذلك ممكناً . ونحن نجدهم قد ناقشوا ووافقوا على احتلال وهران وعنابة وبجاية ، وصوتوا على ميزانية الاحتلال وعلى عدد الجنود الضروريين للحفاظ على الاحتلال . ومما يلفت النظر أن رئيس اللجنة كان كثيراً ما يقرأ الوثائق والرسائل والتقارير التي يطالب أصحابها بضرورة احتلال الجزائر والاحتفاظ بها حتى قال أحد الأعضاء أثناء المناقشة (جلسة ٧ فبراير ١٨٣٤)

إنه يخشى أن تلك الوثائق ستؤثر تأثيراً كبيراً على حياد اللجنة وعلى قرارها النهائي (١) .

ومن المطالب التي تلقتها اللجنة وقرأها الرئيس على الأعضاء عريضة من مستوطني الجزائر (الكولون) . والجدير بالذكر أن كلوزيل هو الذي وجهها إلى اللجنة (جلسة ٤٨) ، لعله كان يقصد بها التأثير على الأعضاء كعامل من عوامل الضغط . وقد استمع الأعضاء إلى هذه العريضة «باهتمام» كبير ، ولاحظوا أن الأفكار التي احتوت عليها بخصوص تطبيق السياسة الفرنسية في الجزائر والسلطة المركزية المقترحة كانت تتشابه مع مقترحات اللجنة الأولى التي تقدمت بها إلى الحكومة عند عودتها . ومن جهة أخرى تقدم مجلس بلدية مرسيليا بمطالب مشابهة إلى وزير الحرية الذي أحالها بدوره إلى اللجنة . وقد استمع إليها الأعضاء «بنفس الاهتمام» أيضاً (٢) . وهكذا كانت اللجنة أمام ضغوط مختلف المجموعات الفرنسية ، سواء كانت في الجزائر أو في فرنسا ، في الحكم أو خارجه ٥

في إحدى الجلسات ناقشت اللجنة قضية هامة عندئذ ، وهي حالة ومصير الأملاك التي احتلها الفرنسيون وسكنوها أو استعملوها في المصالح العامة دون دفع الأجور المستحقة عليها . ولتوضيح الموقف قرأ الرئيس خلال الجلسة نص الاتفاق الجزائري - الفرنسي الذي وقعه حسين باشا والكونت دي بورمون . وزيادة في بلبله الأعضاء قرأ أحدهم ترجمة أخرى للاتفاق المذكور تختلف في بعض تعابيرها عن الترجمة الأولى التي قرأها الرئيس . ومما جاء في المناقشة أن أغلب الأثراك (الذين ضمن لهم الاتفاق حق الاحتفاظ بأموالهم) قد بقوا في الجزائر بعد الاحتلال ، • ولكن بعد ستة أسابيع

(١) نفس المصدر ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٢٧ .

أمر القائد العام الفرنسي بطردهم بدعوى أنهم كانوا يتآمرون لاستعادة السلطة ، وقد حملوا إلى أزمير أو الاسكندرية . وكان عددهم يبلغ ١,٥٠٠ شخص . أما نساؤهم وأطفالهم فقد بقوا في الجزائر . ونشير إلى أن هذه الحادثة ، أى تفريق الرجال عن نسايتهم وأطفالهم ، قد أثارت موجة سخط شديد ضد الفرنسيين في الجزائر واستنكرها الوطنيون ، أمثال حمدان خوجة في كتابه « المرأة »^(١) .

أما بخصوص تنظيم السلطة الفرنسية في الجزائر فإن اللجنة الثانية قد انتهت إلى نفس نتائج اللجنة الأولى تقريباً . فقد وافقت كالأولى على خلق منصب الحاكم العام ، ودرست علاقة سلطانه بالحكومة المركزية في باريس ، كما وافقت على إنشاء مجلس بلدى في مدينة الجزائر مكوناً من رئيس وأربعة مساعدين ، منهم يهودى ومسلم على الأقل . ومن جهة أخرى أعطت إلى الحاكم العام صلاحيات إدخال أعضاء من الجزائريين إلى المجلس البلدى المقترح متى رأى ذلك مناسباً . ومن رأى اللجنة أيضاً تكوين مجلس بلدية في كل من وهران وعنابة ، أما بجاية فلم تتخذ اللجنة حولها موقفاً عندئذ لأن الوضع فيها كان ما يزال غير واضح ولأن السلطة الفرنسية هناك غير مستقرة^(٢) .

ولعل موقف اللجنة من (معاهدة دى ميشال) التى وقعت بين الممثل الفرنسى والأمير عبد القادر يكشف عن نواياها الحقيقية نحو مصير الجزائر الذى كان من المفروض أن تخرج بتوصيات واضحة عنه . والجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الفرنسى هو الذى أرسل نسخة من المعاهدة إلى اللجنة للاطلاع عليها . وفى جلسة ٥١ (٧ أبريل ١٨٣٤) استمعت اللجنة إلى

(١) (المرأة) باريس ، ١٨٣٣ ، ص ٢٢٠ - ٢٢٢ وما يليها .

(٢) أما مدينة قسنطينة فما تزال تحت حكم الباي الحاج أحمد كما سنرى .

قراءة لتلك المعاهدة « باهتمام عظيم » حسبما جاء في المحضر . وفي شكرها لرئيس الوزراء على إرسال النسخة لاحظت وتأسفت له على أن المعاهدة لا تحمل دلالات واضحة عن خضوع الأمير عبد القادر لفرنسا واعترافه الرسمي الصريح بسيادتها في الجزائر . وقالت اللجنة أنها لا ترى في المعاهدة التزام الأمير بدفع جزية سنوية إلى فرنسا ، لأن الجزية ، بناء على رأي اللجنة ، هي علامة الخضوع عند العرب . ومادام العرب لم يلتزموا بذلك فإن اللجنة تخشى أن تكون هذه المعاهدة مجرد خطوة أولى سيتبعها الأمير بخطوات أخرى يطلب فيها تنازلات أكثر إنجائية من فرنسا^(١).

أما بخصوص أملاك مكة والمدينة ، التي هي مؤسسات دينية خيرية تحت إشراف وكلاء ، فإن اللجنة قد درستها أيضاً ووافقت على بعض الاقتراحات حولها . وقد قدرت أنه من بين ٥٠٠٠ دار في مدينة الجزائر كان هناك ٢٦٠١ ترجع إلى أملاك مكة والمدينة . وكان منها في مدينة وهران ١٤٩ داراً ، وفي مدينة عنابة ٩١ داراً . ومادامت اللجنة حريصة على الموارد الاقتصادية التي تجلب دخلاً وافراً للخزينة الفرنسية فقد قدرت أن تدر أملاك مكة والمدينة دخلاً قدره ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً إذا وضعت تحت إدارة حكيمة . ومن المعلوم أن السلطات الفرنسية قد وضعت يدها على هذه الأملاك منذ الأسابيع الأولى للاحتلال رغم مخالفة ذلك للاتفاق المشترك ورغم استنكار الجزائريين^(٢) . وقد اقترحت اللجنة إبقاء نظام « بيت المال » على الأقل في الوقت الحاضر ، وأوصت أن يعين الحاكم العام المسؤول عن هذا النظام الذي يكون بدوره مسؤولاً عن كل مصاريف ومستندات « بيت المال » ولكن الإدارة الفرنسية في الجزائر هي التي تقرر كيفية وعلاقة أموال نظام « بيت المال » بالخزينة العامة .

(١) اللجنة الأفريقية ، ١٢ ، ص ٣٥١ . درسنا هذه النقطة بتفصيل في كتابنا

(حياة الأمير عبد القادر) ، ط. تونس ، سنة ١٩٧٤ .

(٢) راجع حول أملاك مكة والمدينة كتاب « المرأة » لحمدان خوجه ص ٢٤٦ وما يليها .

والواقع أن اللجنة لم توص باحتلال المدن والسهول فقط ولكنها أوصت بجعل الجزائر كلها أملاكاً فرنسية « دائماً وثابتاً » وقد أكدت هذا الرأي في التقرير النهائي الذي قدمته إلى الحكومة . فقد جاء في هذا التقرير أن على فرنسا أن تحتفظ بالجزائر وأن لا تبقى في المدن الساحلية فقط ، بل الواجب عليها جعل تلك المدن مراكز أمامية لإمداد الجيش بضرورات حملات عسكرية توسعية في داخل البلاد لإخضاع كامل البلاد للسيطرة الفرنسية .

ولكن اللجنة سجلت في نفس الوقت بعض الاعترافات سواء في محاضر الجلسات أو في التقرير النهائي . فقالت إن عدداً من الحضرة (المور) واليهود الجزائريين قد اضطروا إلى مغادرة أملاكهم . وقد أعلنت السلطات الفرنسية عندئذ عن خلو تلك الأملاك التي عمرها بعدهم المالطيون وأسبان جزر البليار ، والألمان والسويسريون الذين كانوا متجهين أولاً إلى أمريكا . وبعد استقرار هؤلاء في أملاك الجزائريين « الحالية » بدأوا يشكون من الوضع الذي هم فيه وحلت الخيبة عندهم ، حسب تعبير اللجنة ، محل الأحلام (١) . والملاحظ أن اللجنة لم تلق التبعة على السلطات الفرنسية في الجزائر التي أمرت بنفي الجزائريين وإخراجهم كرها من ديارهم ، بل ألقتها على النهابين والمغامرين .

واعترفت اللجنة أيضاً أن المحاولات الأولى لاستعمار الأرض حول مدينة الجزائر قد باءت بالفشل لأن الفاقة والأمراض أبعدت المستوطنين الجدد عن المستعمرات ، وبالإضافة إلى ذلك هناك العنف والحرب المتواصلة التي كانت تشنها القبائل المجاورة (أي في سهل متيجة) ضد الفرنسيين (٢) . أما في وهران وعنابة فقد كان الأمر أسوأ . فأهل وهران قد غادروا مدينتهم منذ حل بها الفرنسيون . كما تعطلت هناك العلاقات التجارية بين العرب والفرنسيين (٣)

(١) اللجنة الأنتريقية ، ص ٣٩٢ (تقارير) .

(٢) أنظر الفصل الخامس .

(٣) أنظر كتابنا (حياة الأمير عبد القادر) .

وإذا كانت العلاقة مع العرب أفضل نزعاً مائى عنابة فان الجيش الفرنسى قد خسر هناك أكثر مما خسر فى مدينة الجزائر نفسها . وقد لاحظ تقرير اللجنة أن الأمل مفقود لدى أهل الجزائر ، وأن طبقة الحضرة قد بقيت ساخطة لأن الفرنسيين هناك لم يفوا بوعدهم . كما لأحظ أن وجود الجيش الفرنسى قد « جرح بالضرورة عادات ومصالح » الجزائريين^(١) .

وبعد أربعين جلسة قدمت اللجنة عملها إلى الحكومة فى جزئين : يتضمن الجزء الأول محتوى المناقشات حول الموضوعات الرئيسية كالاحتفاظ أو التخلي عن الجزائر ، ومدى التوسع فى الاحتلال ثم نظام الإدارة الذى يجب اتباعه فى الجزائر . أما الجزء الثانى فيتضمن تقارير عامة عن الإدارة المدنية ، والقضاء والمالية ، وأخيراً محضر المناقشات المختلفة حول جميع الموضوعات التى طرحت أمام اللجنة .

ورأى اللجنة فى عرب الجزائر عندئذ لا يختلف عن رأى الفرنسيين فى « الأهالى » عشية الثورة الجزائرية . فاللجنة حكمت أن العربى مازال كعهده زمن إبراهيم الخليل ، ومن رأبها أن عرب الجزائر لن يأخذوا عادات الأوربيين ولا تقاليدهم ولا حاجاتهم ، ثم إنهم لن يختلطوا بهم أبداً . ولعل المؤرخ يقف طويلاً عند هذا الحكم من اناس كانوا يخططون لمستقبل الجزائر التى ستصبح عندهم « المستعمرة الفذة » . فاللجنة كانت غير متفائلة بالعلاقات بين الجزائريين والفرنسيين . وقد اكدت بتوصية إلى فرنسا فى أن تتعامل فقط مع بعض الحضرة الجزائريين ، الذين يرضون بالبقاء فى المدن المحتلة . أما الجزائريون عامة فلا يجب أن تعتمد عليهم فرنسا كستهلكين لحضارتها ، ولاسيا إنتاجها الاقتصادى .

ولكن لماذا تصر فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر ؟ تجيب اللجنة عن

(١) اللجنة الأفريقية ، ص ٣٩٣ . (تقارير) .

ذلك بأن الحذر والحكمة يقتضيان أن تكفى فرنسا بما حصلت عليه من نتائج حتى الآن من الحملة ضد الجزائر . وكأن اللجنة كانت تجيب على المعارضة وأصوات الوطنيين أمثال حمدان خوجة^(١) ، والناقدين الأجانب أمثال الانكليزي بانيستر الذي ألف كتاباً في هذا الصدد^(٢) حين زعمت بأنه كان من الممكن أن تترك فرنسا حصر الجزائر بوسائل حكومة جزائرية منها ، ربما تحت حماية فرنسا أو تحت حماية إحدى الدول المجاورة للجزائر كتونس أو المغرب أو مصر . وأقرت اللجنة أنه من الحق أن الحكومة الفرنسية قد أعلنت منذ اليوم الأول للحملة أن الجيش الفرنسي سيغادر الجزائر بعد الانتقام لشرف فرنسا الوطني ومعاقبة الباشا على فعلته .

ولكن اللجنة قد اعترفت بأن جميع أعمال الحكومة الفرنسية في الجزائر ، وكل أقوال ممثلها ، بل حتى التصويت الذي جرى أخيراً لانتخاب البرلمان ، كل ذلك قد أظهر لأوروبا ، بناء على اللجنة ، أن فرنسا عازمة على الاحتفاظ بالجزائر ، فالتخلي عن الجزائر يعتبر ، في نظر اللجنة ، إهانة جديدة لشرف فرنسا^(٣) . بل إن التخلي عن الجزائر سيكون صدمة لذاتية الأمة الفرنسية الشرعية وسيؤدي أيضاً إلى التضحية بالتجارة وبالتوسع السياسي لفرنسا ، وإلى تحطيم الآمال . وهكذا فحين جرى التصويت كانت الأصوات ١٧ لصالح الاحتفاظ بالجزائر و ٢ فقط لصالح التخلي عنها .

وفي التقرير النهائي للجنة بعض الإحصاءات الهامة التي لائهم المؤرخ فقط . من ذلك أنه نص على أن سكان مدينة الجزائر قبل الاحتلال كانوا

(١) أنظر رسالته إلى اللجنة الأفريقية في كتاب «الحركة الوطنية الجزائرية» ملحق ٣ .

(٢) « نداء في صالح شمال أفريقية » باريس ١٨٣٣ .

(٣) اللجنة الأفريقية ، ج ، أ ، ص ٤٠٢ « تقارير » .

يتراوحون بين ٣٥ و ٤٠ ألف نسمة ، واعترف التقرير أن الأتراك طردوا من البلاد وأن الجيش الفرنسي قد سكن المنازل سواء تلك التي أرغم أصحابها على التخلي عنها أو التي مازال أصحابها فيها ، وهو عمل يتنافى ، حسب رأى اللجنة ، مع التقاليد الإسلامية^(١) . ومضايقة الجنود للسكان في منازلهم اضطرت كثيراً من العرب إلى الهجرة . ولذلك فإن سكان مدينة الجزائر سنة ١٨٣٤ كانوا لا يتجاوزون ٢٥,٠٠٠ ، منهم ٤,٠٠٠ أروبي حلوا بالجزائر بعد الاحتلال . ويذكر التقرير أيضاً أن أغلب هؤلاء الأروبيين قد اشتروا الديار في مدينة الجزائر أما الباقون منهم فقد اشتروا لهم أملاكاً في الضواحي . ويعترف التقرير أيضاً أن المنازل الموجودة في الضواحي (وهي كثيرة لأن أغلب حضر الجزائر كانت لهم منازل خارج المدينة) قد عانت من شره الجنود الفرنسيين الذين اقتلعوا حتى الأبواب والنوافذ واستعملوها للتسخين ، بل اقتلعوا الأشجار النادرة^(٢) .

ونلاحظ أن اللجنة كانت صريحة في وصف مارتكبه الفرنسيون نحو الجزائريين . فقد قالت في تقريرها النهائي الذي قدم إلى الحكومة في ١٠ مارس ١٨٣٤ ، أن عدداً من المساجد قد حطم أو حول إلى كنائس دون تعويض ، وأن الجيش الفرنسي قد احتل كثيراً من المنازل الخاصة دون تعويض أيضاً ، وأن عدداً آخر من الأملاك الخاصة قد احتل أو حطم أو استعمل في المصالح العامة دون تعويض أيضاً^(٣) . ورغم صراحة الوصف وقساوته أحياناً فإن اللجنة تغاضت عن شكاوى الجزائريين مما اعترفت هي نفسها به وأوصت بالاحتفاظ بالجزائر دون اقتراح خطة جديدة فعالة ومنصفة .

(١) أنظر حمدان نخوجه ، « المرأة » ص ٢٣٣ وما يليها .

(٢) اللجنة الأفريقية ، ح أ ص ٤١٠ « تقارير » .

(٣) نفس المصدر ، ٤٤٥ .

فنحن نجدها توصي بالدفاع عن سهل متيجة الحصيب ، الذي قالت إنه يبلغ ٢٥ فرسخاً مربعاً ، لأنه مهم للدفاع عن المدينة من ناحية ، وللفواكه والحضر والحبوب التي يدرها من ناحية أخرى ، ولحماية المستوطنين الجدد الذين استقروا فيه من ناحية ثالثة . وبعد أن أقرت منصب الحاكم العام الذي سيكون مسئولاً عن الشؤون المدنية والعسكرية بمساعدة مجلس خاص أوصت بالاستعانة بحضر الجزائر واليهود ، وبتدعيم الدرك المكون من الحضر ومنظمة الزواوين « الزواف » أما منصب أغا العرب فاللجنة قد تركت الباب مفتوحاً ، فالذي كان يعينها هو الكفاءة سواء كان الأغا من حضر الجزائر أو من عرب البدو أو من الفرنسيين .

ومن جهة أخرى أوصت اللجنة بإنشاء ميزانية خاصة للجزائر وتخفيض الجيش الفرنسي هناك إلى أن يصل إلى ٢١٠٠٠ فقط . ولكنها لم تجعل هذا التخفيض أمراً واجباً واكتفت بترك الموضوع للظروف إذا سمحت . ولكن إذا تحقق ذلك يبقى ١٢٠٠٠ للدفاع عن مدينة الجزائر . أما باقي الجيش فيستعمل في وهران وعنابة وبجاية . والجدير بالذكر أن اللجنة أوصت باستخدام الجنود الجزائريين لمساعدة الجنود الفرنسيين^(١) .

• • •

(١) لاحظ رئيس اللجنة « ديكازيس » أن الهروب كان شائعاً من منظمة الزواوين التي كونها الفرنسيون من الجزائريين . وقد قال إن المنظمة تكونت بـ ١,١٤٤ جندي ، وبعد الهروب منها لم يبق سوى ٣٦٣ جندي . أنظر نفس المصدر ، ص ٤٧ « محاضر » . وللكاتب الفرنسي جورج إيفر دراسة عن « اللجنة الأفرينية » لائحضري تفاسيها ، لأنها اطلعت عليها منذ مدة ولم أكتب ذلك .

الفصل السابع

الجزائريون أمام اللجنة الأفريقية

ليس في محاضر جلسات اللجنة الأفريقية الأولى المطبوعة سوى إشارة واحدة إلى جزائري هو المفتي ابن الكبابي الذي سبق الحديث عنه . ولم يكن حديث ابن الكبابي عن الإدارة الضرورية في الجزائر أو علاقة مواطنيه بفرنسا وإنما كان حديثاً عن الأحوال الشخصية الإسلامية التي أراد الفرنسيون الذين استجوبوه عنها أن يتأكدوا منها قبل وضع خطة جديدة لاستقرار فرنسا في الجزائر . ولعل اللجنة الأولى التي استجوبت ابن الكبابي قد مثل أمامها غيره أيضاً ، ولكننا على أية حال لانجد في محضر الجلسات المطبوع غيره . ومن الممكن أن يكون أرشيف اللجنة المخزون محتوياً على أسماء أخرى من الجزائريين . وقد يساعد على هذا الاعتقاد ما نجده من أن اللجنة قد استمعت إلى « الأهالي » إلى جانب استماعها إلى العناصر الأخرى من السكان في الجزائر (١) .

أما اللجنة الثانية التي كان مقرها باريس فقد استمعت على الأقل إلى ثلاثة من الجزائريين صادف أن كانوا موجودين في باريس عندئذ، هم أحمد بوضربة ، وحمدان بن أمين السكة ، وحمدان بن عثمان خوجة (٢) . وكانوا جميعاً قد نفّهم السلطات الفرنسية في الجزائر . ولعل أرشيف اللجنة يحتوي على أسماء جزائرية أخرى لم تظهر في المحضر المطبوع والذي اعتمدنا عليه

(١) سنذكر في نهاية هذا البحث مذكرة حمدان خوجة إلى اللجنة الأفريقية .

(٢) أنظر فيما يتعلق بحياة وشخصية ونشاط كل منهم الفصل الرابع من هذا الكتاب .

في هذا البحث . وعلى أية حال فان هؤلاء الجزائريين قد عبروا أمام اللجنة عن آراء واضحة حول الوجود الفرنسي في الجزائر وحول العلاقات الجديدة بين مواطنهم والفرنسيين . والملاحظ أن بوضربة كان أكثر ميلا إلى الفرنسيين ، بينما كان ابن أمين السكة معتدلا . أما خوجة فان مشاعره المعادية للفرنسيين كانت واضحة رغم أنه قد عبر عنها في مناسبات أخرى أكثر صراحة مما عبر عنها أمام اللجنة فهل كان الموقف يقتضى منه الحذر؟

أحمد بوضربة شخص غريب الأطوار مغامر أكثر منه سياسيا . وهناك بعض التعريفات القصيرة به ، وبمواقفه وآرائه عامة في بعض المصادر الفرنسية . ولكن الذي يعنينا هنا ليس الترجمة له بل معرفة الآراء التي عبر عنها حين مثل أمام اللجنة الثانية^(١) . ويجب أن نذكر أنه قد قدم ، مثل خوجة ، مذكرة خاصة إلى هذه اللجنة ضمنها اقتراحات واضحة عن مستقبل الجزائر ، ولاسيما التنظيم الإداري . وتجدر الإشارة إلى أن أحمد بوضربة قد سبق أن فاوض الفرنسيين (دي بورمون بالذات) عن كيفية تسليم مدينة الجزائر إليهم عند نجاح الحملة ، كما أنه كان حاضرا حين صيغت بنود الاتفاق الجزائري الفرنسي سنة ١٨٣٠ .

نصح بوضربة بأن تتبع فرنسا في الجزائر سياسة العدل الصارم نحو الجزائريين ولكن مع اللين والاعتدال ، لأن ذلك هو الرسالة الوحيدة التي تؤدي إلى نتائج طيبة . ونصح كذلك بأن تتفادى فرنسا نظام الأتراك في حكم الجزائريين الذي قال عنه إنه لا يتلاءم مع نظام الإدارة المتبع في فرنسا . ومن آرائه الجدلية حول هذا الموضوع اقتراحه بأن تعين فرنسا

(١) انظر إيفير (المجلة الأفريقية ١٩١٣) فقد تناول هناك حياة أحمد بوضربة ، كما نشر مذكرته .

أغا فرنسا على القبائل الجزائرية وليس أعا عربياً (١) وبرر اقتراحه بأن
الجزائريين يشكون فى الأعا الذى هو منهم إذا دافع عنهم أمام الفرنسيين
أما إذا كان فرنسا فانهم لا يشكون فى إخلاصه إذا دافع عنهم ، فهم مثلاً
لن يهتموه بأنه كان عميلاً لبلاده بخلاف العربى .

وانتقد بوضربة طريقة الاحتلال الفرنسى وقال إن أسوأ ما يميز به هو
عدم اتباعه لنظام ثابت . ولانلسى أن بوضربة كان يعبر عن هذا الرأى بعد
أن نفته السلطات الفرنسية وبعد أن فشل فى الوصول إلى الهدف الذى كان
يعمل من أجله وهو إعادة الاعتبار إن لم يكن الحكم ، إلى حضر الجزائر
باعتبارهم خلفاء الأتراك فى حكم الجزائر . لذلك قال بأن الاحتلال لم يحرم
أحداً ، أى حتى الذين ساندوه أمثاله هو . فكانت النتيجة ، بناء على رأيه
أن الذين كانوا مع الاحتلال قد تخلوا عنه ، وأن الذين كانوا سرحبون به
لم يجرؤوا على الإعلان عن شعورهم . وقد طلب بوضربة من فرنسا أن تعلن
صراحة عن موقفها من القبائل التى خضعت لها ، ومن تلك التى تريد الخضوع
لها ، ثم من تلك التى تقاوم الاحتلال . فالتردد والغموض لا يزيدان الأمور
إلا تعقيداً وطلب من فرنسا أيضاً أن لاتعفى الأهالى من الضرائب ولكن
تفرضها عليهم بعدل ، وأن تعاقب المذنبين منهم بحكمة .

ولكى يسهل اندماج العرب فى البيئة الفرنسية الجديدة اقترح بوضربة
أيضاً بعض الحلول . فطالب ببناء القرى والضيعات التى يستوطنها الفرنسيون
على أن يسمح للعرب بالاستقرار فى هذه المستعمرات لأن ذلك وسيلة للتعارف
بين المجموعتين ووسيلة أيضاً لتعرف العرب على حضارة الفرنسيين بالإضافة
إلى أن هذه الطريقة تنهى شيئاً فشيئاً مقاومة العرب لفرنسا .

(١) اللجنة الأفريقية ، ج ٤ ، ص ٤٠ « محاضر » .

وقد عرفنا أن الفرنسيين قد جربوا الاثنى فعيثوا ابن أمين السكة والحاج محى الدين من
العرب وعينوا الضابط مانديرى من الفرنسيين . وكان ذلك قبل اللجنة الافريقية .

ومن جهة أخرى اقترح إنشاء جريدة لبث الأفكار وتنوير الرأي المحلي، لأن العربي، حسب رأي بوضربة، فضولي بطبعه، وسوف يقرأ هذه الجريدة بشغف كبير. ولكنه نصح أن لا تحتوي الجريدة على مناقشات أو قضايا دينية لأن العرب عندئذ سينفرون منها. وبدلاً من الدين يجب أن تناقش الجريدة وتقدم معلومات عن الصناعة والفلاحة والمواضيع العلمية. وقال بوضربة في هذا الصدد إن كل جزائري تقريباً يعرف القراءة والكتابة، لذلك فإن إنشاء هذه الجريدة سيفتح آفاقاً جديدة أمام الجزائريين والفرنسيين معاً. وقال أيضاً إن في كل قرية جزائرية مدرستين، باستثناء منطقة جرجرة التي لاحظ أن التعليم فيها منحصر في طبقة خاصة، وهي طبقة الشيوخ والروساء^(١).

وكان بوضربة يبدو متفائلاً حين وقف متحمساً ينادي بأحداث تغييرات على النظام الفرنسي القائم عندئذ في الجزائر، فقد طالب بإنهاء نظام العنف القائم حالياً والذي دام ثلاث سنوات، واستبداله بآخر قائم على اللين وحماية الأشخاص والممتلكات. وعندئذ، بناء على رأيه، سيرى الفرنسيون أن النتائج ستختلف، إذ سوف لا يجدون مقاومين وخطرين ولكن متعاونين راضين.

وأعلن بوضربة أنه يقف في صالح عدة قضايا. من ذلك إقامة فرقة الزواوين (الزواف) على شرط أن تؤدي الدور الإيجابي المنتظر منها، وأن تتوفر لها شروط العمل الضرورية^(٢). أما بخصوص دمج اليهود في حياة الجزائريين العامة فلم يمانع بوضربة فيه ولكنه ألح في أن ذلك يجب أن لا يكون

(١) نفس المصدر، ص ٤١ - ٤٢. وقد أكد رأي بوضربة في انتشار التعليم توماس كامبل في كتابه (رسائل من الجنوب) المكتوب في نفس الفترة.

(٢) أسس الفرنسيون هذه الفرقة من الجزائريين ولكن أفرادها كانوا يفترون منها بشكل جعل رئيس اللجنة الثانية (ديكازيس) يقول أن من بين ١١٤٤ شخصاً لم يبق سوى ٣٦٣. انظر نفس المصدر، ص ٤٧.

على حساب العرب . وقال بأن على فرنسا أن تعطى إلى العرب الضمانات الكافية على أن الطائفة اليهودية في الجزائر لن تنال شيئاً من مراكز النفوذ الكبيرة في البلاد . ويمكن الإعلان عن هذه الضمانات بناء على رأيه ، بواسطة بيان عام يوقع عليه علماء البلاد ومسئولو الشترن الدينية .

أما عن القوات التي كانت لدى الجزائر القديمة فإن بوضربة لم يذكر جميع التفاصيل حولها واكتفى بتهدئة روع الفرنسيين الذين كانوا يخشون تجمع تلك القوات للانقلاب عليهم . فقد قال إنه كان في مركز اسطاويلي ١٦,٠٠٠ رجل مسلح و ٤,٠٠٠ من القبائل الراجلين^(١) ولاحظ أن هذه القوات لا يمكنها أن تجتمع الآن من جديد ، وإذن فلاخوف على الفرنسيين من وقوع ثورة ضدهم . ولاحظ أنه لاني وهران ولاني قسنطينة شخص يتمتع بنفوذ واسع يستطيع أن يؤولف حكومة جزائرية تخشى منها فرنسا^(٢) وادعى أن تصرفات الحاج أحمد باي قسنطينة كانت سيئة إلى درجة أنه لا يستطيع أن يكسب ثقة أي أحد ، فما بالك بتهديد الوجود الفرنسي .

ويبدى بوضربة بعض الآراء الهامة حول أملاك الدولة في سهل متيجة فهو يقول إن دار السلطان (مدينة الجزائر وضواحيها بما في ذلك متيجة) كانت تملك بين ١٢ و ١٣ مزرعة في السهل المذكور ، بعض هذه المزارع كان مملوكاً عن طريق الإيجار . وكانت هناك وزارة خاصة (لعله يقصدخوجة الخليل) تقوم بإدارة المزارع وتعهدها . وكانت كل مزرعة تحتوى على ٦٠ أو ٨٠ زوجاً من البقر . وكانت حدود ملكية كل قبيلة في السهل منظمة

(١) وقعت معركة اسطاويل في ١٩ جوان (يونيو) ١٨٣٠ بين الجيش الجزائري بقيادة الأغا ابراهيم والجيش الفرنسي المهاجم بقيادة دي بورمون ، وقد لاحظ بوضربة أن أهل جرجرة لا يجارون أبداً على الخليل .

(٢) لم يكن الأمير قد ذاع صيته بعد (١١٨٣٤ . أما الحاج أحمد باي قسنطينة فيبدو أن بوضربة لم يكن يرى فيه خطراً على الفرنسيين . وقد عرفنا أن بوضربة أصبح ممثل الأمير عبد القادر في مدينة الجزائر حسب بعض الروايات . انظر أيضاً الفصل الرابع .

تنظيماً دقيقاً وثابتاً ، ولذلك فليس هناك نزاعات بين القبائل على الحدود .
وقال بوضربة إن معظم سهل متيجة يعود إلى سكان مدينة الجزائر ، ولا سيما
طبقة الحضرم منهم . أما الأراضي المشاعة فلا توجد إلا في داخل الوطن ،
التي هي منطقة قبلية تخضع لإدارة الشيخ محليا وإدارة الدولة التي يمثلها القائد .
وإدعى بوضربة أن سهل متيجة غير صحي ، وهو في هذا يتفق مع رأي
عمدان خوجة . وقال إن عمال الأراضي في متيجة يعطون للمالك أربعة
أخماس المحصول (١) . ولكنه لاحظ أن السهول المحيطة بمدينة وهران صحية
بخلاف متيجة ، واقترح على فرنسا أن تتبع في وهران نفس النظام المقترح
في الجزائر . ومن رأيه أن الذي جعل منطقة وهران خطيرة على الفرنسيين
هو وجود شخصية ذات نفوذ كبير (٢) .

وهناك آراء أخرى غربية عبر عنها بوضربة حول الوجود الفرنسي
في الجزائر . فقد لاحظ على الفرنسيين بأنهم إذا أرادوا الاكتفاء باحتلال
السواحل والمدن فإنهم لن يحصلوا على نتيجة في الجزائر . لذلك نصحهم
بأن يعزموا على البقاء الدائم في البلاد وأن يكونوا لهم خلفاء من أهلها حتى
تتوفر لهم شروط الإقامة . ونصحهم بأنهم إذا احتلوا قسنطينة (وكان
حديثه سنة ١٨٣٤ ، أي قبل ثلاث سنوات من احتلال قسنطينة فعلا)
فيجب عليهم تعيين حاكم (فرنسي) عليها . وقال إن عدد سكان قسنطينة
عندئذ يتراوحون بين ٢٥ و ٣٠ ألف نسمة وإن عادات هؤلاء السكان
تختلف اختلافا واضحا عن عادات سكان الأرياف في الإقليم . ونصح
الفرنسيين بأن يتعرفوا ، قبل القيام بأي توسع ، على إخلاص حلفائهم
الجزائريين ، وبذلك يتفادون تعريض جندهم للخطر المحقق . غير أنه أشار

(١) هو النظام المعروف بالهامة وصاحبه بالهاس (بتشديد الميم) .

(٢) يبدو بوضربة متناقضا مع ما قاله سابقا من أنه لا وجود لشخصية ذات نفوذ تشكل
خطراً على الفرنسيين في وهران . والظاهر أنه هنا يقصد الأمير الذي ظهر على المسرح بعد
معاهدة ديمشال سنة ١٨٣٤ ، أثناء انعقاد اللجنة .

عليهم بضرورة إعادة المساجد ، التي « استعارها » الجيش الفرنسي أو التي استعملتها السلطات الفرنسية لمصالح عامة ، إلى ما كانت عليه ، ذلك أن هذه الحركة من فرنسا سيكون لها وقع كبير على نفوس العرب .

أما بخصوص التجارة المحلية فقد قدم بوضربة حولها أيضاً بعض الاقتراحات . فمن رأيه أن كل قبيلة خضعت لفرنسا يجب أن تتعهد بحماية طرق القوافل التي تدخل في نطاقها . وطالب بحرية التجارة في بعض المواد الهامة مثل الزيت والحريز لفائدة البلاد . ونادى باقامة حرس وطني فرنسي في مدينة الجزائر مكون من الجزائريين . والجدير بالذكر أن هذا الحرس كان موجوداً أيضاً على عهد العثمانيين وكان مكوناً من عرب الحضرة أو المور . فبوضربة إذن نصح باستمرار هذا النظام ولكن تحت ظل الفرنسيين^(١) .

ونلاحظ من آراء بوضربة أنه كان يدعو بالدرجة الأولى إلى تغيير السياسة الفرنسية المطبقة عندئذ في الجزائر . وقد أوضح للفرنسيين طريق هذا التغيير . فمن رأيه أن على فرنسا أن تقوم برسالة تمدين فتعامل الناس بالعدل والإحسان ، وتنشر بينهم حضارتها ومبادئها ، وتدمج الجزائريين تدريجياً في مجتمعتها . وهناك فرص كثيرة يراها أمام الفرنسيين في الجزائر إذا ما سلكوا طريق الاعتدال ، ولم يتهوروا في تطبيق الاحتلال . ورغم أن هذا ليس موضع الحديث عن بوضربة من جميع جوانبه فإنه يمكننا أن نعتبره من أوائل المبشرين بدعوة الاندماج التي آمن بها بعض الجزائريين خلال القرن الحالى ، كما أنه كان من أوائل الجزائريين المعجبين بفرنسا المضحين في سبيل ذلك بحرية الجزائر وبالفكرة القومية على الإطلاق .

وهناك متحدث آخر من الجزائريين أمام اللجنة ، وهو السيد حمدان

(١) يقع حديث بوضربة في اللجنة الأفريقية ، ص ١ ، (محاضر) ، ص ٣٩-٤٣ .

ابن أمين السكة . وليس هذا مقام الترجمة لهذا الشخص الذي لعب دوراً بارزاً في الفترة الأولى للاحتلال ثم غضب عليه الفرنسيون ونفوه مثل بقية زملائه . ونكتفى بالقول هنا بأنه كان من حضر مدينة الجزائر وأنه تولى منصب أغا العرب في بداية الحكم الفرنسي ، وأن المصادر الفرنسية تذكر أنه لم يتم بواجبه على أحسن وجه ، وأنه كان رجلاً يخشى منه . لذلك نفتت السلطات الفرنسية من الجزائر حتى لا يفكر في التآمر ضدها . وقبل أن يعود إلى الجزائر أقام مدة في باريس وتزوج هناك من فرنسية (١) . وأثناء إقامته في فرنسا أدلى بالآراء التالية أمام اللجنة الأفريقية (اللجنة الثانية) .

ونود أن نلاحظ ، قبل إيراد آرائه ، أن كلامه قد جاء في محضر اللجنة بضمير الغائب ، أي أن كاتب اللجنة هو الذي صاغ كلامه ، خلافاً لزميله بوضربة وحمدان خوجة الذي سيأتي ذكره . ونلاحظ ثانياً أن ابن أمين السكة قد تحدث في نفس الجلسة (رقم ١٣) التي تحدث فيها بوضربة . وأخيراً نلاحظ أن كاتب المحضر قد ذكر أن آراء ابن أمين السكة وبوضربة كانت متشابهة ولم تختلف إلا في جزئية واحدة سنذكرها . والواقع غير ذلك . فرغم أن المحضر لم يسجل له (بضمير الغائب) سوى حوالي عشرة أسطر ، فإن النغمة التي تسود آراء ابن أمين السكة كانت تشوبها المرارة ، كما أن أفكاره كانت ناقدة للفرنسيين أكثر منها ناصحة لهم أو مقترحة عليهم الحلول الصالحة ، شأن أفكار بوضربة . فاذا أخذنا في الحسبان هذه الاعتبارات نستطيع أن ننظر في الحديث القصير الذي سجل له في محضر جلسات اللجنة .

ذكر ابن أمين السكة الفرنسيين بأنهم جاءوا إلى الجزائر ، كما أعلنوا ، محررين لامنتصرين . ولذلك فقد كان من المفروض أن يكونوا أصدقاء

(١) انظر عنه الفصل الرابع . وقد لاحظنا هناك أنه توفي سنة ١٨٣٤ وهو ما يزال شاباً ، حسب الروايات المعاصرة .

للجزائريين وأن يتنقلوا بينهم بكل حرية ، ولكن الواقع غير هذا . فقد جعل الفرنسيون من أنفسهم أعداء للجزائريين ، وهكذا أصبحوا لا يستطيعون التنقل من مكان إلى آخر إلا بالحرب . وابن أمين السكة الذي كان سابقاً أغا العرب لم يتردد في التصريح أمام اللجنة بأنه كان الأولى للسلطات الفرنسية في الجزائر أن تعتمد على الجنود الجزائريين لكي تنجح في مهمتها .

ومن النقاط البارزة التي اختلف فيها رأي بوضربة عن رأي ابن أمين السكة أن هذا الأخير يقول بضرورة أن يكون أغا العرب مسلماً جزائرياً ، بينما يقترح بوضربة ، كما سبقت الإشارة ، أن يكون الأغا فرنسياً ، أما بشأن إدارة البلاد ووسائل الحكم فإن رأي ابن أمين السكة لم يختلف كثيراً ، حسب محضر الجلسة ، عن رأي زميله بوضربة . ولكننا نلاحظ أن ابن أمين السكة قد أشار إلى أنه عندما كان أغا العرب يستطيع في الأيام الأولى للاحتلال أن يتنقل على رأس فرقة من الحياالة الجزائرية بكل حرية حتى في الأماكن النائية والمنعزلة التي لم يكن الأتراك قد وصلوها من قبل . وقال إنه خلال ذلك لم يلق إقايلاً من المعارضة المحلية^(١) .

وانتقا. ابن أمين السكة بعض تصرفات الفرنسيين في الجزائر بشدة . ومن الذين ذكرهم بالاسم قائد الجيش الفرنسي العام في الجزائر بيرترين وخليفته الدوق دي روفيغو^(٢) واللذين آتتهما بعدم الإبقاء بوعد إعلان العفو العام . وأشار إلى أن حادثة مذبحه قبيلة العوفية (التي وقعت في عهد روفيغو) قد شوهت سمعة فرنسا في الجزائر . بالإضافة إلى أنه ذكر أمام اللجنة دون تردد أن مندوبين جزائريين قدموا من البلدة إلى مدينة الجزائر قد أوقفوا وحوكوا وأعدموا ، خلافاً للقوانين العامة ، رغم

(١) انظر الفصل الخامس بمحضر مدينة الجزائر .

(٢) توفي خلال سنة ١٨٣٣ . أما بيرترين فلا ندرى إن كان ما يزال حياً عندما أدلى

ابن أمين السكة بمحدثه .

أنهم كانوا يحملون عهد الأمان رسمياً من الدوق دي روفينو نفسه . وقال ابن أمين السكة إن هذا الحادث قد حطم ثقة الجزائريين في الفرنسيين^(١).

وهكذا ، رغم قصر الكلام المنسوب إلى حمدان بن أمين السكة ، فإن عبارته كانت شديدة اللهجة ، ناقدة للأوضاع ، معرضة بالسياسة الفرنسية . ولعل ذلك هو السبب الذي جعل كاتب اللجنة يورد كلامه بصيغة الغائب بطريقة التلخيص دون ذكر عباراته هو . وعسى أن تكون معرفة كل ما قال تساعد الباحث على فهم آرائه وحقيقة شخصيته وصلة تفكيره عندئذ بمستقبل الجزائر . أما الآن فحسبنا أن نقول أن ابن أمين السكة كان بين بوضربة وخوجة . فلاهو مائل إلى الفرنسيين كبوضربة ولاهو ناظم عليهم كخوجة . فابن أمين السكة كان معتدلاً ، جامعاً بين الميل الظاهر إليهم والنقمة المكتومة عليهم^(٢) .

يعتبر حمدان بن عثمان خوجة من الشخصيات البارزة التي لعبت دوراً هاماً خلال السنوات الأولى للاحتلال . فقد كان من تجار العاصمة وأغنيائها الكبار ، كما كان من النشطين في شئون السياسة والدولة ، والمطلعين المتبعين لأحوال العالم آنذاك سواء المشرق أو أوروبا . وله كتب نذكر منها « المرأة » الذي اشتهر به والذي ما يزال في نصه الفرنسي فقط^(٣) . وله « المذكرة » التي بعث بها إلى اللجنة الأفريقية موضع حديثنا^(٤) . وله رسالة « إنحاف المنصفين والأدباء في الاحتراز من الوباء » التي ألفها بينما كان في اسطانبول منفياً ونشرها عندئذ بالعربية والتركية وأهداها

(١) يشير بالحادثة إلى مقتل قائدى نبي خليل والسبت غدراً . انظر الفصل الخامس .
(٢) يتبع حديث ابن أمين السكة في اللجنة الأفريقية ، ج ١ ، ص ٤٣ - ٤٤ (محاضر) .
(٣) طبع في باريس : ١٨٢٢ ، وهو مترجم عن العربية ولكن الأصل العربي ما يزال مفقوداً ، ترجم إلى العربية أخيراً كما سبق أن قلنا .

(٤) نشرها جورج إيفير G. yver في « المجلة الأفريقية » (١٩١٣) . وترجمها إلى العربية كل من العربي الزبيدي ومحمد بن عبد الكريم . انظر نهاية الفصل الرابع .

إلى السلطان محمود الثاني . وله رسالة وجهها أيضاً إلى اللجنة الأفريقية بالفرنسية (١) . ولعل له كتباً أخرى لم نعرفها بعد ، ولحمدان خوجة مواقف من الاحتلال الفرنسي ، ومن الفكرة القومية ، ومن حرية الجزائر بالذات . وإذا كان بعض هذه المواقف ما يزال غامضاً فإن بعضها الآخر واضح كل الوضوح عبر عنه صراحة في عدة مناسبات ، أهمها ساعة مثوله أمام اللجنة الأفريقية الثانية (٢) .

مثل حمدان خوجة أمام اللجنة في جلستها الرابعة عشرة وكان مصحوباً بترجمه (٣) ، وقد قال له الرئيس إن اللجنة تعلم عن الكتاب الذي أخرجه عن الجزائر (٤) ، وأن الكتاب يحتوي على قضايا ليس من شأن اللجنة أن تتدخل فيها ، وعلى شكاوى شخصية ستنال حقها من العدالة وطلب منه أن يجيب على الأمور العامة وعلى ما أراد أن يطلع عليه الرأي العام . وأهمه بأن أكثر ما جاء في الكتاب نخال من البراهين ، ودعاه إلى تقديم البراهين إذا كانت لديه . وبناء على محضر الجلسة فإن خوجة قد أجاب بأن ليس لديه لا حقائق ولا براهين جديدة .

وقد طمأن الرئيس خوجة على أن الأمور التي اشتكى منها ستنال حظها من العناية . فالمساجد التي احتلتها السلطات الفرنسية ستعاد إلى ما كانت عليه

(١) مترجمة إلى العربية في ملحق كتابي « الحركة الوطنية الجزائرية » دار الآداب بيروت ، ١٩٦٩ . ملحق ٣ .

(٢) لزيادة الاطلاع على حياة حمدان خوجة انظر نفس المصدر ، ص ٢٧ - ٤٤ وانظر ، أيضاً الفصل الخامس بمحضر مدينة الجزائر من هذا البحث .

(٣) هكذا جاء في محضر الجلسات والذي نعرفه من مصادر أخرى أن خوجة كان يحسن الفرنسية .

(٤) يعني كتاب (المرأة) (باريس ١٨٢٣) وهو الذي هاجم فيه بشدة النظام الفرنسي في الجزائر .

وأن الأملاك ستحترم في المستقبل ، وأن الإيجارات ستدفع ، لأن هدف الحكومة الفرنسية هو تطبيق نفس العدالة المطبقة في فرنسا على الجزائر . ثم سأل خوجة رأيه فيما إذا كان يعتقد أن تطبيق مبدأ إعادة الأملاك سيحقق الازدهار للمناطق التي احتلتها فرنسا في الجزائر ، كما سيؤدي إلى استعماله الجزائريين الذين عارضوا حتى الآن الوجود الفرنسي والذين هم بلا شك قد أقاموا معارضتهم نتيجة للشكاوى التي نشرها (أى خوجة) في كتابه والتي بالغ فيها . ورغم أن محضر اللجنة قد اختصر إجابته على هذا الموضوع فإنه قد عر عن اعتقاده بأن النتيجة التي توقعها رئيس اللجنة لن تتحقق بسرعة لأن نظام العدالة المشار إليه قد يفيد ، بناء على رأى خوجة ، أهل المدن ، أما بالنسبة لسكان الأرياف فلن يكون له سوى مفعول ضئيل .

ومن رأى خوجة أن فرنسا لن تجني شيئا من محاولتها إغراء الجزائريين بوضع نظام فرنسي مكان النظام التركي أو بالتظاهر باحترام الدين والمعتقدات المحلية . فقد سأله الرئيس عما إذا كان يعتقد أن احترام الدين وحماية السكان وعدل الحكومة الفرنسية الصارم قد وفرت لمواطنيه فرصا مغرية لم تكن متوفرة لهم زمن الأتراك . وكان الرئيس يعتقد ، خلافا لخوجة ، أن هذه الإجراءات ستسهل الطريق أمام السلطات الفرنسية في الجزائر . فمثلا ، فتح سوق مدينة الجزائر أمام الجزائريين لبيع بضائعهم بأسعار عالية سيضمن خضوعهم لفرنسا حرصا على مصلحتهم الاقتصادية . ولكن خوجة أجاب باختصار ، على الأقل بناء على محضر الجلسة ، بأن ذلك الاستنتاج صعب إن لم يكن مستحيلا .

ونفس الجواب رد به خوجة على سؤال طرحه الرئيس حول علاقة فرنسا بسكان منطقة متيجة . فالرئيس قد لاحظ أن أهالي متيجة يبيعون بضائعهم في الأسواق الخاضعة للفرنسيين وأنهم قد أصبحوا على علاقات طيبة معهم . ولكن الفرنسيين يريدون إقامة نظام يضمن هذه

العلاقات ويمتتها . وهناك عدة إمكانيات لذلك ، منها تعيين أغا يأتي إليه عرب متيجة بمطالبهم ويكون واسطة بينهم وبين السلطات الفرنسية ، كما كان واسطة بينهم وبين حكرمة الوجق التركي من قبل . وسيكون هذا الأغا مكلفاً بالأمن عن طريق شرطة (الصنائية) المكونة من العرب أنفسهم . وكان الفرنسيون ، على لسان رئيس اللجنة ، يرون أن إقامة هذا النظام واحترام الدين وعرض الفرص سيجعل العرب يخضعون لهم . ولكن جواب خوجة على هذه النقطة كان متشامماً ومختصراً أيضاً ، غير أنه كان واضحاً . فقد رأى استحالة خضوع العرب للفرنسيين لأن العرب (عرب سهل متيجة خاصة) كانوا معزولين أيام الأتراك ، أما اليوم فهم متضامنون ضد العدو المشترك^(١) . ولذلك فإن جميع المغربات المذكورة لن تحقق طاعتهم لفرنسا .

وقد قدم خوجة معلومات هامة عن الحالة العسكرية في الجزائر عند نزول الفرنسيين . فقد كان آنذاك في مدينة الجزائر . وكان حسين باشا قد أرسله لإقناع الأغا إبراهيم ، صهر الباشا ، باستئناف قيادة الجيش بعد هزيمة أسطاوبلي (١٩ جوان ١٨٣٠) . وقد نجح خوجة في مهمته رغم صعوبتها . وكان محل ثقة الباشا . ولذلك فإن معلوماته أكثر صحة من معلومات غيره ، وقد ذكر خوجة أمام اللجنة بأنه كان في إمكان حسين باشا أن يجند ٦٠,٠٠٠ محارب ولكنه لم يستعمل كل قواته ثقة بقدرته من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه لم يكن يتوقع ذلك الهجوم من الفرنسيين وقد اكتفى الباشا ، بناء على خوجة ، بتجنيد جيش من ٣٠,٠٠٠ محارب فقط .

أما رحلته الغامضة إلى قسنطينة فقد أجاب خوجة عنها إجابة غامضة

(١) قضية التضامن هنا هي التي عبر عنها خوجة في مناسبات أخرى وخصوصاً في « المذكرة » بالقومية . لأن من رأيه أن التعايش بين الجزائريين والفرنسيين مستحيل لاختلافهم في كل شيء . انظر كتابي « الحركة الوطنية الجزائرية » ، ص ٣٧ - ٤٤ .

أيضاً . ورغم أن تفاصيل هذه الرحلة ما تزال غير معروفة فإن بعض خيوطها يمكن جمعها من المصادر القليلة الموجودة عنها^(١) . ويذكر خوجة أن الدوق دي روفينو قد أرسله باقتراحات معينة للتفاوض مع الحاج أحمد ، باي قسنطينة ، وأنه قد تعرض من أجل ذلك إلى أخطار كبيرة وأنه دفع ثمن الرحلة من جيبه . وقد طلب منه رئيس الجلسة أن يقص على أعضاء اللجنة قصة هذه الرحلة مع ذكر الصعوبات والتسييلات التي وجدها في الطريق ووصف القوة العسكرية والمادية التي يملكها الحاج أحمد .

قال خوجة إن الرحلة قد دامت عشرين يوماً وأنها كانت عن طريق البر ، وأنه كان مصحوباً بابنه^(٢) . ويذكر محضر الجلسة أن خوجة (وهو الذي طالما اشتكى من الأخطار التي تعرض لها وطالب بدفع تعويضات عن الأموال التي صرفها) قد قال بأنه كان في استطاعته المرور بحرية بفضل وصية أحد المرابطين (الذي لم يذكر اسمه)^(٣) وبفضل هدايا صغيرة . ولكن خوجة رفض بناء على محضر الجلسة ، أن يجيب على محتوى الاقتراحات التي كان من المفروض أن يكون مكلفاً بتقديمها إلى الحاج أحمد ، مدعياً أن ذلك سر بينه وبين الحكومة الفرنسية . وعندما نهى الرئيس بأن اللجنة تسأله باسم الحكومة وأنه ليس هناك سر لدى اللجنة اضطرب خوجة ، حسب محضر الجلسة ، ولم يستطع ترير مهمته . وقد ذكر بأنه تعرض إلى

(١) من هذه المصادر كتاب ابنه علي خوجة . انظر فصل حضر مدينة الجزائر و « أخبار الجزائر » ليليسى دي رينو ، ٣ ج (باريس ، ١٨٥٤) و « المرأة » لخوجة نفسه . و « مذكرات الحاج أحمد باي قسنطينة » التي نشرها م . إيميرى Emerit في « المجلة الأفريقية » ١٩٤٩ .

(٢) وهو الذي كتب وصف الرحلة المذكورة .

(٣) لاشك في أنه يقصد الشيخ علي بن عيسى الذي كان عمره مائة سنة ، وهو مرابط قرونة (الأخضرية حالياً) والزعيم الروحي لقبيلة فليسة . انظر الفصل الخامس .

أخطار من قبل الحاج أحمد نفسه (١) .

ولكن خوجة أجاب بالإيجاب عندما تحداه الرئيس بأنه كان يمثل في المفاوضات لا الدوق دي روفينو ولكن الحاج أحمد . فالحاج أحمد ، بناء على رئيس الجلسة ، قد أعطى خوجة تفويضاً كتابياً لكي يفاوض فرنسا باسمه (أي الحاج أحمد) . وإذا كان هذا هو الصحيح فان خوجة قد ذهب إلى قسنطينة على حسابه الخاص للقيام بمهمة سياسية لادخل للسلطات الفرنسية فيها . ولذلك فان خوجة في نظرها كان متآمراً ، ثم إن النقود التي كان يطلبها من فرنسا ، تقابل الرحلة ليس له حق فيها .

والواقع أننا إذا أخذنا رأي خوجة من « المرأة » فانه يبدي هناك إعجاباً كبيراً بالحاج أحمد ويخصه بالثناء . وهذه الروح لم تختف عندما مثل أمام اللجنة . فهو يرى أن خضوع الحاج أحمد لفرنسا عن طريق التفاوض أمر صعب لأن باي قسنطينة كان يشعر أن له كثيراً من الأنصار في الصحراء ، ثم إن له ١٠,٠٠٠ محارب يدفع لهم الرواتب . بخلاف جنود حلفائه الكثيرين ، فرأى خوجة في الحاج أحمد إلى هذه الساعة كان رأياً عالياً إذا صح التعبير .

ثم عادت المناقشة بين خوجة وأعضاء اللجنة إلى سهل متيجة ، فأملأك الدولة قديماً في هذا السهل ؟ وما حق ملكية أهل السهل فيه ؟ وقد أجاب

(١) ليس هناك ما يدل على سوء التفاهم بين خوجة والحاج أحمد . ويذكر الأخير في مذكراته أن خوجة قد أخذ منه مالا ليذهب إلى فرنسا ليفاوض باسمه (أي الحاج أحمد) ولكنه لم يسمع منه إلا عندما كان (أي خوجة) في اسطنبول دون أن يعيد المال الذي وعد بإعادته . وعلى أية حال فإن خوجة قد ظل يترجم رسائل الحاج أحمد إلى السلطان محمود الثاني . ويبدو أن العلاقة بين الرجلين قد استمرت إلى نهاية حكم الحاج أحمد . أما عن مبدأ المفاوضات فالحاج أحمد يذكر أن خوجة قد جاء يفاوضه باسم الدوق دي روفينو . ولكنه خلافاً لخوجة ، يذكر أن الرحلة كانت عن طريق (عنابة) . انظر الفصل الخاص بالحاج أحمد .

خوجة بأنه لا يعرف بالضبط حدود أملاك الدولة القديمة في متيجة ، وكل ما يعرفه بالتأكيد هو أن أفضل المزارع كانت للدولة ، وأنه كانت هناك حوالي ست عشرة مزرعة . يعمل في معظمها عرب منطقة متيجة . وقد أحال خوجة اللجنة إلى أرشيف الحكومة القديمة الذي قال عنه إن فيه جميع التفاصيل . وأما عن حق ملكية العاملين في هذه المزارع فإن خوجة قد أجاب بأن حوالي ثلثي السهل لعرب المنطقة ، ويملك أهل مدينة الجزائر الثلث الباقي الذي يتكونه لعرب المنطقة ، يعملون فيه مقابل نصف المحصول . وتوجد أملاك الدولة ، بناء على رأيه ، في هذا الثلث .

وكان خوجة غامضاً في جوابه عن سؤال يخص تجارة الجزائر القديمة مع السودان أو إمكانية إعادة تلك التجارة إلى ما كانت عليه . فقد أوضح بأن هذه التجارة كانت تتم عن طريق قوافل الإبل . ويقوم بها عربان معروفون ، من بينهم بنوعزول الذين قال عنهم إنهم يوجدون في الصحراء على مسافة خمسة عشر يوماً من مدينة الجزائر . وحذر خوجة من الأخطار التي تعترض إحياء هذا الخط التجاري مع أفريقية . ويبدو أنه لم يرد أن يساعد الفرنسيين في هذه النقطة ، كما كان مقتضياً حولها في إجابته عليها وعلى أمثالها مما يتصل بتمكين فرنسا من تدعيم سلطانها في الجزائر . وعلى أية حال فقد أحال اللجنة ، في النهاية ، على كتابه الذي قال إنه يحتوي على تفاصيل حول نقطة التجارة المذكورة (١) .

هذا كل ما عثرنا عليه في محضر جلسة اللجنة من آراء الجزائريين حول أوضاع بلادهم خلال السنوات الأولى من الاحتلال . ولاشك في أن هناك وثائق أخرى حول هذا الموضوع لم تنشر بعد لعلها أهم مما نشر حتى الآن . وعلى أية حال فإن فيما لدينا من آراء كفاية للدلالة على وجهات النظر

(١) محمد القاري . كلام خوجة في اللجنة الأفريقية ، ج ١ ، ص ٥٦ - ٥٩ . (محاضر) .

المختلفة. ويمكننا اعتبار أن الآراء في جملتها تمثل معظم الاتجاهات الموجودة في الجزائر آنذاك . فهناك اتجاه يميل إلى التعاون مع الفرنسيين يمثله هنا أحمد بوضربة ، وهناك اتجاه ثان كان أصحابه مستعدين للتعاون على شرط توفير ظروف معينة ويمثله هنا حمدان بن أمين السكة ، وأخيراً هناك اتجاه يرفض التعاون تماماً لاختلاف الشعبين والحضارتين الإسلامية العربية والأوربية ويمثله هنا حمدان بن عثمان خوجة .



الفصل الثامن

الحاج أحمد باي قسنطينة

يمكن تقسيم المقاومة التي واجهت الفرنسيين بعد احتلال الجزائر إلى ثلاثة أنواع : مقاومة سياسية قامت بها طبقة التجار والعلماء وأعيان المدن ، وكانت هذه غالباً تنبع من المدن وتولاها كما رأينا حمدان بن عثمان خوجة وزملاؤه . مقاومة شعبية دينية قام بها مرابطون ورؤساء قبائل تحت راية الجهاد في سبيل الله والأرض والشرف والوطن ، وتولاها كما رأينا أيضاً مرابطون وزعماء أمثال بن زعمون والحاج سيدي السعدي والأغا محي الدين ثم الأمير عبد القادر . أما النوع الثالث من المقاومة فهو ما قام به ممثلو الإدارة العثمانية ، بعد سقوط الحكومة المركزية ، دفاعاً عن المصالح الشخصية والألقاب العثمانية وجهاداً في سبيل الإسلام وذوداً عن التقاليد والأراضي الإسلامية . وقد تولى هذا النوع من المقاومة باي التيطري مصطفى بومزراق . وابنه سي أحمد ، وإبراهيم باي قسنطينة السابق ، والحاج أحمد الذي كان باي قسنطينة عند دخول الفرنسيين مدينة الجزائر . وبهنا الآن الحديث عن الحاج أحمد الذي قاوم الفرنسيين خلال ثمانى عشرة سنة وترك لنا سيرة مقاوم عنيد ، وجندي كفاء ، وحاكم قدير .

ولاه حسين باشا باياً على قسنطينة حوالي سنة ١٨٢٧ . وكان الحاج أحمد مرتبطاً باقليم قسنطينة بالمصاهرة فكان كرجلياً ، أى من أب تركي وأم جزائرية ، وكان أخواله من عائلة ابن قانة التي كانت لها مكانة وسلطة على عرب الصحراء في نواحي بسكرة والزاب . كان جده هو أحمد القلي الذي

كان بابا علي قسنطينة أيضاً ، أما والده فقد كان خليفة لحسين باشا . وقد تصاهر الحاج أحمد مع عدد من الأسر والقبائل العربية في المنطقة هادفاً إلى نيل تأييدهم . فتصاهر مع ابن قانة ، والمقراني ، وقسم من قبيلتي فرجيوة وزوارة . ولكن أعداءه كانوا هم أولاد فرحات الذين يتنازعون منصب « شيخ العرب » مع أولاد ابن قانة . وقد واجه الحاج أحمد عدواً لدوداً في شخص فرحات ابن سعيد عندما عزله الحاج أحمد من منصب شيخ العرب وأعطاه إلى خاله بو عزيز بن قانة . كما واجه الحاج أحمد خصوماً في بقية فرجيوة وزوارة وفي الحزب الذي ظهر ضده في عاصمة إقليمه .

عندما تأكدت الحملة الفرنسية على الجزائر بعث إليه حسين باشا بأمره بالقدوم إلى العاصمة عام ١٨٣٠ في رحلة « الدنوش (١) » . وقد أمره الباشا أيضاً بتحسين ميناء عنابة وأخطره بالمشروع الفرنسي . ومادام الباشا لم يطلب منه الإتيان بالجيش معه فإنه لم يصحب معه سوى حوالي ٤٠٠ فارس وبعض أعيان قسنطينة وقوادها . وبعد وصوله إلى العاصمة عرفه حسين بتفاصيل الحملة الفرنسية وطلب إليه أن يستعد لملاقاة الفرنسيين في سيدي فرج . وقد أخطره الباشا بأن له جواسيس في مالطة وجبل طارق وفرنسا يتتبعون أخبار الفرنسيين ويبعثون إليه بالرسائل عن كل التفاصيل (٢) .

حضر الحاج أحمد مجلساً عسكرياً قرب اسطاويلى وحضره أيضاً الأغا إبراهيم . قائد الجيش وصهر الباشا ، وبابى التيطرى مصطفى بومزراق ، وخليفة بابى وهران ، وخووجة الخليل وناقشوا وسائل الدفاع . وقد شارك الحاج أحمد في المناقشة الطويلة التي جرت والتي تعارض فيها رأي مع رأي

(١) هي الرحلة التقليدية التي يقوم بها البايات كل ثلاث سنوات إلى العاصمة لتقديم تقرير عام عن حالة الإقليم ، وتجديد الولاء للباشا ، ودفع « اللازمة » أو الالتزام المالى الذي يحمله كل باى معه إلى الباشا والحزينة العامة .

(٢) إذا صحت هذه الأخبار فإنها تؤكد أن حسين باشا كان على علم كامل بأحوال الحملة الفرنسية على الجزائر .

الأغا . وقد حضر المناقشة أيضاً حمدان بن عثمان خوجة الذي ترك لنا وصفاً حياً (١) لذلك . وبعد معركة اسطاوبلي التي حضرها الحاج أحمد وفقد فيها من رجاله حوالي ٢٠٠ ، وبعد استيلاء الفرنسيين على قلعة مولاي حسن انسحب الحاج أحمد إلى وادي القلعة ثم إلى عين الرباط (مصطفى باشا الآن) شرق العاصمة . ثم تابع طريقه شرقاً في اتجاه قسنطينة ، بينما انضم إليه أكثر من ١,٦٠٠ شخص من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي رجالاً ونساء . وفي أولاد زيتون اتصل برسالة من بورمون قائد الجيش الفرنسي يخطر فيها بتوقيع معاهدة الاستسلام ويعرض عليه اعتراف فرنسا به كما هو إذا قبل دفع «اللازمة» (الجزية) التي تعود دفعها إلى الباشا . فكان رده هو أن ذلك متوقف على رضی أهل الإقليم الذي يحكمه . ثم واصل سيره نحو قسنطينة التي وصل ضاحتها (الحامة) بعد اثنين وعشرين يوماً .

توقف الحاج أحمد في ضاحية المدينة لأنه عرف أن خصومه الأتراك قد قاموا بانقلاب ضده وعينوا باباً جديداً مكانه يدعى حمود بن شاكر . ولكن أنصاره تحركوا عند ما علموا بعودته يقودهم خليفته ابن عيسى وبعض العلماء ، وعندما تأكد خصومه من عدم تأييد أهل البلاد لهم قتلوا زعيمهم وأعلنوا توبتهم وولاءهم . وقد عفا عنهم الحاج أحمد في الظاهر ولكنه تخلص منهم واحداً واحداً فيما بعد وحمل منذئذ كرهاً شديداً ضد الأتراك وأصبح لا يثق فيهم واعتمد على تأييد الجيش العربي الذي أخذ في تكويته (٢) .

(١) انظر الفصل الخاص باستمدادات الجزائر لمواجهة الحماة .
(٢) راجع بيليسي دي رينو ، ج ١ ، ص ٢٠٤ وتذكر المذكرات أنه حاكم المنشقين .
وعلمر بتعلمهم وجعلهم مثالا لقبيرهم . انظر مارسيل إيمري M. EMERIT « مذكرات الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة » (المجلة الأفريقية ١ ، ١٩٤٩ ص ٧٥ .

كان على الحاج أحمد أن يواجه عدة ضغوط دبلوماسية وأن يسيطر على الإقليم . فبعد استقراره في عاصمة إقليمه اتصل برسالة من قائد الجيش الفرنسي الجديد ، الجنرال كلوزيل ، يطلب فيها منه تعيينه باياً على قسنطينة باسم ملك الفرنسيين شريطة أن يدفع «اللازمة» لفرنسا . ولكن الحاج أحمد الذي كان يعتقد أن سلطاته مستمدة من الشعب ومن السلطان العثماني جمع ديوانه واستشاره . فكان رد الديوان الرفض القاطع . وبينما كان ينتظر رد السلطان محمود الثاني علم أن كلوزيل قد عزله من منصبه وأنه قد وقع مع تونس معاهدة يصبح بمقتضاها سي مصطفى ، أخو باي تونس عنده ، باياً على قسنطينة خلفاً للحاج أحمد^(١) . ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على المعاهدة المذكورة ، وكان على كلوزيل وخلفائه أن يواجهوا مقاومة شديدة من الحاج أحمد . ويذكر هذا في مذكراته أن خبر توقيع المعاهدة بين كلوزيل وباي تونس لم ينتشر بين سكان الإقليم ولم يعرفه إلا بعض الناس .

ولكن فرنسا ، ولولم توافق حكومتها على المعاهدة ، نجحت في خلق توتر بين قسنطينة وتونس . فبعد توقيع المعاهدة انتشرت الرسائل في إقليم قسنطينة من باي تونس تدعو الناس إلى الثورة ضد الحاج أحمد ، وتعلن انضمام قسنطينة إلى تونس كما كانت في السابق جزءاً منها ، وتصف الحاج أحمد بالاستبداد والطغيان والخروج عن طاعة السلطان .

والغريب أن الرسائل كانت لا تذكر شيئاً عن الاتفاق مع الفرنسيين وهكذا كان على الحاج أحمد أن يواجه عدة جبهات : جبهة ضد فرنسا ،

(١) وقعت هذه المعاهدة في ١٨ أكتوبر ١٨٣٠ . انظر نصها الكامل في (المرآة) لحمدان خوجة ، ص ٢٧٢ - ٢٧٥ . وهناك معاهدة أخرى شبيهة بهذه وقعها الجنرال كلوزيل مع خير الدين ، يمثل آخر عن باي تونس ، لحكم إقليم وهران . نصها أيضاً في نفس المصدر ص ٢٦٨ - ٢٧٢ . وفي العدد الخامس من (المجلة التاريخية المغربية) دراسة لاتفاق باي تونس - كلوزيل قام بها عبد الجليل التميمي .

وأخرى ضد تونس ، وثالثة ضد إبراهيم الذي أعلن نفسه بايا على عناية
ويطالب بعودته إلى قسنطينة ، ورابعة ضد باي التيطري الذي أعلن نفسه
« باشا الجزائر » خلفاً لحسين باشا وطالب الحاج أحمد الاعتراف به ،
وخامسة ضد فرحات بن سعيد شيخ العرب الذي عزل الحاج أحمد وعين
بدلاً منه خاله بوعزيز بن قانة . بالإضافة إلى المؤامرات التي ولدت ضده
داخل عاصمته .

جمع الحاج أحمد ديوانه وعرض عليهم دعوى باي تونس فقرر
الديوان إرسال رسالة إلى باي تونس محتواها أنه ليس من حقه المطالبة
بقسنطينة ، وأن السلطان هو المرجع ، فكما أن باي تونس يستمد سلطاته
منه فكذلك باي قسنطينة ، وأن أهل قسنطينة راضون بحكم الحاج أحمد .
وتحت ضغط الرأي العام ، وانزعاجاً للمبادرة من باي التيطري (١) ، وقطعاً
لدعاوى باي تونس ، تقلد الحاج أحمد لقب « الباشا » وأمر بضرب السكة
باسمه وباسم السلطان ، وعين مساعده بن عيسى خزنجياً ، وأعلن هذه
الإجراءات الإدارية التي تخوله ممارسة السيادة إلى الرأي العام .

واكن المعركة بينه وبين باي تونس انتقلت إلى بلاط السلطان . فقد
علم الحاج أحمد أن باي تونس قد بعث برسائل إلى السلطان يصف فيها
باي قسنطينة بظلم الرعية والخروج عن الطاعة . فلجأ الحاج أحمد إلى إرسال
وفد برئاسة سي علي بن عجوز أحد أعيان قسنطينة ومعه أحد ثقاته وهو الحاج
مصطفى إلى أسطانبول . وقد حمل الوفد إلى السلطان موقف الإرادة العامة

(١) أعلن بومزراق نفسه باشا وطلب من الحاج أحمد الاعتراف به لكي يرسل إليه
القبطان فلم يرد عليه وقال لوفده « نحن سواء » والبارود هو الذي يقرر بيننا . فعزله بومزراق
وعين بدله غريمه إبراهيم . ولكن بومزراق انهزم أمام الفرنسيين وأسروه في نوفمبر
عام ١٨٣٠ أثناء حملة المدية ، واستقر بعد ذلك في الاسكندرية ، وهكذا تخلص الحاج أحمد
من أحد خصومه . انظر دي رينو ص ٢٠٦ ، والمذكرات ص ٧٩ .

التي استندت على توقعات رؤساء القبائل وأعيان البلاد ، وجميعها تؤيد حكمه وتنفي عنه الاستبداد والظلم .

بعد السيطرة على الموقف في قسنطينة التفت الحاج أحمد إلى خصومه الذين تخلص من بعضهم بمساعدة الظروف ، ولكن بعضهم ظل كالشوكة في حلقه . فقد خرج لمحاربة إبراهيم وفرحات بن سعيد . فر الأول إلى عنابة عن طريق تونس والثاني إلى أولاد جلال في أعماق الصحراء حيث ظل يحارب بدون هوادة وكان إبراهيم في عنابة قد تواطأ مع الفرنسيين أولاً ثم أعلن الحرب عليهم وأخرجهم من المدينة ولكن ابن عيسى مساعد الحاج أحمد حاربه واضطره للهروب . ثم تحولت المعركة على عنابة بين ابن عيسى والفرنسيين . وعندما أيقن ابن عيسى من تغلب الفرنسيين عليه خرج منها هو وسكانها ودخلها الفرنسيون من جديد واستقروا بها بعد سنتين من احتلال الجزائر .

وقد كان احتلالهم لعنابة ، أهم موانئ إقليم قسنطينة ، سبباً في توتر مستمر بين فرنسا والحاج أحمد . وقد عين الفرنسيون على عنابة يوسف المملوك^(١) . أما إبراهيم فقد احتسب بالجبال وواصل مقاومته للحاج أحمد إلى سنة ١٨٣٤ ، وكان في نفس الوقت يحارب الفرنسيين . ثم التجأ إلى مدينة المدية حيث مات ، ويقال إنه اغتيل من عملاء الحاج أحمد^(٢) . وإذا كان الفرنسيون قد خلعوا الحاج أحمد من خصمه بومرزاق حين أسروه ونفوه إلى الاسكندرية (خريف ١٨٣٠) . فإن ابنه سي أحمد قد انضم إليه (إلى الحاج أحمد) وأصبح خليفة له ورشحه أن يكون صهراً له . غير

(١) لعب يوسف هذا دوراً هاماً في احتلال قسنطينة . وقد ادعى أنه ابن غير شرعي لنابليون الأول وأنه من جزيرة (إلبا) ، وقد أصبح جنرالاً كبيراً في الجيش الفرنسي بناء على ذلك ولكن مذكرات الحاج أحمد تكشف أنه كان يهودياً مرتداً ، وأنه كان أميراً لدى باي تونس ؛ وأنه كان عشيقاً لابنة هذا الباي . وعندما اكتشف أمره فر إلى الجزائر والتحق بالجيش الفرنسي وأصبح من المغامرين فيه .

(٢) انظر المذكرات ص ٨١ هامش ١٥

أن سي أحمد كان مغامراً ففر من عنده والتجأ إلى الأمير عبد القادر (وهو خصم آخر للحاج أحمد)^(١) .

رغم محاولات الحاج أحمد في الحصول على نجدة عاجلة من السلطان فإن جهوده لم تنجح ، على الأقل في الوقت المناسب . فقد عاد إليه الوفد الذي أرسله برود غامض من السلطان يحمل توقيع رؤوف باشا . فالسلطان في حالة سلم مع الدول المسيحية ولا يمكنه إعلان الحرب على فرنسا بسبب قضية الجزائر ، أو بالأحرى قضية قسنطينة ولكنه طلب من الحاج أحمد أن يستمر في فضاله ضد الفرنسيين وأن لا يوقع أى صلح معهم إلا بعد مشاورته . والجدير بالذكر أن وفد الحاج أحمد قد نزل من البحر في طرابلس ومنها . فيما يبدو ، إلى قسنطينة عن طريق الصحراء ، لأن باي تونس لم يكن صديقاً لباي قسنطينة .

ولكن الحاج أحمد لم ييأس وأرسل وفداً آخر إلى السلطان يقوده السيد بلهوان الذي كان يحمل رسالة إلى رؤوف باشا الوزير الأول . وألح الحاج أحمد في رسالته على طلب المساعدة المادية وأعلن أنه مستعد للتضحية من أجل الدين ، وأن الفرنسيين يقتربون منه يوماً بعد يوم . ولكن رؤوف قد استقبل بلهوان استقبالا بارداً ووعدته بارسال مندوب عنه إلى قسنطينة ليتقصى الأمر . فكان هذا المندوب هو كامل بك^(٢) .

وقبل وصول كامل بك إلى قسنطينة جرت اتصالات بين الحاج أحمد وبين القائد الفرنسي العام في الجزائر ، الدوق دي روفيفور . للتفاوض . فقد حمل إليه حمدان بن عثمان خوجة في صيف سنة ١٨٣٢ رسالة من الدوق محتواها

(١) تقول المذكرات إن سي أحمد قد هرب بأموال الحاج أحمد إلى الأمير . وقد أكرمه الأمير ثم كواه بالنار عندما اكتشف انحرافه ، ففر من عنده أيضاً إلى الفرنسيين . ص ٨١ - ٨٢ .

(٢) يمزو الحاج أحمد في مذكراته برودة الوزير الأول إلى رسائل باي تونس التي كانت تشوه سمعته لدى سلفات اسطانبول .

الاستسلام لفرنسا ودفع ثلاثة ملايين فرنك ضريبة حرب . ودفع اللازمة السنوية ، في مقابل أن تعترف به فرنسا بابا على إقليم قسنطينة . جمع الحاج أحمد أعيان المدينة ، بحضور خوجة ، وأطلعهم على رسالة الدوق ، وبعد المناقشة استقر رأيهم على دفع اللازمة على شرط أن تعيد فرنسا الأراضي التي احتلتها من الإقليم ، ولاسيما ميناء عنابة ، وإقامة قنصل فرنسي في عنابة ، وعدم القدرة على دفع ضريبة الحرب . ولكن ذلك كله كان مرهونا بإرادة السلطان الذي يجب أن يتصل به الفرنسيون مباشرة . حمل خوجة رأى أعيان قسنطينة إلى الدوق ثم رجع برسالة أخرى تحمل الشروط التالية : دفع ٥٠,٠٠٠ دورو ، واللازمة السنوية ، وتعهدت فرنسا بالحصول على القفطان للحاج أحمد من اسطانبول ، ولكنها اشترطت أن تبقى حامية عسكرية في كل من عنابة وقسنطينة ، ويظل ميناء عنابة في يدها . ولكن الحاج أحمد لم يقبل هذه الشروط وأحال الفرنسيين على السلطان العثماني (١) .

وصل كمال بك إلى قسنطينة واستقبله الحاج أحمد استقبالا حاراً . وفي اجتماع عام لأعيان المدينة ورؤساء القبائل والمسؤولين خطب كمال بك وقال بأن السلطان لم ينسهم وأن عليهم بالصبر والإيمان ، وقال إن السلطان يعمل على إبقاء إقليم قسنطينة تحت طاعته ، وأن عليهم أن لا يقبلوا أي شرط بدون موافقته . وقد وقف كمال بك على تعلق البلاد بالحاج أحمد وعرف أن الرسائل التي ترد إلى اسطانبول من باي تونس لاتستند على الواقع . عاد كمال إلى اسطانبول وكتب إلى الحاج أحمد يعلمه أنه اطلع السلطان على الوضع وأنه يعمل للوصول إلى حل لصالح الباي ، ولكنه لم ينجح ،

(١) جاء في المذكرات أن خوجه قد طلب من الحاج أحمد أن يفوضه في الكلام باسمه وأن يعطيه النقود ليذهب إلى باريس ويقاضيه باسمه . أعطاه الحاج أحمد النقود . وكان خوجة يكتب إليه بطمئنته على النقود وعلى شخصه . انظر ص ٨٦ . والواقع أن خوجة قد دافع عنه سواء في باريس أو في اسطانبول . انظر ص ٨٩ . راجع فصل « الجزائريون واللجنة الأفريقية » .

وطلب منه أن يرسل السلطان عن طريق سى الطاهر باشا الذى أصبح -
حاكماً لطرابلس (١) .

وليس هناك حاجة للإطالة فى موضوع انتصار العرب على الفرنسيين
فى معركة قسطنطينة سنة ١٨٣٦ ، فقد علم الحاج أحمد عن طريق جواسيسه
باستعداد الفرنسيين فى عنابة للقيام بحملة ضد قسطنطينة ، فخرج لمقابلتهم
مسافة نصف يوم وأقام معسكره عند مكان يدعى وادى الكلاب ، وكانت
قواته ١,٥٠٠ من الرماة و ٥,٠٠٠ فارس . وقد التقى الجمعان فى مكان
يسمى عقبة العشارى ، وحين رأى قوة الجيش الفرنسى تراجع ولكنه
استمر فى حربهم ، ودخل قسطنطينة . نصب الفرنسيون مدافعهم على جبل
المنصورة وسيدى مبروك الذى يشرف على المدينة وبدأوا فى قصفها . كان
الجيش الفرنسى بقيادة كلوزيل . وكان الثلج والمطر ينزلان بغزارة .
وحاول الفرنسيون إرغام المدينة على الاستسلام ولكنهم فشلوا ، لذلك
تراجعوا عنها ، بينما طاردهم جيش الحاج أحمد إلى قالة . وفى طريق
عودته إلى قسطنطينة وجد عربات محملة بالموثونة تركها الفرنسيون خلفهم .
وقد كان لهذا الانتصار وقع كبير على الأهالى . كما أدى إلى عزل كلوزيل
واستدعائه إلى فرنسا .

بعد انتصاره عاد الحاج أحمد إلى المدينة وبدأ فى تحصينها لأنه كان يتوقع
أن الفرنسيين سيعيدون الكرة . وقد عرف أن هناك أناساً كانوا يريدون
التسليم للفرنسيين أثناء قصف المدينة فحكم على بعضهم بالإعدام . ومن

(١) يبدو أن الحاج أحمد قد ربط صداقة مع كمال بك . وقد طلب إليه أن يرسل إليه
بعض الحاجات بعد عودته إلى اسطانبول ففعل كمال . انظر المذكرات ص ٨٧ . أما سى الطاهر
باشا فيقال إن السلطان قد عينه حاكماً على طرابلس بقصد أن يكون واسطة بينه وبين الحاج أحمد .
ومما يذكر أن حمدان خوجة كان يقوم بترجمة رسائل الحاج أحمد إلى السلطان من العربية
إلى التركية .

جهة أخرى أرسل إلى السلطان يخبره بما جرى . وكان معه قواد مخلصون له أمثال ابن عيسى والبجاوى الذى أصبح خليفة له ، وساعد على تصميم المقاومين أن الفرنسيين أرادوا تعيين يوسف المملوك باياً على قسنطينة بينما كان أهل قسنطينة يعلمون أن يوسف لم يكن « مملوكاً » فقط ولكنه كان أيضاً يهودياً مرتداً (١) .

وفى نفس الوقت شع الأمل فى وجه الحاج أحمد عندما علم أن المساعدات العثمانية قد وصلت إلى تونس فى طريقها إليه . فقد جاءه مبعوث من اسطانبول يدعى صراف أفندى وأخبره أن السلطان قد علم بانتصاره عن طريق سى الظاهر باشا حاكم طرابلس . كان ذلك فى ربيع سنة ١٨٣٧ أى بعد عدة شهور من انتصاره على الفرنسيين . وصلت أربع سفن عثمانية إلى ميناء تونس محملة بالجنود الأتراك مع اثني عشر مدفعاً ومائة وخمسين مدفعية . ولكن باى تونس الذى كان مهدداً بالضرب من الأسطول الفرنسى إذا نزل الجنود العثمانيون على أرضه أرسل إلى القبطان العثمانى يأذن له بانزال المدافع فقط أما الجنود فقد اعتذر له عن إنزالهم .

ومن جهة أخرى أرسل (باى تونس) يعتذر إلى الحاج أحمد عن موقفه لأنه يريد إقامة علاقات ودية مع الفرنسيين . وهكذا عاد الجنود الأتراك بسفنهم من حيث أتوا ، أما المدافع فقد استعملها باى تونس فى شتونه الخاصة ، وبقي الحاج أحمد وحيداً حزيناً .

وبينما كان الفرنسيون يستعدون لجولة أخرى ضد قسنطينة حاولوا فتح المفاوضات مع الحاج أحمد . اتصلوا أولاً باليهودى ابن باجو الذى كان يعمل فى دار الحاج أحمد والذى كان يتاجر فى تونس . كان القائد العام

الفرنسي عندئذ هو دامريمون الذي حل بعنابة قادماً من الجزائر استعداداً للحملة . رفض الحاج أحمد اقتراحات الفرنسيين وخرج لقتالهم في مكان يدعى بلاد عمر . وهناك أرسل إليه دامريمون يهودياً آخر هو بوجناح « الذي كان في زى فرنسي » عارضاً عليه دفع مليونين من الفرنكات ضريبة حرب ، وإقامة حامية فرنسية في قسبة قسنطينة ، في مقابل أن تعترف به فرنسا باياً على الإقليم فيما وراء مجاز عمار ، أي باستثناء الأجزاء التي تحتلها هي . ولكن أعيان قسنطينة وعلماءها ورؤساء القبائل رفضوا الشروط الفرنسية . وأرسل الحاج أحمد رفضه إلى دامريمون عن طريق بوجناح . وعاد بوجناح بشروط أخرى ولكن الحاج رفضها أيضاً وأرسل رفضه مع كاتبه هذه المرة لأنه لم يعد يثق في بوجناح .

لم يرض الحاج أحمد أن يوقع معاهدة مع الفرنسيين كما فعل الأمير عبد القادر في نفس السنة ، بل استعد للقتال من جديد ، جمع شيوخ القبائل والقواد وجند منهم ٥,٠٠٠ فارس و ٢,٠٠٠ راجل ، بالإضافة إلى الجيش النظامي الذي يعمل بأمره شخصياً . ترك حوالي ١,٥٠٠ جندي في قسنطينة وبدأ الحرب ضد الفرنسيين ، فهاجمهم مدة ثلاثة أيام متواصلة في معسكرهم الواقع في مجاز عمار . لكنه فشل هذه المرة في صد زحفهم على المدينة . فقد تمكنوا من نصب الحصار عليها ثم دخلوها بينما كان المرابطون يحاربونهم من دار إلى دار ومن شارع إلى شارع . وأثناء هذه الجولة قتل دامريمون القائد العام للجيش الفرنسي فتولى مكانه الجنرال فاللي . كما قتل البجاوي خليفة الحاج أحمد في قسنطينة . وتكبد الحاج أحمد خسائر كبيرة وهلك أحسن جنده .

وقد غم الفرنسيون أشياء كثيرة لأن الحاج أحمد رفض إخراج الأشياء الثمينة من المدينة ، عندما طلب منه ذلك الأعيان ، حتى لا يؤثر ذلك على معنوياتهم . كذلك خسر الفرنسيون الجنود والعتاد وكانوا يعانون من

قلة المزوثة . ومن سوء حظ الحاج أحمد أن ابن عيسى الذي كان عضده الأيمن تخلى عنه وعرض خدماته على الفرنسيين .

ولكن الحاج أحمد لم يلق السلاح رغم ضياع عاصمته وملكه . عرضت عليه فرنسا الأمان وحمله إلى بلاد إسلامية فرفض^(١) . وضع خطة جديدة لمقاومة الفرنسيين وقطع خط التموين عليهم الرابط بين عنابة وقسنطينة . ولكن صهره اعترض على هذه الخطة وأراد أن يحارب فرحات ابن سعيد أولا ثم الفرنسيين ، وهي الخطة التي كان فيها «هلاكي» حسب تعبيره . وقد اجتمعت عليه عدة عوامل سيئة : موت أو تخلي أحد قواده عنه ، خلافه مع صهره بوعزيز والتحاق هذا بالفرنسيين الذين عينوه شيخ العرب ، محاولة الأمير عبد القادر مد نفوذه إلى إقليم قسنطينة بتوجيه نداء إلى أعيانه وتعيين خلفاء له فيه أمثال حسن بن عزوز ، فرحات بن سعيد الذي لم ينس عزله له حتى بعد سقوطه (أي الحاج أحمد) من الحكم ، وبأى تونس الذي كان يغار منه ويكيد له لدى القبائل المجاورة ولدى السلطان ، ثم فرنسا التي كانت ترى في وجوده بين العرب علامة خطر وكانت تؤلب عليه القبائل وتخلق له الصعوبات أينما حل . ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة سلبية السلطان الذي كان الحاج أحمد يعتمد عليه حتى بعد سقوطه^(٢) .

ظل الحاج أحمد يقاوم كل هذه العوامل من سقوط قسنطينة سنة ١٨٣٧ إلى استسلامه في صيف ١٨٤٨ . كان ينتقل من قبيلة إلى أخرى ، ومن الجبل إلى الصحراء . وبينما كان في جبل أحر خدو اتصلت به السلطات

(١) أرسلت إليه فرنسا اثنين من أعيان المنطقة وهما ابن العطار والحاج الباي . ويذكر في مذكراته أنه كان يميل إلى قبول العرض لولا اعتراض صهره ابن قانة . ولكن يجب أن نتذكر أنه كان يكتب المذكرات وهو سجين وأن الاعتراض قد يكون منه وليس من صهره .

(٢) جاء في المذكرات أنه كان يكتب إلى السلطان كلما وصل إلى مكان آمن ، يذكره بعوده ويطلب منه المساعدة ويشكو إليه بمرارة .

الفرنسية في باتنة وبسكرة وعرضت عليه الاستسلام وإعادة كل أشيائه إليه وأخذه ليعيش في بلاد إسلامية . فقبل العرض بعد أن كبرت سنه ووهنت قواه ومن بسكرة ذهب إلى باتنة (في ٥ يونيو عام ١٨٤٨) ومنها إلى قسنطينة عاصمة ملكه القديم التي عاد إليها هذه المرة مجرداً من السلاح ولكنه كان مشحوناً بالذكريات . استقبله أعيانها عند مدخلها ودخل إليها وسطهم في كوكبة من الخيل . وأقام فيها ثلاثة أيام كان فيها محل رعاية خاصة ، فكان أهلها يأتون إليه كل يوم بالطعام والملابس والعسل والزبدة والفاكهة وبعض مصنوعاتهم . ولكن السلطات الفرنسية خشيت العاقبة فنعت الأعيان من فعل ذلك وأحضرتهم أمام المحاكم العسكرية .

وعن طريق سكيكده وصل الحاج أحمد إلى العاصمة . وهناك عينت له السلطات الفرنسية داراً له ولأهله وخصصت له مبلغ ١٢,٠٠٠ فرنك سنوياً . وعينت له أحد المترجمين لمرافقته وهو الضابط دي روزي Rouzé وبدل تنفيذ الوعد باطلاق حريته ظل سجيناً في الجزائر إلى أن مات سنة ١٨٥٠ ويوجد قبره الآن في زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي وسط مدينة الجزائر . ولعل موته لم يكن طبيعياً .

حاول الحاج أحمد إقامة دولة تعتمد على تأييد السلطان وتأييد الارستقراطية المحلية . فحافظ على النظام العثماني ونشد مساعدة السلطان حتى يعطى لحكمه الشرعية والهيبة . وبعد احتلال الجزائر حاول الحاج أحمد أن يوسع قاعدة حكمه بتأييد الجماهير له ، فكان لا يقرر شيئاً هاماً إلا بالرجوع إلى الأعيان وشيوخ القبائل والعلماء والجيش . وإذا كان في الفترة الأولى قد اعتمد على الجند العثماني فإنه بعد الاحتلال قد غير رأيه وتخلص من هذا الجند معتمداً على العرب الذين أراد أن يخلق منهم دولة يكونون هم سادتها (١)

(١) الواقع أن في هذا شيئاً من المبالغة لأن الحاج أحمد كان دائماً يحكم باسم السلطان العثماني وليس باسم عرب البلاد .

كان هدفه إقامة دولة تفرص الأمن والاستقرار ، والدولة في نظره كانت وسيلة للسلطة . وهو هنا يخالف الأمير عبد القادر الذي حاول إقامة سلطته على الجهاد وتأييد الطبقة الأرستقراطية والطرق الدينية^(١).

والحاج أحمد بخلاف الأمير . لم يحاول أن يوسع سلطانه حتى يشمل الجزائر كلها . كان مكثفياً ، سواء في مفاوضاته مع الفرنسيين أو في مراسلاته مع السلطان العثماني ، بحدود إقليمه (قسنطينة) ولسنا ندري ماذا سيكون موقفه لو أنه نجح في خطته واستقر حكمه ، ولكن الوثائق التي بين يدينا تدل على أنه كان يحارب من أجل سلطة محلية . حتى مصطفى بومزراق أخذ لقب الباشا وطلب الاعتراف به سيداً على الجزائر كلها ، وليس كذلك الحاج أحمد .

لم يتفق الحاج أحمد مع الأمير عبد القادر الذي كان يرى فيه دعياً متطاولاً على السلطة مستعملاً الدين كوسيلة للوصول إلى الحكم . وزاد من شك الحاج أحمد في الأمير أن هذا قد وقع اتفاقات مع الفرنسيين : معاهدة دي ميشال ١٨٣٤ . ومعاهدة التافنة ١٨٣٧ . وبعد اتصال الأمير بأهالي قسنطينة اثر المعاهدة الأخيرة وإخطارهم أنه متفق مع الفرنسيين أحس الحاج أحمد بالشك فيه والخوف منه . وقد هدد الأمير بأنه سيهاجم قسنطينة مع الفرنسيين إذا لم يستسلم له الحاج أحمد^(٢) . وزاد من سعة الشقة بينهما أن الفرنسيين كانوا يعملون على إثارة الرّجلين ضد بعضهما^(٣) . والواقع أن معاهدة التافنة التي جاءت بعد فشل المحاولة الأولى لاحتلال قسنطينة ١٨٣٦ ، كانت مساعدة على نجاح الفرنسيين في المحاولة الثانية ، فقد أطلقت أيديهم في شرق البلاد . ويذكر الكولونيل تشرشل أن الأمير كان على علم بخطّة

(١) انظر المذكرات (مقدمة إيمري) ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) المذكرات ص ١١١ .

(٣) نفس المصدر هامش ٢ .

الفرنسيين نحو قسنطينة ولم يتدخل لأنه كان يعتقد أن نجاحها سيزيل عنه منافساً خطيراً (١).

للحاج أحمد رأى في اليهود الجزائريين . فقد قال إنهم هم الذين « عكروا دائماً الشؤون السياسية التي تدخلوا فيها ... فهم لا يحاربون ولكن مصلحتهم هي دائماً في رؤية الآخرين ممزقين . إنهم كالذئاب التي تأتي لتأكل ما خلفته الأسود » (٢) . ودافع عن نفسه في التفاوض مع اليهودي القسنطيني ابن باجو لأن الفرنسيين هم الذين أرسلوه إليه . أما بوجناح الذي جاءه في « زي فرنسي » مبعوثاً من القائد العام دامريمون فقد قال عنه انه لم يكن ينتظر منه الخير وان القائد الفرنسي لم يحسن الاختيار لأن بوجناح قد شكر الحاج أحمد على رفض الشروط الفرنسية وأخذ في ذمهم أمامه لأنهم « يريدون التوسع بكل الإمكانيات ، فالיום يطالبونك بهذا وغداً سيطالبونك بشيء آخر » وقد طلب بوجناح النقود من الحاج أحمد ليذهب إلى باريس ويتفاوض باسمه مباشرة مع الحكومة الفرنسية ، وكاد الحاج أحمد يضربه ، « لولا أنه مبعوث القائد الفرنسي » ، عندما اقترح عليه ضرب كبار رجاله إذا لم يرضوا بشروط فرنسا (٣) . وقد علم الحاج أحمد أن اليهود قد نهبوا الأشياء الثمينة التي « يعرفون أماكنها السرية » عند دخول الجيش الفرنسي إلى قسنطينة . وقد تعرضنا من قبل إلى موقفه من يوسف المملوك الذي كان يهودياً مرتدأ والذي حاول الفرنسيون تعيينه بايا على قسنطينة مكان الحاج أحمد .

* * *

(١) الكولونيل تشرشل « حياة الأمير عبد القادر » ، (لندن ١٨٦٧) وقد ترجمته إلى العربية ونشرته الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٧٤ .
(٢) المذكرات ص ١٠٢ .
(٣) نفس المصدر ص ١٠٤ .

الفصل التاسع

الحالة الاقتصادية

ليس هناك اتفاق بين المؤرخين عن عدد سكان الجزائر قبل الاحتلال . فالقنصل الأمريكي وليام شيلر الذي كتب قبل حوالي أربع سنوات من الاحتلال قدر سكان مدينة الجزائر بخمسين ألف نسمة ، بينما قدرهم كاتب آخر بمائة ألف ، من بينهم خمسة آلاف يهودي . وزعم بيليسي دي رينو ، الذي كان يكتب خلال السنوات الأولى للاحتلال ، أن سكان الجزائر كلها كانوا حوالي ٢٥٠ ألف نسمة . أما حمدان خوجة الجزائري المعاصر للاحتلال فقد قال ان عدد السكان في الجزائر كلها قد بلغ عشرة ملايين (١) . أما اللجنة الأفريقية الفرنسية التي زارت الجزائر بعد ثلاث سنوات من الاحتلال فقد قدرت عدد السكان قبل الفرنسيين بنحو ٣٥ إلى ٤٠ ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها . واعترفت اللجنة بأن الاحتلال قد تسبب في هجرة كثير من الأسر الجزائرية مما جعل السكان ينخفضون في مدينة الجزائر إلى ٢٥ ألف نسمة فقط ، رغم وصول ٤,٠٠٠ أوربي (٢) ويبدو أن الحقيقة توجد وسط هذه الأرقام .

كانت الجزائر تتمتع بإمكانيات اقتصادية ضخمة قبل الاحتلال . فقد كانت أرضها خصبة ، ولاسيما في الشمال ، تدر أنواعا مختلفة من الحبوب والخضر والفواكه . ويوجد فيها ، كما لاحظ الرحالة والزائرون ، مناجم الحديد والرصاص والملح ، وغابات كثيرة كانت تفيض عن الحاجات المحلية

(١) حمدان خوجة ، المرأة ص ١ .

(٢) راجع اللجنة الأفريقية (تقارير) ج ١ ص ٤١٠ .

لبناء السفن والتسخين وبناء المنازل . بالإضافة إلى الموانئ الكثرية الواسعة التي كانت تستقبل وترسل السلع والبضائع من وإلى أوروبا والشرق . وإلى جانب ذلك كانت هناك طرق القوافل التي تربط الجزائر الشمالية بالسودان القديم عبر الصحراء ، فكانت البضائع الجزائرية تصل باستمرار إلى أفريقية وتعود القوافل محملة بالإنتاج السوداني الذي يستهلك أغلبه محلياً ويصدر فائضه إلى الخارج ، كانت التجارة الخارجية إذن مزدهرة . وكان التعامل مع أوروبا يتضمن تصدير الحبوب الذي غالباً ما كانت تتولاه بعض الدول التي تتمتع بامتيازات معينة . وكانت الجزائر تصدر إلى جانب ذلك الأخشاب ، والحوامض والريش ، والعسل والحديد ، والصوف ، والجلود ، والشمع ، وكانت تستورد الأقمشة والجواهر والسكر والأسلحة .

ولكن الحياة الاقتصادية للريف الجزائري في العهد العثماني لم تكن مثالية . فقد كان السكان يعانون من المجاعات والأمراض وقلة المساعدات . وكان الجفاف كثيراً ما يتسبب في نكبات لا تحصى . وكثيراً ما كانت النكبات الطبيعية تنزل بسكان الريف فلا يستطيعون لها رداً ولا مواجهة ، كما لا يستطيع السود القليلة الضعيفة التي أقامها الريفيون أن تخفف من هوة النكبات التي تحمل بهم ، فكانت أغنامهم ومنازلهم وحرثهم عرضة لغضب الطبيعة . وكانت مظاهر ووسائل الزراعة تتمثل في المحراث البسيط ، والمنجل للحصاد ، وفرشاة لجمع بقايا الزرع ، كما كانت هناك مخانيء تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر . أما الإنتاج فقد كان يتم سنة بعد أخرى لقلة الوسائل وانعدام السهادر . وكانت كل قبيلة تتولى الحراثة والحصاد جماعياً وتتوقف حياتها واستقرارها على وفرة الأرض المزروعة .

كانت السهول التلية هي الأرض الخصبة الصالحة للزراعة والإنتاج الزراعي . ولكن سهل وهران على اتساعه وخصوبته وصحة هوائه لم يكن

مستغلا بطريقة حكيمة(١). ويرجع ذلك إلى الحروب التي كان مسرحاً لها .
ففي بداية القرن الثامن عشر ، بعد هزيمة الأسيبان ، حلت قبائل الدوائر
والزماله التي كانت متحالفة مع الحكم العثماني (باي معسكر) محل القبائل
التي كانت تتعامل مع الأسيبان ، مثل بني عامر وقلبته ، في سهل وهران .
وعندما انهزم الأسيبان نهائياً وعادت وهران إلى الحكم العثماني عام ١٧٩١
أصبحت قبائل الدوائر والزماله (المخزن) متسلطة على بقية القبائل في منطقة
وهران واشتغلت بذلك عن حراثة الأرض والعناية بها . ورغم جودة الأرض
في سهل وهران فان هذا السهل كان مغطى بالأعشاب الطفيلية والأشجار
غير المثمرة . وكانت الدولة تملك منه حوالي ٧٨٪ .

وهكذا عاشت قبائل الدوائر والزماله على سهل وهران . وقد كانوا
شبه (نوماد) أو بدو متنقلين . فلم ينتجوا إلا قليلا من القمح والشعير
وبعض الغنم والبقر . وكان معاشهم يتكون من الكسرة والحليب والجنين
والزبدة . ولكن الأرض لم تكن تكفيهم ماداموا لم يعتنوا بها لذلك كانوا
يعتمدون في معاشهم على الغنائم التي ينالونها بعد الحروب مع القبائل المجاورة أو
التي يتلقونها من السلطة العثمانية مقابل تحالفهم معها .

ولم يكن سهل وهران هو الوحيد ، بل كانت هناك سهول اغريس
ومستغانم وتلمسان ومعسكر . فكان سهل تلمسان ينتج القمح والزيت بوفرة .
وكانت المناطق الساحلية من الحدود المغربية إلى رأس فلكون تنتج الشمع . وكان
سهل اغريس المصدر الرئيسي للحبوب في كامل الغرب الجزائري . أما سهل
مستغانم فقد كان ينتج القطن والأرز . وكانت الحدائق الجميلة تحوط
بالمنازل الساحلية التي كان يملكها الأغنياء من العرب أو التي كان يحتكرها

(١) تذكر بعض المصادر الجزائرية أن سهل وهران كان يمتاز بالخصوبة وأنه بالمقارنة
إلى سهل متيجة كان أصح وأنقى . انظر جواب أحمد بوضربة أمام اللجنة الأفريقية . اللجنة
الأفريقية (محاضر) ج ١ ص ٣٩ - ٤٣ .

العثمانيون . وهكذا نجد الغرب الجزائري يمتاز بوفرة الإنتاج المتنوع رغم كثرة الحروب وتخلف الوسائل .

ويأتى بعد ذلك سهل متيجه الواسع الذى يحيط بالعاصمة والذى يمتد بين البحر وسلسلة جبال الأطلس . وقد اشتهر بإنتاج البرتقال والعنب وكان إنتاجه يسد حاجات العاصمة ، وقليلاً من إنتاجه فقط كان يصدر إلى الخارج . وكان سهل متيجه يحتوي على عدة مزارع كبيرة للدولة وأخرى للخاصة . وتذكر بعض المصادر أنه كان للدولة حوالى ١٣ مزرعة فى متيجه يحتوي كل منها على ٦٠ أو ٨٠ زوجاً من البقر ، وهى التى كانت توفر الحليب والزبدة والجبن إلى العاصمة . وكان هناك عمال زراعيون يأخذون خمس المحصول . ويذكر نفس المصدر أن سهل متيجه كان غير صحى لوجود المستنقعات^(١) .

وإذا كانت هضاب قسنطينة قليلة الإنتاج فإن سهل عنابة وبلاد الخمامشة كانت غنية بالثروات الزراعية وكثيرة الإنتاج ، وكانت هذه المنطقة قادرة على تصدير الحبوب والأصواف إلى الخارج . ولكن الحصاد كان غير منتظم ، فكان يختلف من سنة إلى أخرى تبعاً للأمطار ، ولذلك فإن سنوات الرخاء كثيراً ما قابلتها سنوات المجاعة والجفاف ، ولم يكن الأهالى يسيطرون على مخازن الحبوب العامة ولاعلى طواحين المياه التى توجد فى ضواحي المدن ، ولكن الذى كان يتولى ذلك هم العثمانيون .

أما الثروة الحيوانية فقد كانت متوفرة ولكنها كانت تواجه بعض المشاكل أيضاً . ونلاحظ أنها كانت منتشرة فى كامل البلاد . أغلبها كان فى الهضاب العليا . ولكن كثرة الجفاف والمعرفة القليلة بالعناية بالحيوانات أدت إلى الإضرار بها ، بل واختفائها أحياناً . وكانت البقر تشكل المصدر

(١) يذكر ذلك أحمد بوضربة فى جوابه أمام اللجنة الأفرريقية . نفس المصدر . ويتفق حمدان خوجة مع بوضربة فى وصف متيجه بعدم الصحية . انظر « المرأة » ص ٤٨ - ٥٧ .

الرئيسي لرأس مال الأهالي لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام .
ولكن الأوبئة كثيراً ما أضرت بالماشية فحرمت السكان من رأس مالهم
الهام . وبالإضافة إلى الجفاف والأمراض التي كانت تودي بالحيوانات كانت
هناك الحروب القبلية والثورات ضد الحكم العثماني التي كثيراً ما تسببت
في ضياع قطعان الماشية .

وبالإضافة إلى الحبوب والماشية كان هناك إنتاج الخيول . وقد حافظت
الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة . وكانت بعض المناطق قد امتازت
بتأصيل الخيول مثل قبائل اليعقوبية وبنو أنجاد وسكان جنوب وهران
وسهول وادي الشلف . ولكن معظم الخيول الجيدة كانت تأتي من جنوب
وهران وجنوب قسنطينة . وقد أدت الاضطرابات الداخلية إلى وقف
التعامل بين سكان الجنوب وسكان التلال مما أضرب إنتاج الخيول ، وبالتالي
الحالة الاقتصادية عامة . والإبل التي كانت متوفرة في الجنوب ، كانت تنتج
الوبر الذي منه تصنع الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنس و(القشبية) .

أما الصناعة فقد شهدت بعض التقدم أيضاً ، حقاً إنه لم يكن هناك مناجم
بالمعنى الحديث ، ولكننا نجد صناعات الحديد وبعض مستخرجات راتنجية .
كما نجد صناعة الملح في منطقة ارزيو . وتميز سكان منطقة جرجرة بالصناعة .
فكانوا يستخدمون الطواحين لصناعة الزيت ويرسلون به إلى مدينة الجزائر
عن طريق ميناء بجاية أو عن طريق البر . وكان بنوعباس وبنو بني وفليسة
يصنعون البنادق والمكاحل والسيوف والمدافع أيضاً . ويذكر حمدان
خوجة الذي زارهم أنهم كانوا يصنعون أيضاً النقود المزورة ولهم قدرة
عجيبة على نقش العملة وتقليد النقود الجزائرية والأسبانية . وكانوا
يصنعون مواد البلاطين ويعرفون طرق استخراج الحديد من الأرض ولهم
مناجم من الرصاص والقصدير^(١) . وكان بعضهم يصنعون الأشياء الخشبية

والأساور وآخرون يصنعون الأقمشة القطنية ، وكان بعضهم يجلبون الحديد وآخرون بصهرونه . وهناك من يصنع أحجار الطواحين ومن يجلب الملح من الجبال ومن يصنع البارود . واشتهر بالصناعة بنوسليان ، وبنوموهالى وبنومقلات ، الخ .

ولكن منطقة جرجرة كانت فقيرة بالقياس إلى بعض المناطق الأخرى التي تمتاز بخصوبة الأرض . وكانت الحروب الداخلية والفتن تؤدي بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى ريفية أو إلى المدن . فكان أهل جرجرة يعملون أجراء في مزارع متيجة أو حمالين في الموانئ ، أودباغين أو بنائين ، أو تجاراً في البقر ، أو محاربين في الجيش العثماني ثم الفرنسي باسم « الزواف » (الزواويون) . وكانت السلطات العثمانية تمنحهم رخصاً خاصة للخروج من منطقتهم إلى مناطق أخرى ، فإذا أحدثوا اضطراباً فإنها تسحب منهم هذه الرخص كعقاب لهم . لذلك كانوا حريصين على إبقاء الأمن .

أما سكان الأطلس الصحراوي فقد كانوا يصنعون البرانس والزرابي والحصر التي كانت تأتي بدخل طيب لهم وللدولة . وكانت منسوجات منطقة شلالة مطلوبة لشهرتها وجودتها . وكانت بعض القبائل لاتصنع إلا ما يكفيها وتبيعه في الأسواق المحلية . وكانت الأسواق تقام في العادة أسبوعياً ويأتي إليها الناس للبيع والشراء . وأهم ما يباع فيها العسل والزبدة والصوف والحيوانات والحبوب والحيام . وكانت منسوجات المدن عادة أجود من مصنوعات البادية .

وأهم المدن الصناعية هي العاصمة وتلمسان ومستغانم وقسنطينة . فكانت تلمسان مركزاً هاماً لصناعة الصوف كالأغطية والزرابي والمخازم الحمراء ، وكانت مستغانم تصنع الزرابي ، أما العاصمة فقد كانت تمتاز ببعض الحرف

ولاسيما المصنوعات التقليدية كالأساور المصنوعة من قرون الغنم . وكثيراً ما تأتي المواد الأولية لمنتجات العاصمة من مناطق أخرى كمنطقة غنابة . وكانت مصنوعات العاصمة تباع في منطقة التيطرى ومنطقة متيجة . أما قسنطينة فقد كان إنتاجها شبيهاً بإنتاج العاصمة (١) .

ومع ذلك فإن مصنوعات الجزائر لم تكن تستطيع منافسة المصنوعات الأوربية ولاحتى المغربية والتونسية . والذين يتولون الصناعة التقليدية في المدن الجزائرية كانوا عادة من الحضرة النازحين من الأندلس . أما اليهود فقد كانوا محتكرين لصناعة الأحجار الكريمة . وكانت تونس تمول السوق الجزائرية بالشاشية وبعض المتوجات الأخرى (٢) . أما المغرب فقد كانت تمول السوق المحلي بالأحذية والأقمشة الحريرية والمصنوعات الجلدية . وقد كان هناك تجار مغاربة في الغرب الجزائري كما كان هناك تجار تونسيون في الشرق . ومن ناحية أخرى كان هناك تجار جزائريون في كل من تونس والمغرب .

أما بالنسبة للتجارة فنلاحظ أن معظم التجارة الخارجية كانت في أيدي أجنبية . ففي إقليم قسنطينة كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع بامتياز تصدير الحبوب والصوف والجلود والشمع . وكانت مرسيليا هي أهم مدينة تستقبل المتوجات الجزائرية . كما كانت بعض الشركات الفرنسية تتمتع برخص صيد المرجان في ساحل إقليم قسنطينة . وكانت هذه الشركات بدورها تباع الرخص إلى الصيادين الطليان والأسبان . ولكن الامتيازات الفرنسية قد مرت ببعض العقبات ، فكان يزاخمها التجار اليهود : بكري وبوشناق اللذان حصلوا أثناء توتر العلاقات بين فرنسا والجزائر ، على احتكار تصدير الحبوب .

(١) . تذكر بعض المصادر أن الجزائريين كانوا يصنعون أيضاً الصابون ، والشموع ، والجلود - والتبغ . انظر اللجنة الأفريقية (محاضر) ، ج ١ ص ٣٨٦ .
(٢) . نعرف من رحلة ابن حمادوش الجزائري أن الشاشية كانت شائعة في الجزائر . وقد حمل منها هو إلى المغرب . انظر دراستي (ابن حمادوش . . . ورحلته . . .) في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، أبريل ١٩٧٥ .

كانت الجزائر تصدر الصوف والقمح والطيور والأبقار . وكانت تستورد البضائع الكمالية من فرنسا ، والمصنوعات الحديدية من إيطاليا ، والفخار الملون (التريج) من تونس وإيطاليا وهولندا ، والمواد البحرية من البلاد الاسكندنافية ، والرصاص والأقمشة الصوفية من أسبانيا .

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر أصبحت دار بكري وبوشناق تسيطر على التجارة الخارجية الجزائرية ولاسيا في مينائي وهران والجزائر . فكانت هذه الدار تتمتع بثقة الحكام العثمانيين وتشرف على ثلثي التجارة الخارجية . وكان هؤلاء اليهود يتبعون نظاما محكما في الدفع عن طريق التعويض . وتذكر المصادر الفرنسية أن دار بكري وبوشناق قد صدرت سنة ١٧٩٣ وحدها ، أكثر من مائة باخرة قمح من ميناء وهران فقط إلى فرنسا .

غير أنه كان لاستيلاء اليهود والفرنسيين على التجارة الخارجية ومحاولة المسيحيين السيطرة على البحر عواقب وخيمة على الجزائر . ذلك أن القرصنة التي قام بها الطرفان كانت تنتهي بأسر المواطنين من الجانبين . وكان على الجزائر ، كما كان على المسيحيين ، أن تدفع أموالا طائلة لفدية أسراها . وقد كان الوسطاء ، سواء كانوا مسيحيين أو يهوداً ، يحصلون على ٤٠ ٪ من المبلغ المعين لفدية الأسرى^(١) . وكان الفلاح الجزائري هو الضحية ، لأن الباشا يشتري إنتاجه بأرخص الأثمان ، ويبيعه بثمان مريح لليهود الذين يبيعونه بثمان عال في مرسيليا ، فتكون النتيجة ثراء الباشا واليهود على حساب الفلاح . وعلى أية حال فقد كان دفع الجزية السنوية من الدول الكبرى للجزائر بشكل مصدرأ هاماً من مصادر الاقتصاد والدخل المحلي^(٢)

(١) يذكر بعض المؤرخين أن الجزائريين قد التجأوا إلى القرصنة بالضرورة لا بالمهنة : ففرضوا على الدول المسيحية أن تشتري أمنها بدفع جزية سنوية إلى الجزائر .

(٢) كانت السفن الفرنسية تعامل في الجزائر كما تعامل السفن الجزائرية في فرنسا . أما أسبانيا فقد كانت تعتبر كل غياط السفن الجزائرية مرتدين . انظر أيضاً حول هذا الموضوع العربي الزبيري (التجارة الخارجية للشرق الجزائري) ، الجزائر ١٩٧٤ ، وكذلك اطروحة قاصر الدين سعيدوق (الجهاز المالي للإيالة الجزائرية) ، كلية الآداب ، جامعة الجزائر ، ١٩٧٤ . وكلا العملين من اشراقى بالكلية المذكورة .

أما التجارة الداخلية فقد كانت في أيدي الجزائريين إلى بداية القرن التاسع عشر. ولكن في هذا التاريخ استولى اليهود ، باذن من الباشا ، على التجارة الداخلية أيضاً . فقد استغلوا حروب الثورة الفرنسية ، وحاجة أوروبا إلى القمح وعملوا على تحويل التجارة إلى أرباحهم الخاصة . وقد كان عملاء اليهود يذرعون البلاد من شرقها إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها سائلين القوافل عما تحمل وعما يريد أصحابها أن يشتروا . ثم يشترون منها البضاعة ويصدرونها للخارج على سفن تحمل أعلاما مختلفة . وتذكر الوقائع التاريخية أن اليهود قد صدروا من مرسى وهران ٧٥,٠٠٠ قنطار من القمح و ٦٠,٠٠٠ قنطار من الشعير وأنهم باعوا مثلها إلى عربان الصحراء . ومن الطبيعي أن الروح التجارية قد تغلبت على هؤلاء المصدرين فكانوا لا يهتمون بحاجة البلاد ، فحتى في وقت المجاعات كانت الفائدة هي رائدهم .

وكانت الأسعار تختلف من المدينة إلى الريف . فالأسواق في المدن كانت مراقبة كما كانت الأسعار : لذلك لم يكن الاستغلال كبيراً . أما في الريف فالرقابة ضعيفة ولذلك غرق الفلاحون في الشقاء وكانوا هدفا للاستغلال ، كما أن إنتاجهم الضعيف كان يستهلك في الضرائب . وبينما لا تدفع قبيلة المخزن المتحالفة مع السلطة الحاكمة سوى ١٠٪ نجد قبيلة الرعية تدفع عدة أنواع من الضرائب . (العشور ، الزكاة ، الحكور ، وهو نوع من الغرامة الثقيلة التي تصل أحيانا إلى ٢٨ رأساً من الغنم) . وقد أدت حالة النزاعات القبلية ، وثورات الرعية على السلطة ، وكثرة السكان في بعض القبائل إلى حالة من الفقر التي كانت الجزائر تعاني منها أثناء الحكم العثماني . ولكنه فقر يعود إلى طبيعة الحكم وليس إلى موارد البلاد .

ولكن حالة الفلاح لم تتحسن بعد سيطرة الفرنسيين . بالعكس فقد جرد من الأرض ، ومنعته الحروب التي شنها ضد المستعمرين من الاستقرار

وسيطر الفرنسيون على التجارة الداخلية والخارجية . وهكذا لم يكن حال الفلاح تحت الحكم الفرنسي بأحسن منه تحت الحكم العثماني . وإذا كانت الجزائر العثمانية قد وجدت طبقة من الجزائريين الحضرة الذين كانوا يشتغلون بالتجارة ولهم بعض رؤوس الأموال فان هذه الطبقة قد اختفت أثناء الحكم الفرنسي . وقد أصبح المسيطرون على رأس المال المحلي هم المستوطنون (الكولون) (١) .

(١) أهم مراجع هذا البحث محاضر وتقارير اللجنة الافريقية (باريس ١٨٣٤) التي تحتوي على تفاصيل هامة عن الوضع الاقتصادي عشية وعند الاحتلال . ثم مقال مارسيل إيميرى « الوضع الاقتصادي للجزائر سنة ١٨٣٠ » المنشور في *Information Historique* « المعلومات التاريخية » (نوفمبر - ديسمبر عام ١٩٥٢) ص ١٦٩ - ١٧٢ ، وهناك أيضاً بعض الفصول في كتاب « المرأة » لحمدان خوجة (باريس ، عام ١٨٣٣) ، وكتاب بيير بوايتي « الحياة اليومية في مدينة الجزائر » باريس ١٩٦٣ ، بالإضافة إلى عمل الزبيرى وسعيدون المذكورين قبل قليل .

الفصل العاشر

الحياة الثقافية

عرف العهد العثماني في الجزائر بالركود الثقافي شأنه في بقية البلاد العربية ، فلم تكن هناك حركات تجديد فكرية ولا انتفاضات علمية ذاتية أو متأثرة بالبلاد الأوروبية . ورغم أن العربية ظلت لغة التعليم ولغة الشعب فان الدولة قد اتخذت التركية لغة رسمية . ومن جهة أخرى سيطرت اللغة الحليط (لغة فرانكا) على التبادل التجاري . فكان إنتاج اللغة العربية يكاد ينحصر في الموضوعات الدينية والتعليمية وقليل من الشعر . وقد ترك العهد التركي بعض الشعراء وكتاب التاريخ والرحالة وحتى بعض المتطيين ، ولكن مكانتهم مازالت في حاجة إلى تقييم ودراسة في ضوء الوثائق التي يعثر عليها الباحثون من وقت لآخر (١) . وفي الوقت الذي كان يمكن فيه للثقافة العربية أن تتحرر وتنتج نتيجة اتصالها بأوروبا في فاتح القرن الماضي واجه الجزائريون الاحتلال الفرنسي الذي نزل عليهم كما يقول حمدان خوجة كحمل من رصاص . فنزح الأدباء والعلماء إلى المشرق وبعثت الأسر والمكتبات . وحوّرت لغة التعليم وأغلقت المدارس العربية . وهكذا شهدت الجزائر نكسة عميقة أدت إلى تأخر الدراسات العربية فيها . وتشهد كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني أن التعليم كان منتشرأ وأن كل جزائري تقريبأ كان يعرف القراءة والكتابة . وقد كان التعليم حرأ من سيطرة الدولة ومن سيطرة الحكام العثمانيين ، فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم ووسائلهم الخاصة تعليم القرآن والحديث والعلوم العربية والإسلامية ، لأن دراسة هذه العلوم هي السبيل

(١) بعض الآراء الواردة في هذا الفصل تحتاج إلى إعادة نظر ومع ذلك تركتها على حالها . فقد كتبت الفصل قبل ما تنضج لي معالم الثقافة في العهد العثماني . وسأبرز هذه المعالم في كتابي (تاريخ الجزائر الثقافي) الذي أحرره الآن .

إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقرآن والسنة . ولذلك كان القرآن أساساً للتعليم في الجزائر سواء كان تعليماً ابتدائياً أو ثانوياً أو عالياً . وكانت المدارس على مختلف مستوياتها تمول وتغذى بالأوقاف التي يحبسها أهل الصلاح والخير من الرجال والنساء ، وفي بعض الأحيان كان يحبسها موظفون سامون في الدولة كعمل من أعمال الخير . فكان هناك أملاك خاصة وعقارات وأراض يذهب ريعها لبناء المدارس وتوظيف المعلمين وتوفير المساكن للطلبة . فالأوقاف كانت الأساس في تدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين .

والواقع أنه ليست كل الأوقاف مخصصة للتعليم فقد كانت هناك أوقاف لعدة مصالح أخرى مثل العناية بالحج ، وتسمى أملاك مكة والمدينة . وهناك أوقاف لإقامة العميون وحماية الثكنات ، وهناك أوقاف أخرى لبناء واستصلاح المساجد والزوايا كأوقاف « سبل الخيرات » وهي عبارة عن جمعية كانت تشرف على ثمانية مساجد في العاصمة . وقد بلغ دخلها سنة ١٨٣٧ حوالي ١٣,٦٣٩ فرنكا . وكانت هناك أوقاف خاصة بالجامع الكبير بالعاصمة أيضاً . وقد بلغ دخلها ١٢,٠٠٠ فرنك . بالإضافة إلى أوقاف أخرى كانت منتشرة في مختلف مدن الجزائر .

وإلى جانب أوقاف التعليم والحج كانت هناك أوقاف مخصصة للصدقة وأعمال البر . ففي سنة ١٨٣٧ بلغ دخل أوقاف مكة والمدينة في العاصمة ١٢٢,٥٠٣ فرنك . وكانت هذه الأوقاف مخصصة لإيواء فقراء مكة والمدينة مجانا ، وكان الفائض منها يذهب إلى فقراء الأماكن المقدسة سواء كانوا في المشرق أو في الجزائر (١) . وقد استولت السلطات الفرنسية

(١) استولت فرنسا على هذه الأوقاف عند احتلال الجزائر . وقد أدى ذلك إلى خلافات وخصومات شديدة مع الأهالي وظهرت في كتابات السياسيين أمثال حمدان خوجة . انظر « المرأة » ، ولا سيما الفصل الذي عنوانه : « الأملاك الدينية المسماة بالوقف » ص ٢٧٦ . وقد عثرنا على وثيقة بمكتبة باش تارزي بقسنطينة تشهد على ما كان أهل هذه المدينة يرسلونه من نفود إلى الحرمين ليوزع على الفقراء هناك . وفي الوثيقة قائمة بأسمائهم (ومعظمهم من فئة العلماء) وهي تعود إلى أوائل القرن ١٩ .

على هذه الأملاك فأحدث ذلك رد فعل عنيف لدى السكان وقاد إلى تقي القاضي والمفتي وإلى طرد عدد من الزعماء من الجزائر . وكان هناك أيضاً أوقاف سيدي عبد الرحمن التي كانت تدخل حوالي ٦٠٠ فرنك سنوياً توزع على فقراء مدينة الجزائر بمعدل حوالي ٣ فرنكات للفرد . وهناك أوقاف أهل الأندلس التي كانت مخصصة إلى النازحين من الأندلس ومساعدة المنفيين المسلمين من أسبانيا . وكان دخل هذه الأوقاف حوالي ٥,٠٠٠ فرنك سنوياً . وقد استفادت منها عند دخول الفرنسيين بعض العائلات التي كانت من أصل أندلسي .

ولكن هذه الأوقاف لم تكن دائماً لأغراض خيرية . ففي أحيان كثيرة كان الناس يوقفون لحماية أملاكهم من الضياع أو لحمايتهم من يد السلطة . ومن حقهم أن ينصوا على أن يستفيد منها الأحفاد والفقراء . وكانت النساء تستفيد من هذه الأوقاف ، ولاسيما عند الولادة أو اليم أو الفقر . وكثيراً ما كانت الأسر تلجأ إلى طريقة الوقف لعدم ثقتها في صلاح الورثة . ولكن نكل هذه الأغراض كانت ثانوية إلى جانب الغرض الرئيسي من الأوقاف وهو خدمة العلم ومساعدة الفقراء والمساكين .

وقد كان هناك قيم أو وكيل على كل مؤسسة خيرية . وكانت مهمته العناية بالأوقاف ومراقبة الدخل . وكانت الأوقاف لاتباع إلا في الأحوال النادرة وعندما نخشى عليها التلف . فإذا كانت الأوقاف عامة فإن الدولة تعين عليها موظفاً رسمياً . أما إذا كانت خاصة فإن هناك مجلساً يقوم بتعيين رجل صالح يراقبه المجلس . وهناك أخطاء قد ارتكبت ولاسيما في الأحوال العامة حيث الرقابة ضعيفة إلا من الضمير .

أما التعليم الذي كانت ترعاه هذه الأوقاف فقد كان على ثلاثة مستويات : الابتدائي والثانوي والعالي . فبالنسبة للتعليم الابتدائي كان كل طفل بن السادسة

والعاشرة يذهب إلى المدرسة . والملاحظ أن هذا بخصوص الأطفال الذكور . أما الإناث فلا يذهبن إلى المدارس إلا نادراً ، ولكن أصحاب البيوتات الكبيرة كانوا يجلبون أستاذاً معروفاً بصلاحه وعلمه لتعليم البنات . وفي كل قرية صغيرة (أودوار) كانت هناك خيمة تدعى « الشريعة » خاصة بتعليم الأطفال ويشرف عليها مؤدب يختاره سكان القرية لهذا الغرض . أما في المدن والقرى الكبيرة فقد كانت هناك مدارس تدعى « مسيد » أو مكتب ، وكانت غالباً ملحقة بالوقف ، وإلى جانب ذلك كان كل جامع تقريباً يضم مدرسة للتعليم أيضاً .

كان لكل مؤدب أجره خاصة ولكنها كانت غير قارة ، فهي تختلف حسب حالة أولياء التلاميذ المادية : كانت كل أسرة تدفع على قدر حالها ، وفي الأعياد وعندما يحفظ الطفل القرآن يأخذ المؤدب أجراً إضافياً . وكثيراً ما يجمع المؤدب إلى وظيفة تحفيظ القرآن ووظيفة أخرى كالإمامة والأذان . وكان المؤدب محل احترام سواء كان في القرية أو المدينة ويعيش بالمقارنة عيشة طيبة . وتذكر بعض المصادر أن أحد المؤدبين في قسنطينة كان يتقاضى حوالي ثلاثين فرنكاً سنوياً على الطفل الواحد من الهدايا والتعويض عند حفظ القرآن والأجرة المعينة . وكان لدى المؤدب حوالي ٢٥ طفلاً . فكان يناله حوالي فرنكين في اليوم بالإضافة إلى دخله من بعض الوظائف الأخرى (١) . ولم يكن هناك رقابة رسمية على المؤدب ولكن أولياء التلاميذ يستطيعون عزله إذا أرادوا . وكان يكفي في المؤدب أن يعرف جيداً القراءة والكتابة . أما أهل البادية فكانوا يرسلون أطفالهم للتعليم في المدن حيث يقيمون عادة مع عائلات صديقة أو يصرف عليهم مجاناً من الأوقاف .

(١) انظر : مارسيل إيمري « الحالة العقلية والمعنوية في الجزائر سنة ١٨٣٠ » ، (مجلة

التاريخ الحديث والمعاصر R.H.M.C. ، يوليو وسبتمبر من عام ١٩٥٤) ص ٢٠٢ .

وتذكر بعض المصادر أنه كان في كل قرية مدرستان^(١) . وكانت المدن تختلف في عدد المدارس . فقسطنطينة في عهد الباي الحاج أحمد كانت تضم ٨٦ مدرسة ابتدائية . وكان يختلف إليها حوالي ١.٣٥٠ تلميذاً وكان في تلمسان في حوالي نفس الفترة ٥٠ مدرسة ابتدائية .

ومدة التعليم الابتدائي حوالي أربع سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين . وإذا كان الفقراء يكتفون بهذا القدر من التعلم فإن الأغنياء يواصلون تعلمهم ، وبذلك يدخلون المرحلة الثانوية . ويذكر بعضهم أن عملية الحفظ كانت صعبة على الطفل لأن العربية الكلاسيكية تعتبر « لغة أجنبية »^(٢) . والواقع أن الصعوبة لا ترجع إلى كون اللغة أجنبية ولكن إلى طريقة التعليم نفسها . وأن كثيراً من الألفاظ التي يحفظها الطفل في هذه المرحلة لم تكن موجودة في البيت وفي الشارع .

كان التلميذ يستطيع أن يواصل تعليمه الثانوي في الجامع أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف . وكان التعليم الثانوي مجانياً . وكان الباي هو الذي يسمي المدرس باقتراح من الناظر ، ويتلقى المدرس أجرته من الأوقاف وهي تبلغ بين مائة إلى مائتين من الفرنكات سنوياً . وكان يسكن مجانياً ، وغالباً ما يجمع إلى وظيفة المدرس وظائف أخرى كالقضاء أو الإفتاء . وكان يسود الاعتقاد أن المدرس يقضي وقته بعد الدروس ، ولذلك يأتيه الناس بالضروريات كالماء والزيت للمصباح ، كما كانوا يأتونه يومياً بحلويات رمضان وملابس العيد ، والطعام . ومن جهة أخرى كان التلاميذ أيضاً يحصلون من الأهالي على الحلوى والزيت للمصباح وعلى السكن مجاناً والماء .

(١) حديث بوضربة أمام « اللجنة الأفريقية » ص ٣٩ - ٤٣ . ولزيادة التفاصيل راجع : كتابي « الحركة الوطنية الجزائرية » ص ٧٣ - ٧٥ .

(٢) ليمري ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

وكان في العاصمة وقسنطينة وتلمسان جوامع ومدارس وزوايا لإيواء التلاميذ . ففي قسنطينة ، حيث كان ٣٥ جامعاً و٧ مدارس ، كان ١٥٠ تلميذاً من ٧٠٠ يحصلون على أجره سنوية من دخل الأوقاف تبلغ ٣٦ فرنكا . وكان معظم هؤلاء التلاميذ من سكان الأقاليم وقد أعدت لهم زوايا خاصة لسكنائهم بلغت ست عشرة زاوية . وقد كان في العاصمة ست زوايا لهذا الغرض : ثلاث لعرب الغرب واثنان لعرب الشرق . أما الأخيرة فقد أعدت لإيواء المدرسين في العاصمة ، والذين ليس لهم عائلات مقيمة^(١) . أما تلمسان فقد كان فيها عدد كبير من هذه الزوايا . كما كان فيها مدرستان إحداهما مدرسة الجامع الكبير والأخرى مدرسة أولاد الإمام . وفي ضاحية تلمسان كانت أيضاً مدرسة قرية عين الحوت .

والزوايا لم تكن مقصورة على المدن ، بل كانت هناك زوايا في الأرياف تقام تخليداً لأحد المرابطين ويقام بجانبها جامع للصلاة ويتر للشرب والوضوء . وتخصص الأرض لهذه الزوايا الريفية فيحرقها الأهالي ويستعمل دخلها لمساعدة المدرسين والطلبة . ويخصص أهل الخير جزءاً من محصولهم السنوي للزاوية التي توجد في منطقتهم . وكانت هذه الزوايا منتشرة ، ولاسيما في الغرب الجزائري ، وكان في منطقة تلمسان وحدها أكثر من ثلاثين زاوية . وهناك أخريات منتشرة في جهات الونشريس ومعسكر وسيدي بلعباس ومستغانم . أما متيجة ومنطقة نجرجرة فقد كانت تضم أكثر من ثمانى زوايا أشهرها زاوية البركاني قرب شرشال ، وزاوية ابن علي الشريف في أقبو ، وزاوية النخيلي في بني موسى ، الخ .

(١) من ذلك ما رواه ابن حادوش الجزائري في رحلته من أن الشيخ أحمد الوردزي التيطواني قد نزل في مدرسة الجامع الكبير بالعاصمة ، وكان ذلك حوالي منتصف القرن ١٨ .

وكان يتلقى العلم في المرحلة الثانوية حوالي ٣,٠٠٠ تلميذ في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة . وكانت الدروس تشتمل على النحو والتفسير والقرآن ، وينال الطالب في النهاية « إجازة » تشهد له بأنه قد درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه : والإجازة ليست شهادة مكتوبة ولكنها تعبير شفوي من المدرس إلى التلميذ . ومتى حصل التلميذ على الإجازة يصبح « طالباً » يستطيع قراءة القرآن في الجامع ويتولى وظيفة مؤدب أو كاتب .

وليس هناك فصل واضح بين التعليم الثانوي والعالى . والأستاذ الذى يدرس في العالى يسمى « عالماً » . أما عدد الطلبة فقد كانوا بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ في كل إقليم يواصلون تعليمهم العالى . وكان الأساتذة في هذا المستوى يتقاضون أجورهم من الأوقاف أيضاً ، وكانت الدروس العالية تعطى في الزوايا وأهم الجوامع . ففي إقليم وهران كان الجامع الكبير في تلمسان وجامع سيدى العربي والزاوية القادرية (التابعة لأسرة الأمير عبد القادر) . وفي إقليم الجزائر كانت زاوية ابن المبارك بالقليلة ، وزاوية مليانة ، وزاوية بنى سليمان ، وزاوية ابن محيي الدين . أما في إقليم قسنطينة فهناك الجامع الأخضر ، وجامع سيدى عقبة ، وزاوية ابن على الشريف في جرجرة (١) .

وأهم مواد التعليم العالى هي النحو والفقه الذى يشمل العبادات ، والمعاملات ، والتفسير ، والحديث ، والحساب والفلك ، بالإضافة إلى التاريخ والتاريخ الطبيعى والطب . لكن كان يغلب على الدراسة طابع العصور الوسطى وقلة التجديد ، والحفظ . وهناك عدد من الجزائريين درسوا وتخرجوا بهذه الطريقة في العهد العثماني ، ولكنهم اختفوا في بداية الاحتلال . وقد كان حمدان خوجة ووالده من الذين درسوا على هذه

(١) لم يكن في الجزائر مؤسسة ثقافية عريقة كالأزهر في مصر والزيتونة في تونس ؛ ولذلك كان علماء الجزائر يهاجرون بحثاً عن الاستزادة من التعليم في العواصم الإسلامية .

الطريقة . ولكن الجزائريين المنتجين كانوا قلة . وكانت الدراسة في شكلها الذي وصفناه تساعد على إخراج الموظفين في المجال الديني والكتابة ولكنها لاتساعد على إخراج المنتجين في ميدان الفكر والأدب^(١) .

فاذا رجعنا إلى الحياة الفكرية والأدبية فاننا نجد بعض المحاولات الطيبة ولكنها لاتدل على نهضة ثقافية . فقد شهد القرن الثامن عشر عمليتين من كتابة الرحلات أحدهما لفتى الجزائر المالكي ، أحمد ابن عمار ، الذي سجل ملاحظاته أثناء رحلته إلى مكة ، وثانيهما حسين الورتلاني الذي كتب أيضاً رحلته إلى المشرق . وشهدت علوم الفقه وأصول الدين تقدماً على يد عبد الرحمن باش تارزى القسنطيني والشيخ عبد العزيز الثميني الميزابي . أما الأدب فاننا نجد الشيخ محمد أبوراس الناصري يخلد شعراً ونثراً انتصار محمد الكبير ، باي وهران ، على الأسبان سنة ١٧٩١ ، ويسجل فرحة المسلمين بعودة وهران إلى الحكم الإسلامي .

ونتيجة لضعف العربية الفصحى بين الناس شاع الأدب الشعبي الذي أصبح ميداناً للتعبير عن خلجات الشعب في السراء والضراء . وقد لمعت أسماء ابن مساب التلمساني وسيدي ابن علي في هذا الميدان . وكلاهما في القرن الثامن عشر . أما في القرن التاسع عشر فنجد شعراء سجلوا بعض خواطرهم في الأحداث الهامة كما فعل الشيخ عبد القادر الجزائري في قصيدته عن احتلال الجزائر . والشيخ قدور ولد محمد الذي كان يهاجم الأمير عبد القادر بينما كان الشيخ الطاهر بن حواء يمدحه^(٢) . وقد وجد الروائيون في أبطال الإسلام والجاهلية ، كعنتر ابن شداد ، شخصيات يقولون على لسانها

(١) رجعت في هذا الجزء من البحث إلى مقال إمري المذكور وإلى تقارير هامة عن التعليم الجزائري التقليدي محفوظة في دار المحفوظات (الأرشيف) الوطنية في باريس ، تحت رقم ١٧٣٢ ، F ٨٠ .

(٢) راجع : حول هذا الموضوع . أ . كور A. Cour « الشعر الشعبي السيامي في عهد الأمير عبد القادر » ، في « المجلة الأفريقية » عام ١٩١٨ ، ص ٤٥٨ - ٤٩٣ .

أشياء كثيرة . كما وجدوا في شخصية جحا وسيلة للتعبير عما لا يمكن أن يعبروا عنه واقعياً . أما في ميدان الشعر القصيح فهناك الأمير عبد القادر الذي سجل معاركه وانتصاراته بشعره ، وله ديوان مطبوع في هذا الموضوع وقد كان حمدان خوجة يقرض الشعر أيضاً ، ولكن شعره الذي وصل إلينا ضعيف ومتصنع (١) .

أما الأعمال التاريخية فلم نجد أشياء هامة ، ولكن يمكن أن نذكر بعض الأمثلة . من ذلك الرسالة التي كتبها عبد القادر المشرق بعنوان « بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الأسبانيين بوهران من الأعراب كبنى عامر » والعنوان يدل على المحتوى . والرسالة في حوالى ٢٤ صفحة (٢) .

وقد كتب حمدان خوجة كتابه « المرأة » ونشر منه الجزء الأول ووعد بنشر الجزء الثاني ولكنه لم يظهر . ورغم أن الكتاب مترجم عن العربية فإنه إلى الآن لم يعثر الباحثون على الأصل العربي . والغالب أنه ضاع . و« المرأة » عمل تاريخي هام يعتبر من أهم الوثائق المعاصرة للاحتلال ، وقد كتب من وجهة نظر جزائرية . ولانريد الآن تقييم الكتاب من الوجهة التاريخية ، ويكفى أن نقول إنه مصدر ضرورى لفهم ردود الفعل التي أحدثتها الاحتلال الفرنسي في سنواته الأولى . كما أنه لا يمكننا أن نقيم منه أسلوب خوجة لأنه مترجم ، ولكن يمكننا أن نحكم على أسلوب المؤلف من عمله الآخر المكتوب بالعربية ، وهو « انحاف المنصفين والأدباء » وخوجة يظهر في هذا الكتاب عصرى الروح ، طليق العبارة ، واسع الاطلاع على

(١) نجد له قصيدتين في كتابه « انحاف المنصفين والأدباء » إحداهما في شكل إهداء إلى السلطان محمود الثاني والأخرى في شكل خاتمة للكتاب . والكتاب كان قد نشر بالعربية والتركية ، بناء على معجم سركيس ، في النصف الأول من القرن الماضي . وقد حققه ونشره أخيراً محمد بن عبد الكريم ، طبع الشركة الوطنية الجزائرية ، عام ١٩٦٨ .

(٢) ترجمها ونشرها بودان Boudin في « المجلة الأفريقية » (١٩٢٤) ص ١٩٣ - ٢٦٠ . وقد نشرها أيضاً محمد بن عبد الكريم في تاريخ لا أذكره بلبان .

أحوال بلاده وعصره . وفي هذا المجال « التاريخ » كتب أيضاً الحاج أحمد ابن المبارك « تاريخ قسنطينة » كما كتب محمد صالح العنترى « تاريخ بابات قسنطينة » ..

أما العلوم فقد كانت ضعيفة . وكان باشوات الجزائر يوظفون الأجانب للعناية ببعض الأشياء الدقيقة أو الفنية . من ذلك توظيف أحد الفرنسيين للعناية بالساعات الكبيرة التي كانت الدول الأوروبية تهديها إلى الباشا ، وتوظيف أجانب آخرين للعناية بالمدفعية ، وبناء السفن ، ونحو ذلك . وبدل الاهتمام بتكوين الجزائريين من الوجة الفنية اعتمد الباشوات والمسؤولون العثمانيون على بعض الأرقاء المسيحيين الذين كانوا يلبون حاجات الباشا . ومع ذلك فان الجزائريين قاموا بمساعدة بعض الأجانب ، ببناء قنطرة وادي الشلف سنة ١٨١٤ التي اشترك فيها حوالي ٣٠٠ من الجزائريين و١٦٧ من اليونانيين ، وهناك قنطرة وادي الرمل في قسنطينة التي بنيت في عهد صالح باي والتي أشرف عليها بارثولوميو الأسباني . وقد أظهر الجزائريون مهارة فائقة في بناء المنازل الجميلة والقصور البديعة ، وشبكات المياه والفوارات والعيون . وظهر في العهد العثماني تأثير العثمانيين في المساجد ، كما ظهر التأثير البيزنطي (١) .

ولكن الجزائريين أهملوا الطب سواء القديم أو الأوربي المعاصر ، فلم يكن هناك مستشفيات باستثناء الزوايا التي كانت تأوى العجزة والمرضى ، وكان المرجع في هذا الميدان هي كتب الأقدمين كابن سينا . وقد كانت فوائده

(١) راجع : بيري بواي « الحياة اليومية في مدينة الجزائر » ، ص ٢٠٥ . انظر أيضاً أبو العيد دودو (مذكرات بغايفر) ، الجزائر ، ١٩٧٤ .

الأعشاب معروفة للناس . فألف الشيخ عبد الرازق الجزائري كتاباً في فوائد الأعشاب (١) . ولم يكن هناك امتحان ولا مهنة للأطباء . والذين يقومون بالعلاج هم غالباً مرابطون يداونون بالجن والأرواح وليس بالعلم . وكان هناك بعض حملة الشهادات الذين يعالجون مرضاهم في دكاكين تشبه دكاكين أصحاب الحرف الأخرى . أما أعمال الجراحة فكان يقوم بها الحلاقون الذين يلجأون أيضاً إلى استعمال الكي . ومنذ القرن السادس عشر كان في مدينة الجزائر مستشفى أسباني خاص بالمسيحيين . ولم يكن للسلطة العثمانية أى تدخل في مهنة الطب ما عدا تعيين « جراح باشي » الذي كان من الجنود الانكشاريين ، والذي كان يصحب الجيش في الحملات الكبيرة للعناية بالجرحى .

وفي بعض الأحيان كانت السلطة تستفيد من خبرة الأطباء الأجانب الذين يؤخذون أسرى . فالألماني بفايفر أصبح سنة ١٨٢٥ الطبيب الخاص ورئيس الطباقين في القصر . وعند دخول الفرنسيين سنة ١٨٣٠ كان بفايفر هو الطبيب الوحيد الذي كان يعالج الجرحى الأتراك والأهالي . وقد ترك مذكرات هامة تسجل دخول الفرنسيين وتصف حالة الجزائر عندئذ (٢) . ومن جهة أخرى كان لبعض القنصليات الأوروبية أطباء خاصون . ولعل ضعف الطب هو الذي يفسر ارتفاع نسبة موت الأطفال في الجزائر وانتشار بعض الأمراض المعدية كمرض الزهري الذي جاء به الأوروبيون خلال القرن السادس عشر (٣) .

(١) انظر دراستنا عنه في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، أبريل ١٩٧٥ .
(٢) ترجم بعضها الدكتور أبو العيد دودو « أندواء على تاريخ احتلال الجزائر » الجيش (يناير - فبراير ١٩٦٩) .
(٣) يجب أن نذكر هنا كتاب (تحاف المنصفين) الذي لم يكن صاحبه (خوارجة)

ورغم القيود الدينية في المجال الفني فإن هناك بعض الفنون قد شهدت تقدماً ملحوظاً . من ذلك فن العمارة في تلمسان وقسنطينة وبعض مساجد العاصمة . وهناك بعض الصور التي حملها أصحابها من الشرق إلى الجزائر وقدها السكان . وقد تقدم فن تزيين البيوت من الداخل (الديكور) وظهر فيه الذوق المحلي . وكانت الجزائر تستورد الرخام من إيطاليا كما كانت تستورد الفسيفساء من تونس وأسبانيا وإيطاليا أيضاً . وامتاز قصر مصطفى باشا بأعمال الزينة المستوردة من هولندا . وقد ظهرت براعة الجزائريين في الأعمال الخشبية كالأبواب المنقوشة والشرقات ذات الأعمدة الجذابة . وبالإضافة إلى ذلك امتازوا بأعمال الزراني ذات الذوق الرفيع ، والفخار الملون الجميل ، والطرز بالذهب والفضة .

وفي ميدان الموسيقى كان الريفيون يستعملون آلات محلية كالبندير والطبلة والقصبة . وكان عرب المدن يستعملون آلات أخرى أكثر دقة كالربابة والقانون والعود والدربوكة والجواق . وكانت الألحان إما أندلسية وإما محلية متأثرة بها . وكانت هناك فرق موسيقية متعددة تجد مجالها في المقاهي وفي المناسبات الاجتماعية والدينية : الزواج ، الطهارة ، المولد ، ورمضان . وكان للأتراك فرق موسيقية خاصة ، كما كان للشخص الميسور فرقة خاصة به . وهناك فرق موسيقية خاصة بالحملة أو الحملات العسكرية . وكان للباشا نوعان من الموسيقى : موسيقى العشية وموسيقى الصباح . أما آلات الموسيقى التركية فقد كانت الناي والغيتة والطبل . حتى الزنوج كانت لهم

طبيباً ولكنه ضمن كتابه معلومات عامة عن الطب والحياة من بعض الأمراض من الناحية التاريخية والعملية . ويجب أن نشير أيضاً إلى كتاب ابن العنابي « السعي المحمود في نظام الجنود » الذي دعا فيه إلى الأخذ بالعلوم الأوروبية ، ولا سيما العلوم العسكرية . انظر دراستنا عنه في الكتاب التذكاري المهدى إلى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

موسيقى خاصة وآلات تكاد تكون خاصة مثل الطبلة الكبيرة والقراقب والغنبرى .

وكان الرقص أيضاً شائعاً ولكن لدى المتهنين فقط سواء كانوا رجالاً أو نساء . فالرجل المحترم وكذلك المرأة المحترمة لا ترقص على الأقل أمام الناس وكان الرقص عملاً فردياً . وقد كان الرقص في المدن متأثراً بالرقص الشرقى . أما الرقص في الريف فقد كان يمتاز بطابع محلى . وفي أحيان كثيرة كانت الراقصة مغنية أيضاً^(١) .

وقد عرف عن الأمير عبد القادر أنه رجل حرب وفكر في نفس الوقت . وإذا كان لا يهتمنا هنا الجانب العسكري فإن الجانب العقلي كان هاما . فقد ألف الأمير بعد خروجه من الجزائر عدة أعمال فلسفية وتاريخية ودينية . فكتابه « المواقف » سار فيه على نهج ابن عربى في التصوف ومازال رأيه فيه يحتاج إلى تقييم المختصين . وكتابه « ذكرى العاقل وتنبيه الغافل »^(٢) يحتوى على آراء فلسفية دينية لا تخلو من نقد ولكنها لا تخلو من جدة ، رغم أن بعضهم قد انتقده بشدة على أفكاره الدينية المتحجرة في « عصر رينان وكلود بيرنار » ، المليئة بالتقاليد العربية المتأخرة^(٣) . وللأمير بعض الكتب التي لم تنشر بعد والتي يذكرها ابنه في « تحفة الزائر » أمثال الصافيات الجياد ، و « المقراض الحاد »^(٤) . كما أن له كتابا نسب إليه خطأ ، بينما هو لكتابه قدور بن زويله عنوانه « وشاح الكئاب »^(٥) . ولمصطفى بن التهامي

(١) انظر بوايبي ، الفصل الخامس بالفنون والعلوم .

(٢) ترجمة : ج . دوغا G. Dugat إلى الفرنسية (عام ١٨٤٨) .

(٣) لوجرى « الحالة العقلية . . . » ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٤) رأيت هذا الكتاب منشورا أيضاً .

(٥) نشره وترجمه باتورنى patorni ، الجزائر عام ١٨٩٠ ، وحققه ونشره

محمد بن عبد الكريم ، الجزائر عام ١٩٦٧ .

كتاب آخر عن الأمير ، يذكر فيه آراء للأمير في التصوف والدين والتاريخ والسياسة . وما زال هذا الكتاب مخطوطاً ، وليس له عنوان (١) .

ليس الهدف من هذا البحث استقصاء جميع مظاهر الثقافة الجزائرية : ونعتقد أنه يكفي للإلمام بالخطوط العامة لهذه الثقافة في الفترة الانتقالية التي شهدت انتقال الجزائر من أيدي العثمانيين إلى أيدي الفرنسيين . وقد غير الفرنسيون نظام التعليم وأنشأوا المدارس الخاصة بهم والمشاركة التي يختلف إليها الجزائريين أيضاً . وبنوا المستشفيات وكونوا الصحف ، وخلقوا المسرح وأدخلوا فنونهم وآدابهم وأفكارهم إلى الجزائر . وقد بقي على الباحث أن يقيم هذا العهد الفرنسي من الوجهة الثقافية ويرى ماذا استفادت منه الثقافة العربية وماذا خسرت . وقد حاولنا أن نفعل ذلك في « الحركة الوطنية الجزائرية » . ومع ذلك فما يزال الموضوع يحتاج إلى تفصيل ، وتعميق (٢) .

* * *

(١) كان يقوم بتعميقه المستشرق الفرنسي هنري تيبسي ، وقد أطلعني على نسخة منه . كما أعدت نسخة منه إلى المكتبة الوطنية الجزائرية السيد جاك شوفالبيسي الفرنسي خلال مارس عام ١٩٧٠ . وقد اطلعت على هذه النسخة واستفدت منها .

(٢) فود أن نلفت النظر إلى البحث الذي نشره المرحوم سعد الدين بن شب عن الثقافة الجزائرية في القرن التاسع عشر ونشره في العدد الأول من « مجلة كلية الآداب » (الجزائر) سنة ١٩٦٤ وإلى بحث الدكتور محمد طه الحاجري عن « جوانب من الحياة العقلية والأدبية في الجزائر » ، محاضرات معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية القاهرة (١٩٦٨) ص ٢٩ - ١٠١ .

بعض المصادر

(ننبه إلى أن المصادر التالية لم تظهر في كتابي « الحركة الوطنية الجزائرية » ،
فن أريد زيادة الاطلاع فعليه بالرجوع إلى مصادر الكتاب المذكور) .

أ - مصادر بالعربية أو مترجمة منها

- ١ - ابن أبي شنب ، سعد الدين : بحث عن الثقافة الجزائرية منشور في
العدد الأول من مجلة كلية الآداب (الجزائر) ، ١٩٦٤ .
- ٢ - ابن المبارك ، الحاج أحمد . كتاب تاريخ قسنطينة ، نشره نور الدين
عبد القادر ، حوالي ١٩٥٢ وترجمه دور نون في المحلة الإفريقية ١٩١٣
- ٣ - تشرشل ، العقيد هنري شارل ، حياة الأمير عبد القادر ترجمة أبو القاسم
سعد الله ، الدار التونسية للنشر ، تونس في ١٩٧٤ .
- ٤ - التميمي ، عبد الجليل : « ثلاث رسائل من الحاج أحمد باي قسنطينة
إلى الباب العالي » في مجلة الغرب الإسلامي (بالفرنسية) ، ١٩٦٧ .
- ٥ - الحاج أحمد ، باي قسنطينة : « مذكرات الحاج أحمد » ، نشر مارسيل
إيمري ، المحلة الإفريقية (١٩٤٩) .
- ٦ - الحاج أحمد أفندي : احتلال الجزائر يرويه جزائري (باريس ١٨٦٣)
والكتاب بالتركية والفرنسية .
- ٧ - الحسني ، أبو بكر بن أحمد : روضة الأخبار ونزهة الأفكار ،
الجزائر ، ١٩٠١ .
- ٨ - خوجة ، حمدان بن عثمان : إتحاف المنصفين والأدباء ، اسطانبول ،
حوالي ١٨٥٤ ، نشره محمد بن عبد الكريم ، الجزائر ، ١٩٦٨ .

٩ - خوجة ، علي أفندي بن حمدان خوجة : ذكريات رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال ، ترجمة دي سولسي ، (ميّز ، ١٨٣٨) .
١٠ - دار المحفوظات الوطنيّة بباريس :

(١) رسائل الأغا محي الدين وبعض أعيان الجزائر ، رقم B ١٦٧٠ و F ٨٠ .

(٢) مذكرات ورسائل الحاج أحمد ، باي قسنطينة ، وآخرين ، رقم ١٦٧٣ و F ٨٠ .

(٣) تقارير عن التعليم التقليدي والأدب الجزائري ، رقم ١٧٢٣ و F ٨٠ .

١١ - مذكرة مترجمة عن العربية وجهها أعيان الجزائر ، (باريس ١٨٣٣) .

١٢ - المشرفي ، عبد القادر : بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الأسبانيين بوهران من الأعراب كني عامر ، نشر وترجمة بودان ، المحلة الإفريقية (١٩٢٤) . ونشرها حديثا محمد بن عبد الكريم .

١٣ - مجهول : علاج السفينة في بحر قسنطينة (مخطوط) ، من مؤلفات القرن ١٩ . (اسم مؤلفه أحمد الانبيري - انظر دراستنا عن هذا الكتاب في مجلة كلية الآداب (الجزائر) العدد (٢) ١٩٧٠) .

١٤ - عريضة أعيان الجزائر إلى البرلمان (الفرنسي) ، الجزائر ٣٠ مايو ١٨٣٣ .

١٥ - العنري ، محمد الصالح : الأخبار المبينة في استيلاء الأتراك على قسنطينة ترجمة دورنون ، قسنطينة ، ١٩٣٠ .

١٦ - غونزاليز ، جواخيم : أخبار مشاهير المسلمين في مدينة الجزائر . الجزائر ١٨٨٦ .

١٧ - فانسون : « أشعار عن احتلال الجزائر » ، المحلة الآسيوية (عدد ٨) ١٨٣٩ .

ب — مصادر بالفرنسية

- 1 — Boyer, Pierre, *La Vie Quotidienne à Alger*, Paris, 1963.
- 2 — *La Commission d'Afrique, Procès-Verbeaux et Rapports*, Paris, 1834, 2 vols.
- 3 — Cour, A. «La Poésie populaire politique au temps de l'emir Abdelquader» *Revue Africaine*, (1918), pp. 458-493.
- 4 — Emeric, Marcel, «La Situation Economique de la Regence d'Alger en 1830» *Information Historique*, (Nov. Dec. 1952). pp. 169-72.
- 5 — Esquer, Gabriel, *La Prise d'Alger 1830*, Paris, 1929, Nouvelle édition.
- 6 — Grammont, H.D. de, *Histoire d'Alger sous la Domination Turque, 1515-1830*, Paris 1887.
- 7 — Isnard, H. «l'Etat economique et Social de la Mitidja en 1830,» *A.N.* (Rabat, 1938, T. II), pp. 715-725.
- 8 — Mercier E. *Histoire de Constantine*, Constantine 1903.
- 9 — Reynaud, Pellissier de, *Annales Algériennes*, Paris 1854. 3 vols. 2 ed.
- 10 — Saint-Calbre. «Constantine et quelques auteurs Arabes Constantinois» *Revue Africaine* (1913), pp. 70-95.
- 11 — Voulx, A. de. *Tachrifath, Recueil de Notes historiques sur l'administration de l'ancienne Regence d'Alger*, Paris 1852.
- 12 — *Les édifices religieux de l'ancien Alger*, Alger, 1870.
- 13 — Yacono, x. «Peut-on évoluer la population de l'Algérie Vers 1830», *Revue Africaine* (1954), pp. 277-307.

الفهرس التفصلى

صفحة

الفصل الأول - الحملة الفرنسية على الجزائر : ١٣
العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل الاحتلال - قضية ديون بكري
وبوشناق - مشاريع فرنسا لغزو الجزائر قبل الحملة - ضربة
المروحة والحصار - بوليناك ومحمد على .

الفصل الثانى - استعدادات الجزائر لمواجهة الحملة : ٣٥
اتصالات حسين باشا - من الأغايجى إلى الأغا إبراهيم -
حالة الجيش عند نزول القوات الفرنسية . من معركة اسطاوبلى إلى
سقوط قلعة مولاي حسن - نشاط حضر الجزائر - معاهدة
الاستسلام .

الفصل الثالث - من الإدارة العثمانية إلى الإدارة الفرنسية : ٤٧
علاقة الجزائر بالباب العالى - سلطات الباشا - الأقاليم -
الشرطة والقضاء - حل الانكشارية - ترحيل حسين باشا
والانكشارية - إنشاء مجلس من حضر الجزائر - من بورمون
إلى كلوزيل .

الفصل الرابع - دور حضر مدينة الجزائر : ٦٥
العلاقات بين الفرنسيين وحضر مدينة الجزائر - حمدان بن أمين
السكة أغا العرب - أحمد بو ضربة - الحاج مصطفى بن عمر -
حمدان خوجة - المفتى ابن العنلى .

الفصل الخامس - مرابطون وثوار : ٨٥
المقاومة الريفية - ابن زعمون - الحاج سيدى السعدى -
الأغا محيى الدين - مصطفى بومزراق - فرحات بن سعيد

| | |
|-----|--|
| ٩٧ | : الفصل السادس - اللجنة الافريقية : أسباب إنشائها - عملها في الجزائر - تقاريرها - عملها في فرنسا - توصياتها - تحليل مواقفها |
| ١١٥ | : الفصل السابع - الجزائريون أمام اللجنة الافريقية : علاقة اللجنة بالجزائريين - حمدان بن أمين السكة - أحمد بوضربة - حمدان خوجة - ابن الكبابطي - مقترحاتهم ونقدها |
| ١٣٣ | : الفصل الثامن - الحاج أحمد ، باي قسنطينة : ولايته - حضوره معركة اسطاويلى - علاقته بباي تونس وبالسلطان - مفهوم السلطة عنده - مقاومته ومفاوضاته مع الفرنسيين - حروبه مع فرحات بن سعيد . |
| ١٤٩ | : الفصل التاسع - الحالة الاقتصادية : سكان الجزائر - حالة الزراعة - نسبة تقدم الصناعة - التجارة الخارجية - التجارة الداخلية . |
| ١٥٩ | : الفصل العاشر - الحياة الثقافية : مستوى العربية - الأوقاف - التعليم - الأدب والتاريخ - العلوم والفنون - مساهمة الأمير عبد القادر الفكرية . |
| ١٧٣ | بعض المصادر |
| ١٧٦ | الفهرس التفصيلي |
| ١٧٧ | الأعلام |
| ١٨٤ | القبائل والجماعات |
| ١٨٧ | الأماكن والبلدان |

الفهرس الأعلام

ابن دوران : ٥٨ .
 ابن رباح : ٩٤
 ابن رويلة . قدور : ١٧١
 ابن رعمون : ٦٧ . ٨٥ . ٨٦ ،
 ٨٧ . ٨٨ . ٩٠ . ١٣٣
 ابن سعيد . فرحات : ٨٩ هـ .
 ٩٥ . ٩٦ . ١٣٤ . ١٣٥ .
 ١٣٧ . ١٤٤
 ابن سينا : ١٦٨ .
 ابن شاكر : ١٣٥
 ابن شداد . عنبر : ١٦٦
 ابن الشرقى . محمد : ٩١
 ابن شنعان . أحمد : ٤١ . ٩٤
 ابن عبد الكريم . محمد : ١٢٤٥
 ابن عبد الواد . مسعود : ٧٢ .
 ٩١ . ٩٤ . ٩٥
 ابن عجوز . على : ١٣٧
 ابن العرفى . محيى الدين : ١٧١ .
 ابن عزوز . حسن : ١٤٤ .
 ابن عشائش . قدور : ٥٨ .
 ابن العطار : ١٤٤ هـ .
 ابن عمار . أحمد : ١٦٦ .
 ابن على . سيادى : ١٦٦ .
 ابن العمري : ٩١ .
 ابن عيسى . على : ٨٨ هـ . ١٢٨ هـ ،

(أ)

ابراهيم (عليه السلام) : ١١٠
 ابراهيم (الاغا) (الباي) : ٣٨ .
 ٣٩ . ٤٠ . ٤١ . ٤٢ .
 ٤٣ . ٥٦ . ٧٩ . ٨٥ .
 ٩٥ . ٩٦ . ١١٩ هـ . ١٢٧ .
 ١٣٤ . ١٣٧ . ١٣٨ .
 ابن أمين السكة . حمدان : ٦٦ .
 ٦٨ . ٧٠ . ٧١ . ٧٢ .
 ٧٣ . ٧٤ هـ . ٧٦ . ٧٧ .
 ٧٩ . ٨٧ . ٩٠ . ٩١ .
 ١١٥ . ١١٦ . ١٢٢ .
 ١٢٣ . ١٢٤ . ١٣١ .
 ابن أمين السكة . على : ٨٥
 ابن أوز شيف . أحمد : ٩١
 ابن باجو : ١٤٢ . ١٤٧
 ابن بكري : ٥٨
 ابن التهامى . مصطفى : ١٧١
 ابن الحاج عمر . محمد : ٥٨
 ابن الحاج عمر . مصطفى : ٦٦ .
 ٦٨ . ٦٩ . ٧٠ . ٧١ .
 ٧٦ . ٧٧ .
 ابن حمادوش : ٤٨ هـ . ١٥٥ هـ .
 ١٦٤ هـ .
 ابن حماد . الطاهر : ١٦٦

١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،
١٣١ ، ١٤٧ ، ١٥١ هـ ،
١٥٢ هـ ، ١٦١ هـ .

أبوقيه . سيمون : ١٧ .
أبومزراق . أحمد مصطفى :
١٣٣ . ١٣٨ . ١٣٩ .

أبومزراق ، مصطفى : ٣٩ : ٤٣ ،
٤٥ . ٦٨ . ٦٩ . ٨٥ ،
٨٧ . ١٣٣ . ١٣٤ . ١٣٥ ،
١٣٧ . ١٣٨ . ١٤٦ .

أحمد (الحاج) . (الباي) .
(الباشا) : ١٧ . ١٨ .
١٩ . ٢٠ . ٣٨ .
٣٩ . ٤٠ . ٦٥ . ٨١ .
٨٣ . ٩٥ . ٩٦ . ١٠٧ هـ .
١١٩ . ١٢٨ . ١٣٩ .
١٣٣ . ١٣٤ . ١٣٥ .

١٣٦ . ١٣٧ . ١٣٨ . ١٣٩ ،
١٤٠ . ١٤١ . ١٤٢ . ١٤٣ .
١٤٤ . ١٤٥ . ١٤٦ .
١٤٧ . ١٦٣ .

أحمد . محمد خلف الله : ١٠ .
أسكر . غبريال : هـ ١٦ ،
هـ ٢٣ . هـ ٢٦ . ٤١ .
٥٦ هـ . ٦٠ هـ . ٦١ هـ .
أنير . جورج : هـ ٧٧ . ٧٨ .
٨٠ هـ . ٨٩ هـ . ١١٣ هـ . ١٢٤ هـ .

١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،
١٤٢ ، ١٤٤ .

ابن قانه ، بوعزيز (ابن غانه) :
٩٥ ، ٩٦ هـ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ،
١٣٧ ، ١٤٤ .

ابن الكباطي ، مصطفى : ١٠٢ .
١١٥ .

ابن المبارك . الحاج أحمد : ١٦٨ .
ابن المبارك ، محي الدين : ٦٦ هـ .
٦٧ ، ٦٩ . ٧٠ . ٧١ .
٨١ ، ٨٥ . ٨٩ . ٩٠ .
٩١ . ٩٢ . ٩٣ . ٩٤ . ٩٥ .
١١٣ . ١١٧ هـ . ١٢٢ .
١٢٣ . ١٣٣ .

ابن مرابط : ٥٨ .
ابن مصطفى . ابراهيم باشا :
٧٧ . ٨١ .

ابن موسى . العرفي : ٩١ : ٩٤ .
٩٥ .

ابن المولى محمد . ابراهيم : ٥٨ .
أبوراس ، محمد : ١٦٦ .

أبوشناق . فانتالي (بوجناح) :
١٤ ، ١٥ ، ١٦ . ١٧ .
١٨ . ١٤٣ . ١٤٧ . ١٥٥ .
١٥٦ .

أبوضربه ، أحمد : ٣٧ . ٤٥ .
٥٨ . ٥٩ . ٦٦ . ٦٨ .
٧١ . ٧٦ . ٧٧ . ٧٨ .
٧٩ . ٨٠ . ٨٣ . ١١٥ .

بوای : ۴۹ هـ ، ۷۰ ، ۱۵۸ هـ ،
۱۶۸ ، ۱۷۱ هـ
بوتان : ۲۱ ، ۲۶ ، ۲۹
بوجو : ۷۵
بودان : ۱۶۷ هـ

بورمون، دی : ۳۱ ، ۳۳ ، ۳۵ ،
۴۵ ، ۴۶ ، ۵۶ ، ۵۷ ،
۵۹ ، ۶۳ ، ۶۸ ، ۷۱ ،
۷۶ ، ۸۲ ، ۸۵ ، ۸۶ ، ۹۰
۱۰۰ هـ ، ۱۰۶ ، ۱۱۶ ، ۱۱۹ هـ ،
۱۳۵

بوسیر . دی : ۵۷
بولینیاك ، دی : ۳۰ ، ۳۱ ،
۳۲ ، ۳۳

بونی : ۹۸
بیرتار ، کلود : ۱۷۰
بریج : ۲۰ ، ۲۸
بری ، دو : ۳۳
بیزان : ۲۸
بیسکاتوری : ۱۰۳
بیشون : ۸۱ ، ۸۲
بیفیو ، دو : ۶۰

(ت)

تارزی ، عبد الرحمن باش
۱۶۶
تالدراند : ۱۶ ، ۱۷
ترافلغار : ۲۰
تشرشل : ۱۴۴ ، ۱۴۷ هـ

اکسموٹ : ۲۲
اندري ، جون بون سان : ۲۰
اوشفون : ۷۱
امری ، مارسیل : ۱۲۸ هـ ،
۱۴۶ هـ ، ۱۵۸ هـ ، ۱۶۲ هـ

(ب)

باتورنی : ۱۷۱
بارثولوميوالاسبانی : ۱۶۸
بانيستر : ۱۱۱
بتي : ثواردو : ۲۶
البجاوی : ۱۴۲ ، ۱۴۳
برترين : ۶۳ ، ۶۹ ، ۷۰ ،
۷۶ ، ۸۱ ، ۸۲ ، ۸۷ ،
۹۰ ، ۹۱ هـ ، ۱۰۰ هـ ، ۱۲۳
الركانی : ۷۲
بروسار : ۹۲
بروغیر : ۵۹
بروتونیر : ۲۹
بسکاتوری : ۹۸

بکری ، داود : ۱۴ ، ۱۷ ، ۱۸
بکری ، میشیل کوهین (ابن زاهوت)
۱۴ ، ۱۵ ، ۱۶ ، ۱۷ ،
۸۱

بکری ، یعقوب : ۱۶ ، ۱۸ ،
۱۹ ، ۲۳ ، ۶۱ ، ۱۵۵ ،
۱۵۶

بکری . یوسف : ۱۸
بلهوان . السيد : ۱۳۹

(خ)

خاطر ، محمد رفقی : ۹
الخزناجی : ۳۷ ، ۴۳ ، ۴۵ ،
۵۰ ، ۵۲ ، ۵۶ ، ۵۷ .
خلیل ، السيد ۳۱ .
خوجه ، حسن حمدان بن عثمان :
۱۳۵ ، ۳۷ ، ۴۱ ، ۴۲ ،
۴۳ ، ۴۵ ، ۵۶ ، ۶۲ ،
۶۵ ، ۶۸ ، ۷۳ ، ۷۴ ،
۷۵ ، ۷۶ ، ۷۸ ، ۷۹ ،
۸۰ ، ۸۱ ، ۸۲ ، ۸۳ ،
۸۹ ، ۹۲ ، ۹۷ ، ۱۰۷ ،
۱۰۸ ، ۱۱۰ ، ۱۱۱ ،
۱۱۷ ، ۱۲۰ ، ۱۲۲ ،
۱۲۴ ، ۱۲۵ ، ۱۲۶ ، ۱۲۷ ،
۱۲۸ ، ۱۲۹ ، ۱۳۰ ،
۱۳۱ ، ۱۳۳ ، ۱۳۵ ، ۱۳۶ ،
۱۳۹ ، ۱۴۰ ، ۱۴۹ ،
۱۵۲ ، ۱۵۳ ، ۱۵۸ ،
۱۵۹ ، ۱۶۵ ، ۱۶۷ ،
۱۶۹ ،
خوجه ، علی : ۲۲ ، ۲۳ ، ۲۴ ،
۲۵ ، ۴۹ ، ۵۰ ، ۶۸ ،
۸۱ ،

خير الدين ، ۱۳۶ ،

(د)

دائلی : ۲۵ ،
دامر عون : ۱۴۳ ، ۱۴۷ ،

التمسانی : ابن مسایب : ۱۶۱ ،
التمیمی ، عبد الجلیل : ۸۳ ،
تولوزی : ۵۷ ،
توزیر ، کلبرمون : ۲۶ ، ۲۷ ،
۲۹ ،
تیسبی ، هنری : ۱۷۲ ،
تیشته ، مصطفى : ۳۷ ،

(ث)

الثمینی ، عبد العزیز ، المزانی : ۱۶۶ ،

(ج)

جحا ، ۱۶۷ ،
جولیان ، شارل اندری : ۹۰ ،

(ح)

الحاجری ، محمد طه : ۱۷۲ ،
الحداد ، الشيخ : ۸۹ ،
حسن ، (بای) ، (باشا) ۱۵ ،
۳۹ ، ۶۸ ،
حسین ، (باشا) : ۲۲ ، ۲۹ ،
۳۱ ، ۳۲ ، ۳۵ ، ۳۶ ،
۳۷ ، ۳۸ ، ۴۱ ، ۴۲ ،
۴۳ ، ۴۴ ، ۴۵ ، ۴۶ ،
۵۶ ، ۶۵ ، ۸۱ ، ۸۵ ،
۸۸ ، ۱۰۶ ، ۱۲۷ ، ۱۳۳ ،
۱۳۴ ، ۱۳۷ ،

حموده ، (سی) : ۹۴ ،
حمیده ، (السید) : ۹۲ ،

، ۷۴ هـ ، ۷۱ هـ ، ۶۹ هـ
، ۸۹ هـ ، ۸۸ هـ ، ۷۷ هـ
، ۱۲۸ هـ ، ۹۶ هـ ، ۹۳ هـ
، ۱۴۹ ، ۱۳۷ هـ ، ۱۳۵ هـ

(ز)

الزبیری - محمد العربی : ۸۳ هـ
۱۵۸ هـ ، ۱۵۶ هـ ، ۱۲۴ هـ

(س)

سار ، دوبیر : ۹۸ هـ
سعدونی ، ناصرالدین : ۱۵۶ هـ ،
۱۵۸ هـ
السعدی (سیدی) : ۸۵ ، ۸۷ هـ
، ۸۸ ، ۸۹ ، ۹۰ ، ۱۳۳ هـ
سولت : ۸۲ ، ۹۷ هـ

(ش)

الشرق : ۷۱ هـ
شنب ، سعدالدین : ۱۷۲ هـ
شوفالی ، جاک : ۱۷۲ هـ
شیلر ، ولیام : ۱۴۹ هـ
شیمر ، فیلهلم : ۶۰ هـ

(ص)

صال ، دی : ۵۷ هـ
صالح ، بای : ۱۶۸ هـ
صراف ، افندی : ۱۴۲ هـ

دان ، جرار : ۵۷ هـ
دانلیون : ۶۹ هـ

دای ، دوفال : ۹۸ هـ

دماس ، دی : ۲۲ هـ

دونما ، ج : ۱۷۱ هـ

دودو ، أبو العید : ۶۰ ، ۱۶۸ هـ ،
۱۶۹ هـ

دوران : ۲۸ ، ۲۹ هـ

دوفال ، الاسکندر : ۲۵ هـ ،
۵۷ هـ

دوفال ، بییر ، ۲۲ ، ۲۳ ، ۲۴ هـ ،
۲۵ هـ

دیوا ، ثانیل : ۱۹ هـ

دیگازیس ، ۱۰۳ هـ ، ۱۱۳ هـ ،
۱۱۸ هـ

دینی : ۶۱ هـ

(ر)

رووف (باشا) : ۱۳۹ هـ

روزی ، دی : ۱۴۵ هـ

روفینو ، دی : ۶۳ ، ۶۶ هـ ،

۷۰ ، ۷۳ ، ۷۵ ، ۷۷ هـ

، ۸۱ ، ۸۹ هـ ، ۹۲ ، ۹۳ هـ

، ۹۴ ، ۹۶ ، ۱۲۳ ، ۱۲۴ هـ

، ۱۲۸ ، ۱۲۹ هـ

رولیر : ۸۶ هـ

رینان : ۹۸ هـ

رینو یلیسی دی : ۶۸ هـ

(ط)

الطاهر ، (سي) . (باشا) : ١٤١ ،
١٤٢ .

(ع)

عبد الرازق الجزائري : ١٢٩ .
عبد الرحمن ، (سيدي) : ١٦١ .
عبد القادر الأمير : ٦٧ ، ٧٩ ،
٨٨ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١٩ ، ١٣٣ ، ١٣٩ ، ١٤٣ ،
١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ،
١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ .

علال ، (سيدي) : ٩٢ .

علي ، محمد : ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ،
٣٣ ، ٣٦ ، ٥٠ .

العناني ، محمد : ٣٧ ، ٤٣ ،
٦٨ ، ٧٤ ، ٧٥ .

العنزي ، محمد صالح : ١٦٨ .

(ف)

فالي : ١٤٣ .

فيشون : ٨٠ .

فلوري : ٢٣ .

فوارول : ٦٣ ، ٩٢ .

فيرينو : ٥٧ .

فيليب ، لويس : ٩٧ .

(ق)

قلعاجي ، حسن : ٥٨ .
القلي ، أحمد : ١٣٣ .

(ك)

كامبل ، توماس : ٧٠ ،
١١٨ .

كلوزيل : ٤٣ ، ٦٣ ، ٦٨ ،

٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ،

٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ،

٨١ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٨ ،

٩٠ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٣٦ ،

١٤١ .

كمال ، (بك) : ١٤٠ ، ١٤١ ،

كو ، دي : ٢٨ .

كولي : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ .

(ل)

لاينسوفير ، دي : ٩٨ .

لورانس : ٩٨ .

لوفير ، دو : ٢٥ ، ٢٨ .

ليسغ ، ٢٠ .

ليفرون : ٣٠ ،

(م)

المالجي : ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ،

مانديري : ٩٠ ، ١١٧ .

نيتمون ، الفرد : ١٣٨ ، ٢١٨ ،
٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٢٦٨ ،
٢٨٨ .

نيرسيا ، دي : ٢٩

(هـ)

هودير : ٣١ - ٣٢ .
هوسى . دي : ٣٠ - ٣٢ .

(و)

الورتلافى . حين : ١٦٦ .
الورزوى . أحمد . نيتونى :
١٦٤٨ .

الوزناجى . مصطفى . بن
سليمان : ١٥ .

(ى)

يحيى ، الاغا : ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .
٤٤ ، ٨٠ .

يوسف المملوك : ١٣٨ ، ١٤٢ ،
١٤٧ .

محمد ، (سيدى) : ١٩٢ .

محمد قدور : ١٦٦

محمد الكبير : ١٦٦ .

عمود الثانى ، (السلطان) : ٨٣ .

١٢٥ ، ١٢٩ هـ ، ١٣٦ .

١٣٩ ، ١٤٠ ، ٤١ :

١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

١٤٦ ، ١٦٧ هـ .

المخفى ، محمد : ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ .

المشرقى ، عبد القادر : ١٦٧ .

مصطفى (الباشا) ١٤ ، ١٥ ،

١٧ ، ١٩ ، ٢٠ .

مصطفى ، سى : ١٣٦ .

المقرانى ، الحاج ، ٨٩ ، ١٣٤ .

موتفور ، ٩٨ .

ميشال ، دي ، ١٠٧ ، ١٢٠ هـ .

(ن)

نابوليون ، جيروم : ١٩ ، ٢٠ .

٢١ ، ٦٠ ، ١٣٨ هـ .

الفرق والقبائل والجماعات

بنو خليل : ٧١ ، ٨٥ ، ٩١ ،
 ٩٤ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
 بنو سليمان : ١٥٤ ،
 بنو عامر : ١٥١ ، ١٦٧ ،
 بنو عباس : ١٥٣ ،
 بنو عزول : ١٣٠ ،
 بنو مزاب : ٥٩ ،
 بنو مناد : ٩٢ ، ٩٣ ،
 بنو مناصر : ٧٢ ،
 بنو موسى : ٧١ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٤ ،
 بنو منقالات : ١٥٤ ،
 بنو موهالي : ١٥٤ ،
 بنو يحيى : ١٥٣ ،

(ت)

التجار : ١٣٣ ،
 التونسيون : ١٥٥ ،

(ج)

الجنوبيون : ٢٠ ،

(ح)

الحمنية : ٥٠ ،
 الحضريون (الحضرة) (المور) :
 ٨١ ، ٩٨ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ،
 ١٢١ ،

(أ)

الأتراك : ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٥٤ ،
 ٥٦ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
 ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٢ ،
 ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ،
 ١٦٩ ،

الأحبار : ٥٣ ،

الأسبان : ٥٢ ، ١٠٩ ، ١٥١ ،
 ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

الإسراييليون : ٥٣ ،

الأعيان : ١٣٣ ،

الألمان : ١٠٩ ، ١٦٩ ،

الانكشاريون (الكولون) : ٣٦ ،

٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ،

٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥ ،

٥٦ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٦ ،

١٠٩ ، ١١٣ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ،

الأوربيون : ٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ،

٨٢ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١١٠ ،

١١٢ ، ١٦٩ ،

أولاد زيتون : ١٣٥ ،

أولاد فرحات : ١٣٤ ،

(ب)

بنو انجاد : ١٥٣ ،

بنو جاد : ٩٤ ،

١٢٧ : ١٣٠ : ١٤٢ ،
 ١٥٢ : ١٥٦ : ١٥٩ : ١٦٨ ،
 ١٧٠ .
 العرب : ٥ ، ٣٧ ، ٦١ ، ٦٢ ،
 ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ،
 ٨٧ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ،
 ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ،
 ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ،
 ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٨ ،
 ١١٩ ، ١٢١ ، ١٤١ ،
 ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥١ .
 عرب الصحراء : ١٣٣ .
 عرب متيجيه : ٨٩ .
 العسكريون : ٢٦ .
 العلماء : ٥٣ ، ١٣٣ .
 العوفيه : ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ .
 ١٢٣ .
 (غ)
 الغرييون : ٢٢ .
 (ف)
 فرجيوء : ١٣٤ .
 الفرنسيون : ٩ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٦ ،
 ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ،
 ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ،
 ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ،
 ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ،
 ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ،
 ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
 ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ،
 ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ،

الحلاقون : ١٦٩ .
 حفزيون : ٥٣ .
 (خ)
 الخشنه : ٧١ ، ٨٥ ، ٩١ .
 (د)
 الدوائر : ١٥١ .
 (و)
 الروائيون : ١٦٦ .
 الرومان : ٢٧ .
 (ز)
 الزمالة : ١٥١ .
 الزواف (الزواويون) : ٩٠ ،
 ١١٣ ، ١١٨ ، ١٥٤ .
 زواره : ١٣٤ .
 (س)
 السبت : ٧١ ، ٨٥ ، ٩١ .
 السويسريون : ١٠٩ .
 (ش)
 شرشال : ٧٢ ، ٨٥ .
 (ص)
 الصباحية : ١٢٧ .
 الصيادون : ١٥٥ .
 (ط)
 الطائفة اليهودية : ١٧ ، ١٨ .
 الطليان : ٢٠ ، ١٥٥ .
 (غ)
 العثمانيون : ٥ ، ١٧ ، ٣١ ، ٤٧ .
 ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ،
 ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ١٢١ .

المخربون : ٤٢ .
المخزن : ١٥٧ .
المرابطون : ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٥ .
١٦٤ ، ١٣٣ ، ١٢٨ ، ٨٩ .
المستعمرون : ١٥٧ .
المسلمون : ١٦٦ .
المسيحيون : ٢٦ ، ٥٣ ، ٥٤ .
١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٥٦ ، ٨١ .
المصريون : ٤١ .
المغاربة : ٧٧ ، ١٥٥ .
المؤرخون : ١٥ ، ٥٦ ، ٥٨٨ .
١٤٩ ، ٦٥ ، ٥٩ .
الموظفون : ١٦ .

(و)

الوجعي : ٥

(ي)

اليقويبة : ١٥٣ .
اليهود : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ،
٢٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ،
٦١ ، ٦٢ ، ٨٠ ، ٨١ ،
١١٣ ، ١١٨ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ،
١٥٦ ، ١٥٧ .
اليولداش : ٤٩ .
اليونانيون : ١٦٨ .

٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ،
٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ،
٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٢ ،
١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ،
١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ،
١٦١ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ،
فليسة : ٨٨ ، ١٢٨ ، ١٥٣ .

(ق)

القناصل الأجانب : ١٦ .

(ك)

الكر اغله : ٦٥ ، ٨٠ .
الكورسكيون : ٢٠ .

(م)

المالطيون : ١٠٩ .
مالكيون : ٥٣ .

الاماكن والبلدان

(أ)

- ارزيو: ١٥٣ .
 ازهر: ١٠٧ . ٢١ . ١٦ .
 الأزهر: ١٦٥ هـ .
 أسبانيا : ٢٣ هـ ، ٢١ ، ١٦ .
 . ٢٨ ، ٣٦ ، ١٦١ .
 اسطانبول : ٢١ ، ٣١ ، ٤٧ .
 . ٨٢ ، ١٢٩ هـ ، ١٣٧ .
 . ١٣٩ هـ ، ١٤٠ ، ١٤١ هـ .
 . ١٤٢ .
 اسطاويلي : ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ .
 . ٤٣ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١١٩ .
 ١٣٥ . ١٣٤ . ١٢٧ . ١٢٤
 الاسكندرية : ١٦ هـ ، ٣٠ هـ ، ٣٢ .
 ١٠٧ . ٩٥ هـ ، ٧٥ ، ٦٩ .
 . ١٣٨ ، ١٣٧ هـ .
 آسيا الصغرى : ٤٨ ، ٥٦ .
 اقبو: ١٦٤ .
 ألمانيا : ٦٠ .
 أمريكا : ٢٧ .
 الأندلس : ٦٥ ، ١٥٥ .
 أوروبا : ٥ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٧ .
 . ٣٠ ، ٣١ ، ٦٠ ، ٧٩ .
 . ٨٩ ، ١١١ ، ١٢٤ ، ١٥٠ .
 . ١٥٧ .
 ايطاليا : ٣٦ ، ٥٦ .

(ب)

- باتنه : ١٤٥ .
 باريس : ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٦٧ ،
 ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٧ ،
 ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٥ ، ١٠٢ ،
 ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٤٠ هـ ،
 . ١٤٧ هـ ، ١٥٨ هـ ، ١٦٦ هـ .
 البحر الأبيض المتوسط : ١٦ ، ١٩ .
 بحاية : ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٣ .
 البرتغال : ١٦ .
 البرلمان الفرنسي : ١٩ ، ٢٧ ،
 . ٨١ ، ٢٩ .
 بريطانيا : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٨ ،
 . ٣٣ ، ٣٦ ، ٥٦ .
 برين : ٦٠ .
 بركه : ١٣٣ ، ١٤٥ .
 بفايفر : ١٦٩ .
 بلاد الاسكندرية : ١٥٦ .
 بلاد عمر : ١٤٣ .
 بلجيكا : ١٦ .
 البلده : ٢٧ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ،
 ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٣ ،
 . ٩٤ ، ٩٩ ، ١٢٣ .
 بنو موسى : ١٦٤ .
 بوفاريك : ٨٨ ، ٨٥٤ ، ٩٠ .
 بئر خادام : ٩٠ .

(ت)

- . جزيرة البليار : ١٠٩ .
- . جنوب قسنطينة : ١٥٣ .
- . جنوب وهران : ١٥٣ .

(ح)

- . الحامة : ١٣٥ .
- . الحدود المغربية : ١٥١ .
- . الحراش : ٤٠ .
- . الخضز : ٤٣ . ٥٥ . ٦٥ . ٦٦ .
- . الحمير : ٩٩ .
- . حوش حسن باشا : ٨٧ .

(خ)

- . خليج آرزيو : ٩٩ .

(د)

- . الدانمارك : ١٦ .
- . الدولة العثمانية : ٢٧ هـ .
- . الديوان العثماني : ٣١ .

(ر)

- . رأس فلكون : ١٥١ .
- . الراين : ١٦ . ٢٧ .
- . روسيا : ٢١ .

(ز)

- . الزاب : ٩٥ . ١٣٣ .
- . زاووه : ٥٠ . ٥٥ .
- . زاوية ابن علي الشريف : ١٦٤ .
- . ١٦٥ .

. التافنة : ١٤٦ .

. تلمست : ٢٠ .

. تلمسان : ١٥٤ . ١٦٤ . ١٦٥ .

. تنسى : ٢٠ .

. تونس : ١٦ . ١٩ . ٣٠ . ٣٢ .

. ٣٣ . ٥٠ . ٦٠ . ١٠٨٥ .

. ١١١ . ١٣٦ . ١٣٧ .

. ١٣٨ هـ . ١٣٩ . ١٤٠ . ١٤٢ .

. ١٤٤ . ١٥٥ . ١٥٦ .

. ١٦٥ هـ .

. التيطري : ١٥ . ٣٩ . ٤٠ . ٤١ .

. ٥٢ . ٦٧ . ٦٨ . ٧٦ .

. ٨٥ . ٨٦ . ١٣٣ . ١٣٤ .

. ١٣٧ . ١٥٥ .

(ج)

. الجامع الأخضر : ١٦٥ .

. الجامع الكبير : ١٦٤ هـ .

. جامع سيدي العربي : ١٦٥ .

. جامع سيدي عقبة : ١٦٥ .

. جان دارك (سفينة) : ٥٦ .

. جبل طارق : ٣٦ . ١٣٤ .

. جبل المنصور : ١٤١ .

. جرجوه : ٣٨ . ٣٩ . ٤٠ .

. ١١٨ . ١٥٣ . ١٥٤ . ١٦٤ .

. ١٦٥ .

. جزيرة البيا : ١٣٨ هـ .

- . السويد : ١٦ .
- . سيدى بلعباس : ١٦٤ .
- . سيدى فرج : ٢١ ، ٢٦ ، ٣٥ .
- . ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .
- . ٤٢ ، ١٣٣ .
- . سيدى مبروك : ١٤١ .

(ش)

- . شرشال : ١٦٤ .
- . الشرق : ٣٠ ، ١٥٠ .
- . شرق العاصمة : ١٣٥ .
- . الشريعة : ١٦٢ .
- . شمال أفريقيا : ٣٠ .

(ص)

- . صقاية : ٢٠ .

(ط)

- . طراباس : ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ .
- . ٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٢ .
- . طولون : ٣٢ ، ٣٦ .
- . طيبه : ٢٨ .

(ع)

- . عقبه العشارى : ١٤١ .
- . عنابه : ١٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ .
- . ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ .
- . ١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٤٠ .

- . زاوية ابن المبارك : ١٦٥ .
- . زاوية ابن محى الدين : ١٦٥ .
- . زاوية البركاني : ١٦٤ .
- . زاوية بنوسليمان : ١٦٥ .
- . زاوية سيدى عبد الرحمن الثعالبي : ١٤٥ .

- . الزاوية القادرية : ١٦٥ .
- . زاوية المرابط سيدى فرج : ٣٥ .
- . زاوية مايايه : ١٦٥ .
- . زاوية الخليلي : ١٦٤ .
- . الزيتونه : ١٦٥ هـ .

(س)

- . ساحة بورسعيد : ٤٩ هـ .
- . الساحل الافريقي الشمالى : ٣٠ .
- . سردينيا : ٢٣ ، ٢٥ .
- . سكيكده : ١٤٥ .
- . سهل اغريس : ١٥١ .
- . سهل تلمسان : ١٥١ .
- . سهل عنابه : ١٥٢ .
- . سهل ميتجه : ٧١ ، ٧٢ ، ٧٩ .
- . ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١١٣ .
- . ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٩ .
- . ١٥٢ .
- . سهل مستغانم : ١٥١ .
- . سهل مسكر : ١٥١ .
- . سهل وهران : ١٥٠ ، ١٥١ .
- . السودان : ١٥٠ .
- . سورية : ٩ ، ٤٨ .

قسنطينة : ١٣ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٨ ،
٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٢ ،
٦٥ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٨١ ،
٨٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ،
٧٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ،
١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ،
١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،
١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ،
١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،
١٦٨ .

القاله : ١٣ .
قاله : ١٤١ .
قرطاجنه : ١٦ .
القصبة : ٢٩ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٤٦ .
القل : ١٣ .
قلعة الامبراطور : ٤٣ .
قلعة مولاي حسن : ٢١ ، ٤٣ .
٤٤ ، ١٣٥ .

القلية : ٧٢ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٩ ،
٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٦٥ .
قنطرة وادي الرمل : ١٦٨ .
قنطرة وادي الشلف : ٩٦٨ .
قلعة باب البحرية : ٤٥ .

(ك)

كاب مانيغو : ٢١ .
كوغلي : ٥٠ .

١٤٤ ، ١٥٥ .
عين الحوت : ١٦٤ .
عين الرباط : ١٣٥ .

(ف)

الفحص : ٨٩ .

فرنسا : ٥ ، ٩ ، ١٣ ، ١٤ ،
١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ،
٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ،
٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ،
٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٢ ،
٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ،
٥٧ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٩ ،
٧٠ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٠ ،
٨١ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٩٠ ،
٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ،
١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ،
١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ،
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ،
١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ،
١٥٦ .

فيينا : ٢٢ ، ٧٩ .

(ق)

القاهرة : ٣٠ ، ٣٧٥ ، ١٦٦ .

(ل)

لايروفانس (سفينة) : ٢٤ ، ٢٩ ،
٣٨ .

لبنان : ١٦٧٥ .

لندن : ٣١ .

لوسكان (سفينة) : ٢١ .

ليفرنيا : ١٦ ، ١٨ .

(م)

مالطه : ١٣٣ .

متيجه : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ .

١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٤ .

١٦٤ .

مجاز عمار : ١٤٣ .

المدينة : ٤٠ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٧ .

١٣٧٥ ، ١٣٨ .

المدينة المنورة : ٦٦ ، ٧٦ ، ١٠٨ .

١٦٠ .

المرايط سيدي لوزين : ٨٧ .

مرسى وهران : ١٥٧ .

مرسيليا : ١٦ ، ٣٦ ، ٧٦ .

١٠٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ .

المروحة : ١٢٤ .

مستغانم : ٩٩ ، ١٥٤ ، ١٦٤ .

مسك : ١٦٢ .

المشرق : ١٢٤ ، ١٦٦ .

مصر : ٩ ، ١٣ ، ٣٠ ، ٣١ .

٣٢ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١١١ .

١٦٥٥ .

معسكر سيدي خلف : ٤٣ .

معهد البحوث والدراسات العربية :

٩ ، ١٧٢ .

المغرب : ١١١ ، ١٥٥ .

المغرب العربي : ١٩ ، ٤١ .

مكة المكرمة : ٦٦ ، ٧٦ ، ٨٨ .

١٠٨ ، ١٦٠ ، ١٦٦ .

مليانه : ٩٠ ، ٩٥ .

الموازيه : ٧٢ .

مولاي حسن : ٢٩ .

ميزاب : ٣٩ .

ميناء بجايه : ١٥٣ .

ميناء تونس : ١٤٢ .

ميناء طولون : ٢٩ .

ميناء عنابه : ٣٩ ، ١٣٤ ، ١٤٠ .

ميناء وهران : ١٥٦ .

(ن)

نابولي : ١٦ ، ٣٦ ، ٥٦ .

النخاشه : ١٥٢ .

وهران : ٣٩ ، ٤١ ، ٥٢ ، ٧٠ ،

٧٦ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ،

١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ ،

١٢٠ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ،

١٥١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٥)

ينظمون : ١٥٩ .

(٥)

هضاب قسنطينه : ١٥٢ .

هولاندا : ١٦ ، ١٥٦ .

وادي الحراش : ٨٧ .

وادي الحميس : ٩٩ .

وادي القلعه : ١٣٥ .

وادي الكلاب : ١٤١ .

الونشريس : ١٦٤ .

رقم النشر 82/1138

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

الجزائر : 1982